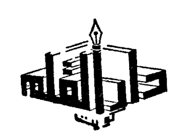
دراسات تخطيطية

التخطيط الاقتصادي
في ظل غياب الإحصاءات الأساسية
الحالة اليمنية

الدكتور عبد الحميد الغزالي

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة الكويت



التخطيط الاقتصادي



تقديـــم

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين . الأول ، هو تبيان كيفية تطبيق أسلوب التخطيط الاقتصادي القومي في ظل ندرة شديدة من البيانات أو الدراسات عن الاقتصاد موضع التخطيط ، بصفة عامة ، ومن الاحصاءات الأساسية — انتاج ، دخل ، سكان ، عمالة ، استهلاك ، استثمار ، الخ — بصفة خاصة . والثاني ، هو التعريف بالاقتصاد اليمني ، وخصائصه الهيكلية ، ومشكلات واحتمالات تنميته ، والخطوط الرئيسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول .

يتناول الفصل الأول الخصائص الهيكلية للاقتصاد اليمني واحتمالات تنميته . ويعرض الفصل الثاني لأساسيات مقترح طويل الأجل وخطة قومية ثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً ، يعالج الفصل الثالث استراتيجية التصنيع وتفصيل أساسيات البرنامج المقترح للتنمية الصناعية .

وتمثل هذه الدراسة الجزء الذي قمت به من « تقرير المسح الصناعي الشامل وفرص التنمية الصناعية بالجمهورية العربية اليمنية — المرحلة الثانية » ، والصادر عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، عام ١٩٧٢ .

واني إذ أشكر مركز التنمية الصناعية للدول العربية الذي أتاح لي فرصة إجراء هذه الدراسة ، على الطبيعة ، بزيارة اليمن في صيف ١٩٧١ ، أود أن أؤكد أن مسئولية أي نقص أو قصور أو أخطاء ، قد تكون ما زالت باقية في العرض أو التحليل أو الحقائق أو التقديرات ، هي مسئوليتي وحدي . كما أن الآراء المتضمنة في هذه الدراسة تعبر فقط عن وجهة نظري ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز التنمية الصناعية للدول العربية .

الكويت في ٧ نوفمبر ١٩٧٦

د . عبد الحميد الغزالي

محتويـــات

فهرس الجداول

رقم الجدول　　　عنوان الجدول

الفصل الثالث :

الفصل الأول

الخصائص الهيكليّة للاقتصاد اليمني وامكانيّات واحتمالات التنمية

١ – تعد دراسة الاقتصاد اليمني من حيث مستوى النشاط الاقتصادي ، طبيعة وظروف العملية الانتاجيــــة ، والخصائص القطاعية ، ... الخ ، خطوة أساسية للتعرف على المشكلات التي يعاني منها ، ولتحديد الوسائل العامة لكيفية التغلب عليها ، تمهيداً لرسم الخطوط الانمائية الطويلة الأجل لهذا الاقتصاد ، واستكشافاً للاستراتيجية التخطيطية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ – تعتبر الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المتخلفـــة اقتصادياً .. والتي بدأت تأخذ بأسباب النمو . وعليه ، يتسم اقتصادها بكل سمات التخلف الاقتصادي . ويعاني مجتمعها من كل خصائص التخلف الاجتماعي . ولعل أهم هذه الخصائص : انخفاض متوسط دخل الفرد ، اعتماد أساسي على نشاط زراعي متخلف ، عدم استخدام كامل للمتاح من الموارد الانتاجية ، تأخر طرائق وفنون الانتاج ، ضعف معدل التكوين الرأسمالي ، صغر وبدائية

النشاط الصناعي ، تخلف البيئة الاجتماعية والفكرية والثقافية المحيطة بالعملية الانتاجية ، ... إلى آخر هذه الخصائص التي تؤدي إلى بقاء الاقتصاد عند مستوى توازن شديد الانخفاض .

٣ — وبجانب انتماء الجمهورية العربية اليمنية إلى مجموعة الدول « النامية » ، واتسامها بالخصائص العامة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجموعة ، نجد أنها تعد من الدول « الأقل نمواً » في داخل هذه المجموعة . وهذه الحقيقة ترجع إلى عديد من الأسباب ، لعل أهمها ما يلي : —

(١) وجود الخصائص العامة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الحالة اليمنية بشكل أكثر حدة بالمقارنة بكثير من الحالات في مجموعة الدول النامية .

(٢) وجود خصائص متميزة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الحالة اليمنية لا تتوافر في كثير من الحالات في مجموعة الدول النامية ، ولعل ظاهرة « تخزين القات » كخاصية متميزة للتخلف الاقتصادي — الاجتماعي ، على المستويين الفردي والقومي .. أوضح مثال على ذلك .

(٣) الطبيعة القبلية للمجتمع اليمني ، والعزلة القاسية التي

فرضت عليه حتى قيام النظام الجمهوري على أثر ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(٤) الانفتاح المفاجىء على العالم الخارجي بعد ثورة سنة ١٩٦٢ ، وما صاحب ذلك من رغبة ملحة في ادخال مختلف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العصرية دون ما تمهيد أو إعداد أو دراسة لظروف الاقتصاد اليمني وطبيعة المجتمع اليمني ، ومدى جدوى وملاءمة هذه التنظيمات والمؤسسات في عملية تسيير جهاز الدولة في هذه الظروف ، وفي هذه المرحلة بالذات .

(٥) الحرب الأهلية الطويلة التي استمرت من سبتمبر ١٩٦٢ إلى أوائل عام ١٩٧٠ ، وما نتج عنها من اختلالات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع اليمني ، ومن تبديد للموارد المحدودة ، ومن انصراف عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. إلى آخر هذه الآثار الضارة بواقع ومستقبل الجهود الانمائية في الجمهورية العربية اليمنية . ومن هذه الآثار الاضطرابات القبلية والتي استمرت حتى منتصف سنة ١٩٧٠ .

(٦) اعتماد الاقتصاد اليمني على الزراعة ، واعتماد الزراعة الكبير على الأمطار ، وعدم استقرار الانتاج الزراعي بسبب الطبيعة غير المستقرة لهذا المصدر المائي ، ولعل حالة الجفاف الشديد التي تعرضت لها الزراعة

اليمنية في السنوات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، والتي أدت إلى انخفاض الانتاج الزراعي في السنة الأخيرة إلى ما يعادل ثلثي متوسط الانتاج السنوي خلال سنوات ما قبل الجفاف ، لدليل على الضعف الهيكلي الذي تعاني منه الزراعة اليمنية .

٤ – ونتيجة لهذه الخصائص المتميزة ، تعرض الاقتصاد والمجتمع اليمني لأوجه الضعف الهيكلية التالية : –

(١) النقص الشديد في مختلف الهياكل الأساسية للاقتصاد من نقل ومواصلات ومصادر طاقة وتعليم وتدريب ، وعدم كفاءة المتوافر منها .

(٢) الضعف المتزايد في قدرات الأجهزة الادارية ، وفي مقدمتها الجهاز الحكومي ، نتيجة زيادة الأعباء مع عدم توافر التنظيم أو الكادرات الادارية والفنية اللازمة .

(٣) تميع المسئولية ، وعدم تحديد الواجبات بصورة دقيقة ، وعدم الشعور بالصالح العام ، مما زاد من ضعف الأجهزة الادارية بصفة خاصة ، ومما أدى إلى تفشي الأمراض الاجتماعية فيها من رشوة ومحسوبية .. إلى غير ذلك من أوجه الفساد الاجتماعي بصفة عامة .

(٤) تخلف وركود القطاعات الانتاجية بصفة عامة ، والقطاع الزراعي على وجه الخصوص .

(٥) جمود قطاع التجارة الخارجية .. والاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الزراعية والمادة الخام ، وظهور عجز مستمر ومتزايد في الميزان التجاري .

(٦) ضعف مصادر التمويل وظهور عجز مستمر ومتزايد في ميزانية الدولة .

(٧) ظهور موجات تضخمية متزايدة في الأسعار ، والانخفاض المستمر والمتزايد في قيمة الريال .

(٨) عدم الاستقرار السياسي وكثرة تغير الحكومات ، وهذا يعكس آثاره الضارة على عملية تسيير شؤون الدولة ، وذلك في صورة عدم استقرار السياسات العامة في شتى المجالات .

(٩) تعدد المصادر التي تستمد منها القوانين والمبادىء التي تحكم الفصل في المنازعات ، وعدم وجود مجموعات تضم مختلف النصوص المتعلقة بالفروع المختلفة من القانون ، وترك عملية التقنين لاجتهاد القضاة الذين لا يختارون على أسس دقيقة واجراءات محددة تضمن حسن الاختيار .

(١٠) عدم تحديد اختصاصات الأجهزة الادارية المختلفة — مركزية كانت أم محلية — على نحو دقيق ، مما يؤدي إلى خلق نوع من التضارب في الأوامر ، وهذا بدوره

يخلق حالة من التردد وعدم التقيــد لدى الموظفين في الأقاليم حول من يطيعون ، أوامر المحافظ أم أوامــر الوزارات التي يتبعونها .

٥ — تشترك الجمهورية العربية اليمنية مع كافة الدول «النامية» ، وبصورة أكثر حدة ، في حقيقة الندرة الشديدة في البيانات — الاحصائية وغيرها — الخاصــة بالجوانب الأساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وفي حقيقة الطبيعــة البدائية لهذا القدر الضئيل من البيانات ، والانخفاض الشديد في درجة الثقة فيها والاعتماد عليها . ولقد بلغت هذه الخاصية درجة شديدة من الحدة في الحالة اليمنية ، حتى أن متغيرات أساسية كالسكان ، والدخل القومي ، والاستثمارات القومية ، والقوى العاملة القومية ، وغيرها من المتغيرات الهامة لا تتوافر عنها إحصائيات يعتد بها ، أو لا تتوافر أحياناً إحصائيات إطلاقاً ، ناهيك عن عدم وجود أي سلسلة زمنية لأي من هذه المتغيرات . وعليه ، يجدر بنا أن نشير إلى أن البيانات الكمية المتناولة في هذه الوثيقة عن أي متغير ، رغم محاولتنا رفــع درجة الثقة فيها والاعتماد عليها ، لا ترمز إلى القياس الكمي الدقيق للمتغير موضع العرض أو التحليل أو التخطيط ، وانما تشير إلى الصورة العامة والاتجاه الأساسي لسلوك هذا المتغير . وهذا أقصى ما يمكن القيام به في مثل هذه الحالة من التخلف الاحصائي الشديد .

٦ — يتسم الاقتصاد اليمني بظاهرة انخفاض الانتاجية بالنسبة للعامل في المتوسط عموماً ، ويعتمد أساساً على قطاع زراعة متخلف وراكد ، يعد بدوره المصدر الرئيسي للناتج القومي ، والعمالة القومية ، والاعالة القومية ؛ ويحوي قطاعاً صناعياً صغيراً وناشئاً لا يسهم إلا بنسبة ضئيلة في تكوين المتغيرات القومية السالفة الذكر ؛ ويعاني من نقص شديد في مختلف الهياكل الأساسية للانتاج ، كما يعاني من ضعف في التكوين الرأسمالي السنوي ، ومن عجز متزايد في الميزان التجاري نتيجة الطلب المتزايد على المنتجات الأجنبية وركود الصادرات نسبياً وعدم تنوعها . ورغم القيام ببعض الجهود الإنمائية المتواضعة — خاصة في قطاع الهياكل الانتاجية — منذ أواخر الخمسينات وحتى الآن ، نجد أن الصورة العامة ، موضع العرض ، لحالة التخلف التي يعاني منها الاقتصاد اليمني لم تتغير كثيراً ، أو لم تتغير مطلقاً . بل زاد عليها ظهور عجز مستمر ومتزايد في ميزانية الدولة — منذ بدء وضعها في السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ ، لأول مرة — وظهور موجات تضخمية في الأسعار ، وانخفاض مستمر ومتزايد في قيمة الريال اليمني منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن . ولتفصيل أكثر لهذه الصورة بقصد مسح الواقع اليمني والتعرف على خصائصه الهيكلية كمياً ، سنقسم معالجتنا إلى قسمين :

الأول ، المتغيرات القومية ، والثاني ، الخصائص القطاعية وسنتناول كل قسم بالترتيب .

المتغيرات القومية :

٧ – تقدر مساحة اليمن بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ كم٢ ، وتتميز اليمن بوجود قدر كبير من التباين في مناخ وتضاريس مناطقها المختلفة ، مما يشكل اختلافاً في نوع التربة وتفاوتاً في الموارد الطبيعية الأخرى ، وتقسم اليمن – مناخياً وتضاريسياً – إلى أربعة مناطق رئيسية :

(١) منطقة تهامة : وتمتد بمحاذاة ساحل البحر الأحمر ، وتبلغ مساحتها حوالي ٤٠,٠٠٠ كم٢ (أي حوالي ٢٠٪ من المساحة الكلية للبلاد) . ويتميز مناخ المنطقة بارتفاع كل من درجة الحرارة ونسبة الرطوبة مع قلة الأمطار . وتتنوع تربة المنطقة من أرض صحراوية أو شبه صحراوية بمحاذاة ساحل البحر الأحمر ، ومرتفعات – أراضيها من الكالكير الممزوج بالطين ، إلى تخوم الوديان – وأراضيها رملية ذات نسبة عالية من الطين ، والسهول – وأراضيها طينية . وتعتبر تهامة من أهم المناطق الزراعية . وتعتمد الزراعة فيها على الري بصفة أساسية ، ومن أهم المحاصيل : القطن ، التبغ ، الزيتون ،

والسمسم . وأهم مدنها : الحديدة ، المخا ، الصليف ، زبيد ، بيت الفقيه ، باجل .

(٢) **منطقة النجود المتوسطة** : وهي عبارة عن مجموعة من الجبال والهضاب ، متوسطة الارتفاع ويتراوح الارتفاع من ٦٠٠ م إلى ١٥٠٠ م . وتبلغ مساحتها حـــوالي ٨٠,٠٠٠ كم٢ (أي حوالي ٤٠ ٪ من المساحة الكلية للبلاد) . ومناخ المنطقة معتدل من حيث الحرارة والرطوبة ، والأمطار غزيرة ومنتظمة نسبياً ، والتربة ذات درجة عالية من الخصوبة . وأهم المنتجات : الحبوب ، البطاطس ، البن ، القات ، الفواكه ، والخضروات . وتتم الزراعة على أساس نظام المدرجات . وأهم المدن : تعز ، التربة ، وحجة .

(٣) **منطقة النجود العالية** : وهي عبارة عن جبال وهضاب تقع في وسط البلاد ، ويتراوح ارتفاعها من ١٥٠٠ م إلى ٣٥٠٠ م — ومناخ المنطقة بارد والأمطار غزيرة وان كانت غير منتظمة ، والتربة خصبة . وتتم الزراعة على أساس نظام المدرجات ، وأيضاً على قمم الجبال التي كثيراً ما تتخللها هضاب واسعة مستوية نسبياً ، وأهم المحاصيل : الحبوب ، الخضروات ، الفواكه (وأهمها العنب) ، والبن ، وأهم المدن : صنعاء ، اب ، بريم ، ذمار ، وصعدة .

(٤) **المنطقة الصحراوية** : وتشمل المنحدرات الشرقية التي تعد امتداداً لصحراء الربع الخالي ، والمنطقة الصحراوية الشمالية التي تمتد حتى حدود المملكة العربية السعودية . ومناخ المنطقة صحراوي وتقل مياه الأمطار كلما توغلنا إلى الشرق أو الشمال حتى تنعدم نهائياً على حافة صحراء الربع الخالي . وتنعدم نهائياً كل أنواع النبات — وأهم المدن : البيضاء ، ومأرب .

٨ — وفقاً للدراسات المبدئية التي أجرتها بعثات جيولوجية مختلفة منذ الأربعينات وحتى الآن — خاصة بعد **١٩٦٢** — يحتمل وجود عدد من المعادن الهامة في مناطق مختلفة من الجمهورية العربية اليمنية . ولكن باستثناء الملح الصخري بمنطقة الصليف والذي يتم استغلاله بالفعل ، ويعدّ أحد السلع التصديرية الهامة ، لم تتم دراسات تفصيلية لتحديد الجدوى الاقتصادية لاستغلال المعادن التي أشارت البعثات الجيولوجية إلى احتمال وجودها مثل البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم ، خام الحديد ، خام النحاس ، النيكل ، الكوبالت ، الكبريت ، الرخام — وعليه ، لم يتم استغلال أي من هذه المعادن .

٩ — وفقاً للبيانات الديمجرافية المتاحة ، واستبعاداً للمتطرف منها ، يمكن القول إن الرقم التقديري لعدد السكان في الجمهورية العربية اليمنية في سنة ١٩٧١/٧٠ يبلغ حوالي

٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة – كما يقدر متوسط معدل المواليد في الألف ، ومتوسط معدل الوفيات في الألف سنوياً بحوالي ٣٦ ، ١٥ على الترتيب ، خلال الستينات من هذا القرن . واذا أخذنا عامل الهجرة السنوية في الحسبان ، يمكن القول إن متوسط الزيادة السنوية في السكان يقدر بحوالي ٢ ٪ خلال نفس الفترة . ويقدر عدد المهاجرين من اليمن بحوالي ١,٥ مليون نسمة . أي حوالي ٢٥٪ من عدد السكان (٢٠ ٪ من اجمالي السكان – أي مجموع السكان بما في ذلك المهاجرون منهم) .

١٠ – واذا ما قبلنا تقدير عدد السكان في سنة ١٩٧١/٧٠ بحوالي ٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، وأن المساحة الكلية تقدر بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ كم٢ ، فان كثافة السكان تبلغ حوالي ٣٠ فرداً لكل كم٢ من المساحة في المتوسط . وتختلف هذه الكثافة من منطقة إلى أخرى ، فتصل إلى أقصاها في منطقة اب (٦٦ فرداً لكل كم٢ من المساحة) ، وتنخفض إلى أدنى مستوى في منطقة البيضا ، (١٣ فرداً لكل كم٢ من المساحة) ، وتبلغ في كل من صنعاء ، وتعز ، والحديدة حوالي ٢٤ ، ٥٦ ، ٢٢ فرداً لكل كم٢ من المساحة على الترتيب .

١١ – إذا ما استبعدنا الأطفال والشيوخ والعجزة ، وكذلك أفراد القوات المسلحة والطلاب بوصفهم غير مساهمين

مباشرة في العملية الانتاجية ، واذا ما استبعدنا ربات البيوت لنفس السبب ، واذا ما أخذنا في الاعتبار أثر هجرة الذكور في سن الانتاجية ، واشتغال جزء كبير من الإناث في القطاع الزراعي ، ومستوى الصحة العامة المنخفض ، يمكن القول بأن قوة العمل المدنية تقدر بحوالي ٣٣٪ من مجموع السكان في السنوات الأخيرة . وعليه ، فحجم قوة العمل القومية في سنة ١٩٧١/٧٠ يقدر بحوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . وهذا الرقم يشمل الأفراد الذين يعملون فعلاً ، وان لم يكن بكامل طاقتهم وطول العام ، بجانب الأفراد القادرين على العمل والذين يبحثون عنه . وعليه ، يختلف حجم قوة العمل المدنية عن حجم العمالة الفعالة بما يعانيه الاقتصاد من أنواع البطالة المختلفة — ومنها البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة . ولعل أهم أنواع البطالة من حيث الحجم والتأثير على الانتاجية القومية هي البطالة المقنعة — وتعاني كافة الاقتصاديات المتخلفة من هذه الظاهرة . ولا تشذ الحالة اليمنية عن هذه القاعدة . بل ، بالعكس تبدو هذه الظاهرة في الجمهورية العربية اليمنية أكثر حدة منها في حالات التخلف الأخرى . اذ بجانب الأسباب العامة لهذه الظاهرة ، نجد أن مضغ القات لمدة أربع إلى خمس ساعات يومياً — بالاضافة إلى آثاره الضارة على صحة ونفسية اليمني — يعني أن

حوالي ٣٠ ٪ من الوقت المتاح للانتاج يضيع بسبب تلك العادة . واذا ما أخذنا في الاعتبار حالة التخلف الشديدة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ، وجمود العملية الانتاجية بصفة عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص ، واعتماد الأخير على مصدر مائي غير منتظم ، وتزايد السكان السنوي ، وحالات التخلف المماثلة ، يمكن القول إن الرقم التقديري للبطالة الظاهرة بحوالي ١٠ ٪ من قوة العمل المدنية يعد مقبولاً ، ان لم يكن متحفظاً . وهذا النوع من البطالة هو المصدر الأساسي للهجرة السنوية لليمنيين إلى الخارج ، كما أن الرقم الخاص بالبطالة المقنعة ، ولنفس الأسباب ، يمكن تقديره ، باطمئنان ، بحوالي ٤٠ ٪ من قوة العمل المدنية . وهذا يعني ، مع إحداث تغيير ممكن في العملية الانتاجية ، إمكانية سحب فائض من قوة العمل الحالية يقدر بحوالي ٤٠ ٪ منها إلى فرص عمل جديدة ، دون ما تأثير يذكر ، أو دون تأثير إطلاقاً ، على حجم الانتاج الحالي ، وأخيراً ، تشير هذه الأرقام إلى أن حوالي نصف الموارد البشرية المتاحة في الجمهورية العربية اليمنية لا تستخدم استخداماً كاملاً بالمرة في العملية الانتاجية .

١٢ — مع التحفظات الشديدة بالنسبة لاحصائيات الدخل القومي بصفة عامة ، واستناداً إلى بعض المحاولات المبدئية لتقدير الدخل القومي في الجمهورية العربية اليمنية ،

توصلنا إلى رقم تقديري لهذا المتغير القومي الهام ، وهو : ٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال في سنة ١٩٧١/٧٠ . وبأسعار نفس السنة ، أي بالأسعار الجارية . وعلى أساس أن عدد السكان في سنة ١٩٧١/٧٠ يقدر بحوالي ٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، فان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في نفس العام يبلغ حوالي ٣٥٠ ريالاً بالأسعار الجارية في سنة ١٩٧١/٧٠ . وعلى أساس أن سعر صرف الريال اليمني في المتوسط يقدر بحوالي : دولار أمريكي واحد لكل خمس ريالات ، فان متوسط دخل الفرد في سنة ١٩٧١/٧٠ يبلغ حوالي ٧٠ دولاراً .

١٣ – استناداً إلى المحاولات المبدئية لتقدير الدخل القومي ومكوناته في الجمهورية العربية اليمنية ، والى الجهود الإنمائية المتواضعة التي بذلت في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية ، يمكن تقدير المدخرات القومية الاجمالية كنسبة من الدخل القومي في سنة ١٩٧١/٧٠ بحوالي ٨ ٪ . وعليه ، يقدر حجم الاستهلاك القومي في سنة ٧٠ / ١٩٧١ بحوالي ١,٩٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال بالأسعار الجارية (أو ٩٢ ٪ من الدخل القومي) . ويقدر حجم المدخرات القومية الاجمالية بحوالي ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال بالأسعار الجارية . واستناداً إلى التقديرات المبدئية المتوافرة عن الاستهلاك القومي وتوزيعه بين القطاعين الخاص

والعام ، يمكن تقدير نسبة الاستهلاك الخاص بحوالي ٨٨ ٪ من الاستهلاك القومي الكلي ، ونسبة الاستهلاك العام بحوالي ١٢ ٪ ، وذلك عن سنة ١٩٧١/٧٠ ، وبالأسعار الجارية .

١٤ — من البيانات المتوافرة عن الاستثمارات القومية ، ومن التقديرات المبدئية الموجودة عن التكوين الرأسمالي القومي ، يمكن تقدير إجمالي الاستثمار القومي بحوالي ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال في سنة ١٩٧١/٧٠ بالأسعار الجارية ، أو ما يعادل حوالي ١٢ ٪ من الدخل القومي . وحيث أن حجم المدخرات القومية في نفس العام يُقدر بحوالي ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، إذاً الفرق وقدره حوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال يمثل حجم المساعدات الأجنبية التي استخدمت في تغطية العجز في تمويل الاستثمارات القومية . وتمثل هذه المساعدات حوالي ٤ ٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٧١/٧٠ . ويقدر نصيب القطاع العام في هذه الاستثمارات بحوالي ٢٠ ٪ (أي ما يقدر بحوالي ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال) ، وتتمثل معظم استثمارات القطاع العام في مشروعات الهياكل الاقتصادية ، وبعض المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية — كمشروع وادي زبيد . ويسهم القطاع الخاص بالباقي ، أي بحوالي ٨٠ ٪ (أو ما يقدر بحوالي ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال) . واذا ما أخذنا في الاعتبار

أن بنود نفقات الميزانية العامة للدولة ذات طبيعة جارية في الغالب ، وأن ميزانية ١٩٧١/٧٠ قد حققت عجزاً يقدر بحوالي ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، نجد أن القطاع العام يعاني من حالة حادة من العجز التمويلي ، فالمصادر التمويلية العامة — من ضرائب وغيرها — لا تغطي نفقات القطاع الاستهلاكية . كما لا تسهم هذه المصادر أساساً في تمويل نفقات القطاع الاستثمارية . ويبلغ هذا العجز التمويلي ما يقدر بحوالي ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، عجز في تغطية النفقات الجارية ، ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، عجز في تغطية النفقات الاستثمارية) . وعليه ، يغطي القطاع العام هذا العجز من مدخرات القطاع الخاص ومن المساعدات الأجنبية . ومن ثم ، فمدخرات القطاع العام في هذه الحالة بالسالب ، وتعادل قيمة العجز (أي — ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال) ، بينما تعادل المدخرات الخاصة ما قيمته حوالي ٢٨٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال . ومجموع المدخرات العامة والخاصة — جبرياً — سيعطينا ، بالطبع ، حجم المدخرات القومية (والذي قدرناه بحوالي ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال) .

١٥ — قدرت النفقات الاجمالية في ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٠/٦٩ بحوالي ١٦٠,٤٩٠,٠٠٠ ريال . وتغطي الايرادات الضريبية ما قيمته حوالي

٤٨,٧٠٠,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ٣٠ ٪ من جملة التفقات . وتشكل الضرائب المباشرة ، وأهمها ضريبة العشور ، حوالي ٣٢ ٪ من هذه الايرادات . والباقي ، أي ما يعادل حوالي ٦٨ ٪ من جملة الايرادات الضريبية يمثل ضرائب غير مباشرة ، وأهمها ايرادات الجمارك . ويشكل بند « ايرادات أخرى » ، ويشمل ايرادات أملاك الدولة وحصة الحكومة في أرباح الشركات والبنوك والمؤسسات ، حوالي ٦ ٪ من جملة النفقات . وعليه لا تشكل مصادر الايرادات المختلفة سوى ٣٦ ٪ من جملة النفقات ويشكل الباقي وقدره حوالي ٦٤ ٪ عجز الميزانية . ولقد قدرت القروض الأجنبية لمقابلة هذا العجز بحوالي ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ٢٧ ٪ من جملة النفقات ، وحوالي ٤٤ ٪ من العجز الكلي. ولقد قدر على تغطية باقي العجز والذي يمثل حوالي ٣٧ ٪ من جملة النفقات ، وحوالي ٥٦ ٪ من العجز الكلي ، عن طريق اصدارنقدي جديد ، وعن طريق الاقتراض من البنك اليمني للانشاء والتعمير . وقدرت قيمة هذا الجزء من العجز الكلي بحوالي ٥٦,٩٥٠,٠٠٠ ريال . ولقد تحقق عجز فعلي في ميزانية ١٩٧٠/٦٩ قدر بحوالي ١٢٨,٩٠٠,٠٠٠ ريال — غطي ٤٤,٧٠٠,٠٠٠ ريال منه في صورة اصدار نقدي ،

وقروض من البنك اليمني ، والباقي في صورة قروض أجنبيـــة .

١٦ ـ اتسم قطاع التجارة الخارجية بنمو ملحوظ خـــلال السنوات الأخيرة ، كما ازداد حجم العجز في الميزان التجاري عاماً بعد عام ، وذلك نتيجة للجمود النسبي في جانب الصادرات ، والزيادة الكبيرة في جانب الواردات . وبالرغم من عدم دقة بيانات التجارة الخارجية بصفة خاصة ، وازدياد انتشار ظـــاهرة التهريب ، يمكننا من واقع البيانات المبدئية المتاحة القاء بعض الضوء على الخصائص الكمية الأساسية لهذا القطاع القومي الهام . ففي عام ١٩٧١/٧٠ ، وبالأسعـــار الجارية ، بلغ حجم التجارة الخارجية اليمنية (أي مجموع الصادرات والواردات) حوالي ١٨٥,٣١١,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ٩ ٪ من الدخل القومي في نفس العام . وبلغت قيمة الصادرات حوالي ١٢,١٥٢,٠٠٠ ريال ، أي حوالي أقل من ١ ٪ من الدخل القومي ، بينما بلغت قيمة الواردات حوالي ١٧٣,١٥٩,٠٠٠ ريال ، أي حوالي أكثر من ٨ ٪ من الدخل القومي . وبذلك يصل العجز إلى حوالي ١٦١,٠٠٧,٠٠٠ ريال ، أي حوالي أكثر من ٧ ٪ من الدخل القومي . وبالرجوع إلى بيانات التجارة الخارجية عن السنوات السابقة ، نجد أن الصادرات في تدهور بطيء ومستمر ، بينما قيمـــة

الواردات تعكس تزايداً مضطرداً . وهذا الوضع بدوره يزيد من حجم العجز في الميزان التجاري باستمرار. ويرجع السبب في هذه الحالة إلى أن صادرات اليمن تتكون أساساً من عدد قليل من السلع الزراعية ، التي ترتبط بدورها بحالة الجمود والتخلف التي يعاني منها القطاع الزراعي . وهذه السلع — على الترتيب ، من حيث الأهمية النسبية — هي : البن ، القات ، الجلود ، الملح ، بجانب بعض السلع الزراعية الأخرى ذات الأهمية النسبية القليلة — كالقطن وبذرته والبطاطس ، والعنب . وفي نفس الوقت نجد تنوعاً كبيراً نسبياً في الواردات بسبب محدودية المنتج من السلع محلياً ، وتغير نمط الاستهلاك، وازدياد السكان، ومتطلبات عملية التنمية . وتنعكس هذه الأسباب العامة على هيكل السلع المستوردة . فنجدها تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية — بحسب أهميتها النسبية في اجمالي الواردات — وهي : سلع غذائية ، ثم سلع إنتاجية ، ثم سلع استهلاكيـــة مصنوعة .

١٧ — يغطى العجز في الميزان التجاري بصفة أساسية عن طريق المعاملات غير المنظورة ، والتي تتمثل في تحويلات اليمنيين المقيمين في الخارج إلى ذويهم باليمن . ولقد بلغت هذه المدفوعات في سنة ١٩٧٠/٦٩ حـــوالي ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال . كما تشكل التحويـــلات

الرأسمالية الصافية ، أي بعد خصم التحويلات الرأسمالية خارج اليمن ، المصدر الثاني لمقابلة العجز في ميزان المعاملات الجارية . ولقد سبق أن قدرنا المساعدات الأجنبية في سنة ١٩٧١/٧٠ بحوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

١٩ — من بيانات الجدول التالي ، (الجدول رقم : (١ — ١)) عن بعض الخصائص الهيكلية للاقتصاد اليمني في سنة ١٩٧١/٧٠ ، والتي يجب أن تؤخذ على أنها تمثل الاتجاه العام لأنماط التوزيع القطاعي للمتغيرات ، يتضح لنا مدى الأهمية النسبية التي يشغلها القطاع الزراعي في الاقتصاد اليمني ، فالزراعة تمثل القطاع الرئيسي من حيث التوزيع النسبي للدخل القومي ، والعمالة القومية ، والاعالة القومية (أي مجموع نسب من يتعيشون من السكان على دخول القطاعات المختلفة) ، والصادرات القومية ، والاستثمار القومي . ومن بيانات الدخل القومي والعمالة القومية ، يمكننا الاستنتاج ، بصفة تقريبية ومبدئية ، الانخفاض النسبي في انتاجية العامل الزراعي في المتوسط ، وبالمقارنة بالمستويات المتوسطة للانتاجية في القطاعات الأخرى . فبينما ينتج ٨٥ ٪ من العمالة القومية ٧٥ ٪ من الدخل القومي في القطاع الزراعي ، نجد أن ١٥ ٪ من العمالة القومية تقوم بانتاج ٢٥ ٪ من الدخل القومي في القطاعات الأخرى . كما تشير هذه الظاهرة ، بصفة مبدئية ، إلى الضغط

جدول رقم (١ – ١)

بعض الخصائص الهيكلية للاقتصاد اليمني في سنة ٧٠ / ١٩٧١ :

الرقم	القطاع	الدخل القومي		العمالة القومية		الاعالة القومية		الصادرات		الاستثمار القومي	
		٪	بالمليون ريال	٪	بالألف عامل	٪	بالمليون نسمة	٪	بالألف ريال	٪	بالمليون ريال
١	الزراعة	٧٥	١,٥٧٥	٨٥,٠٠	١,٧٠٠	٩٠,٠٠	٥,٤٠٠	٩٣	١١,٣٠١	٤٠	١٠٠,٠
٢	الصناعة والكهرباء	٥	١٠٥	٢,٢٥	٤٥	٣,٥٠	٠,٢١٠	٧	٨٥١	١٩	٤٧,٥
٣	النقل والمواصلات	١	٢١	٠,٢٥	٥	٠,٥٠	٠,٠٣٠	–	–	١١	٢٧,٥
٤	الخدمات الأخرى	١٩	٣٩٩	١٢,٥٠	٢٥٠	٦,٠	٠,٣٦٠	–	–	٣٠	٧٥,٠
	الاجمالي	١٠٠	٢,١٠٠	١٠٠,٠٠	٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠	٦,٠٠٠	١٠٠	١٢,١٥٢	١٠٠	٢٥٠,٠

– ملاحظـــة

البيانات النقدية مقدرة على أساس الأسعار الجارية في سنة ١٩٧١/٧٠

النسبي ، للسكان على الأرض — خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الجمود والتخلف الذي يعاني منه القطاع الزراعي — ، والى ما يعانيه القطاع من أشكال البطالة المختلفة ، وعلى وجه الخصوص البطالة المقنعة . ومن بيانات الدخل القومي والاعالة القومية ، يتبين لنا مدى الانخفاض النسبي في مستوى معيشة السكان الزراعيين بالمقارنة بمستويات معيشة السكان في القطاعات الأخرى. إذ بينما يتعيش حوالي ٩٠ ٪ من جملة السكان على ٧٥٪ من الدخل القومي نجد أن ١٠ ٪ من السكان يتعيشون على ٢٥ ٪ من الدخل القومي . وتشير بيانات الصادرات إلى أن مكونات هذا المتغير الهام تأتي أساساً من الزراعة (٩٣ ٪) ، وهذا بدوره يعكس حالة التخلف الزراعي وجموده على قطاع التعامل الخارجي — ناهيك عن الاتجاه التزولي الدائم في شروط التبادل الدولي بالنسبة للمنتجات الأولية بصفة عامة ، والمنتجات الزراعية على وجه الخصوص . وتشير ، في النهاية ، بيانات الاستثمار القومي إلى أن نمط توزيع الاستثمـــارات يعكس حقيقة أهمية الزراعة ، وضرورة توجيه قدر مناسب من الاستثمارات القومية لتنميتها . وأخيراً ، للثقل النسبي للزراعة في الاقتصاد القومي ، كما أشرنا ، يتسم الاقتصاد اليمني بانخفاض الانتاجية في المتوسط ، وبانخفاض مستوى معيشة الفرد في المتوسط ، وهذا

بدوره يتمثل في متوسط دخل فردي لا يتجاوز ٧٠ دولاراً — كحقيقة تنبثق عن ظاهرة التخلف الحادة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني .

٢١ — بالرغم من التحسن النسبي في متوسط إنتاجية العامل الصناعي ، وفي مستوى معيشة السكان الصناعيين بالمقارنة بالوضع في الزراعة ، نجد أن القطاع الصناعي من حداثة النشأة ومن الصغر النسبي بحيث لا يحدث أثراً ذا أهمية في الصورة القومية — ناهيك عما يعانيه من خصائص التخلف العديدة ، والتي تنعكس ، بالضرورة ، على انتاجية العامل ومستوى معيشة الفرد في القطاع ، والتي تعد منخفضة للغاية اذا ما قورنت بمثيلاتها في البلاد المتقدمة اقتصادياً ، وحتى في بعض البلاد النامية . واذا ما استبعدنا الكهرباء ، والصناعات اليدوية والحرفية التقليدية ، سنجد أن ، الصناعة بالمفهوم « المنظم » والحديث .. لم تدخل الاقتصاد اليمني إلا حديثاً ، ولا تشكل طبقاً لبيانات المتغيرات القومية في سنة ١٩٧١/٧٠ سوى أقل من ١ ٪ من الدخل القومي ، وما لا يتجاوز ٠,٥ ٪ من العمالة القومية ، وحوالي أقل من ٠,٥ ٪ من الاعالة القومية ، وحوالي ٥ ٪ من اجمالي الصادرات — تتمثل أساساً في صادرات اليمن من الملح الصخري ، والذي يعد ، في الواقع ، من منتجات قطاع التعدين ، الذي لا وجود له حتى الآن بصورة

منفصلة في الاقتصاد اليمني لضآلة الجهد المبذول في هذا النشاط الانتاجي الهام . ولعل نصيب قطاع الصناعة والكهرباء في الاستثمار القومي – والذي وظف الجزء الأكبر منه في الصناعات المنظمة والكهرباء – يشير إلى اتجاه الاهتمام الى التصنيع ، محاولةً في تنويع الانتاج القومي ، وفي زيادة درجة استخدام الموارد القومية ، وكبداية جادة للأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية . ولكن بالرغم من أن النصيب النسبي للصناعة في الاستثمار القومي يعد مناسباً ، نجد أن حجم الاستثمارات الصناعية ما زال متواضعاً للغاية بالنسبة لاحتياجات التنميـــــة الصناعية ، وبالمقارنة بما يمكن حشده من امكانيات وموارد . ويبدو أن نصيب قطاع النقل والمواصلات ، كأحد مكونات الهياكل الاقتصادية الأساسية ، لا يتناسب مع متطلبات اليمن من هذا العنصر الهام في العملية الانتاجية . ومع التسليم بهذه الحقيقة ، ومع تأكيد ضرورة توجيه جزء متزايد من الموارد الانتاجية لأغراض تنمية هذا القطاع ، يرجع هذا الصغر النسبي في نصيب القطاع الى أن معظم مشروعات النقل والمواصلات – وأهمها مشروعات الطرق والمواني – قد تمت قبل سنة ١٩٧١/٧٠ ، والتي بدىء في تنفيذها منذ أواخـــر الخمسينات وأوائل الستينات . ولم يبق من هـــذه المشروعات ، التي وضعت موضع التنفيذ ، تحت التنفيذ

سوى مشروع طريق صنعاء — صعدة ، ومشروع المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومشروع ميناء الصليف . وأخيراً ، نجد أن قطاعات الخدمات الأخرى من مبانٍ سكنية ، وتعليم وتدريب ، وتجارة وخدمات مالية ومصرفية ، وصحية ، وادارة عامة ، وخدمات سيادية من دفاع وأمن وقضاء ، وخدمات اجتماعية وترفيهية ... الخ ، يتمتع بمستوى متوسط انتاجية ، ومستوى معيشة في المتوسط للسكان الذين يتعيشون على دخل القطاع ؛ أفضل من مستويات القطاع الزراعي ، ومماثل تقريباً لقطاعات الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات . كما أن نسبة الانفاق الاستثماري على هذه الأنشطة الخدمية ، تعد معقولة ، وان كان هذا لا ينفي ضرورة زيادة حجم الاستثمارات في هذه الأنشطة في المستقبل .. خاصة تلك الأنشطة التي تتصل اتصالاً مباشراً بعملية التنمية ... مثل التعليم والتدريب ، والادارة العامة، والخدمات المصرفية، والصحية...الخ.

الخائص القطاعية :

(١) القطاع الزراعي :

٢١ — من أهم ما يميز الزراعة اليمنية من خصائص ما يلي : — تنوع المناخ والتضاريس ، ملاءمة التربة وخصوبتها الشديدة في بعض المناطق ، وقدرة الفلاح ومهارته .

وبالرغم من هذه السمات الايجابية ، نجد أن القطاع الزراعي يعاني من ركود وتخلف شديدين ، وما يصاحب ذلك من بدائية الفن الانتاجي المستخدم ، وانخفاض مستوى انتاجية العامل الزراعي . وبجانب ذلك ، نجد أن مستويات الانتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة ، شهدت اتجاهاً نزولياً — وان كان بطيئاً — في وقت يتزايد السكان فيه بصفة مستمرة ، وبالتالي تتزايد احتياجاتهم من المنتجات الزراعية . وعليه ، لم يستطع الانتاج الزراعي تغطية هذه الاحتياجات المتزايدة ، مما أدى الى ارتفاع مستمر في الواردات الغذائية ، والتي تمثل الآن حوالي ثلث قيمة الواردات الكلية . ويرجع السبب — جزئياً — أي بجانب الخصائص العامة للتخلف — إلى الآثار المدمرة للحرب الأهلية الطويلة ، وإلى الآثار المانعة للانتاج في بعض المناطق بسبب سنوات الجفاف الشديد . ولقد انعكس كل ذلك ، للأهمية النسبية لهذا القطاع ، على الاقتصاد القومي في صورة زيادة حدة ما يعانيه من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، بصفة عامة ، وفي استمرارية وزيادة حدة ما يعانيه ميزان المدفوعات وميزانية الدولة من عجز ، بصفة خاصة .

٢٢ — العناصر الرئيسية للمستخدمات الزراعية هي : الأرض والمياه والآلات والمعدات الزراعية والأيدي العاملة

والأسمدة العضوية والكيماوية والحيوانات العاملة — بجانب الفن والأساليب الانتاجية المستخدمة . وبالرغم من الندرة الشديدة للبيانات المتاحة ، وعدم دقتها ، يمكن بصفة عامة تحديد الخطوط العريضة لخصائص مستخدمات الانتاج في الزراعة اليمنية . فمن الجدول التالي (جدول رقم ١ — ٢) ، يمكن القاء بعض الضوء على عنصري الأرض والمياه . فطبقاً لبيانات هذا الجدول ، نجد أن الأراضي القابلة للزراعة من المساحة الكلية لليمن تمثل ٢٦ ٪ أو ربع المساحة الكلية تقريباً ، وتمثل الغابات والمناطق العشبية ٢ ٪ ، والباقي أراض أخرى — جبلية وصحراوية (٧٢ ٪) . وتمثل الأراضي المزروعة فعلاً حوالي ٤٠ ٪ من الأراضي القابلة للزراعة .. أو حوالي ١٠ ٪ من المساحة الكلية . ولا يروى من الأراضي المزروعة سوى حوالي ٤ ٪ .. أي حوالي ١ ٪ من المساحة الكلية . وهذا يعني أن حوالي ٩٦ ٪ من الأراضي المزروعة تعتمد كلية على الأمطار . ولعل هذه الخاصية هي إحدى نقاط الضعف الرئيسية في القطاع الزراعي ، بسبب ما يمكن أن يتعرض له هذا القطاع من جفاف — يؤدي بدوره إلى بقاء جزء كبير من الأراضي المزروعة على الأمطار « صالبة » أي بدون زراعة . وعليه ، تشكل عملية تنمية مصادر المياه الأخرى — مياه باطن الأرض ، ومياه الأنهار والجداول

الجدول رقم (١ – ٢)

نمط استخدام الأراضي الكلية (٧٠ / ١٩٧١)

نوع الأراضي	المساحة (بالألف هكتار)	٪
١ – أراضٍ متزرعة : –	٢,٠٠٠	١٠
أ – أراضٍ مروية	(٢٠٠)	١
ب – أراضٍ غير مروية	(١,٨٠٠)	٩
٢ – أراضٍ قابلة للزراعة	٣,٠٠٠	١٦
٣ – غابات ومناطق عشبية	٤٠٠	٢
٤ – أراضٍ أخرى	١٣,٦٠٠	٧٢
اجمالي مساحة اليمن	١٩,٠٠٠	١٠٠

والينابيع – الركيزة الأساسية لامكانيات التوسع الزراعي – أفقياً ورأسياً . وبالرغم من عدم توافر بيانات عن هذه المصادر بصورة كافية ودقيقة ، يمكن القول إن هناك من الشواهد ما يشير إلى ضياع قدر كبير من هذه المياه عن طريق انسيابه إلى المنطقة الرملية الصحراوية أو إلى البحر الأحمر – خاصة في أوقات الفيضانات العالية . كما أن المياه الباطنية لا تستخدم بطريقة كاملة أو اقتصادية . ولعل بدائية طرق الري ،

وتفتيت الحيازات وحقوق بعض الملاك على ما يجري من مياه في أراضيهم ، تشير إلى هذا الاستخدام الرديء لهذا المورد الشديد الندرة من موارد الانتاج الزراعي .

٢٣ — ووفقاً لتقدير حجم السكان ، نجد أن نصيب الفرد في المتوسط من الأراضي الكلية القابلة للزراعة (أي بما في ذلك المزروعة فعلاً) يصل إلى حوالي ٠٫٨٣ من الهكتار . كما أن نصيب الفرد من السكان الزراعيين يبلغ حوالي هكتار واحد . ولا شك أن هذا القدر من هذا العنصر الزراعي للفرد في المتوسط يعد مناسباً اذا ما قورن بنصيب الفرد من السكان ، وبنصيب الفرد من السكان الزراعيين في كثير من البلاد « النامية » . ومع ذلك ، يجب أن نشير الى أن الاعتماد الأساسي على الأمطار في الزراعة ، والطبيعة غير المنتظمة وغير المستقرة لها في بعض المناطق ، والتفاوت الكبير في درجة الارتفاع ودرجة الخصوبة للأراضي الزراعية ، لا يبرر « التجانس » الذي قد توحي به هذه الأرقام ، وفي نفس الوقت ، يحتم الحيطة والتحفظ الشديدين في عقد مثل هذه المقارنات .

٢٤ — ويعتمد على الدخل الزراعي ، كما أشرنا ، حوالي ٩٠٪ من جملة السكان . كما يشتغل في القطاع الزراعي حوالي ٨٥٪ من اجمالي الأيدي العاملة القومية — أي ما يقدر

بحوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ عامل . وفي الواقع ، الأيدي العاملة هي العنصر الانتاجي المتاح بوفرة في العملية الانتاجية الزراعية . بل ، كما ذكرنا ، هذه الوفرة لا تتناسب مع المتاح من عناصر الانتاج الأخرى ، مما أدى إلى ضغط السكان على الأرض ، والى ظهور حالة حادة من البطالة المقنعة في الزراعة (تصل إلى حوالي ٤٠ ٪ من اجمالي الأيدي العاملة الزراعية) — بالرغم من عامل الهجرة .

٢٥ — أما بالنسبة للآلات والمعدات الزراعية ، فاننا نجد أن ما يشكل الجزء الأكبر منها يعد من أبسط الأنواع ، ولا تخرج عن الأدوات التي استخدمها الفلاح اليمني منذ العصور القديمة وهي المحراث والمنجل والفأس . ولكن منذ النصف الثاني من الستينات وحتى سنة ١٩٧١/٧٠ ، بدأت تدخل الزراعة اليمنية بعض الآلات الزراعية الحديثة كالجرارات والحفارات ، بجانب تزايد الاستيراد من مضخات المياه . وتقدر كميات المستورد من هذه الآلات بحوالي ٥٠٠ جرار ، ١,٤٠٠ مضخة مياه ، ٤٠ حفارة ، في الفترة من ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧١/٧٠ . ومع التسليم بضآلة هذه الكميات بالنسبة لاحتياجات اليمن لإحداث تقدم ملموس في الفن الانتاجي ، إلا أننا يجب أن نشير إلى بعض التحفظات التي ترد على مسألة الاستخدام الكثيف للآلات في الزراعة

اليمنية ، ومنها : طبيعة الأرض — الزراعة على المدرجات ، عدم سمك سطح التربة ، وفرة الأيدي العاملة ، وأخيراً انخفاض متوسط دخل الفرد ، وبالتالي انخفاض معدل التكوين الرأسمالي القومي .

٢٦ — وبجانب الآلات والمعدات ، تشكل عملية بناء المدرجات الزراعية عنصراً هاماً في التكوين الرأسمالي الزراعي ، والذي يستخدم فيها الفن الانتاجي ذو العمل الكثيف ، كما تعد الحيوانات العاملة (الثيران والحمير والجمال والخيول) المصدر الأساسي للطاقة اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية من حرث وتسوية وتمهيد — بجانب عمليات النقل — وتقدر الأبقار بحوالي مليون رأس ، كما تقدر الجمال والحمير والخيول بحوالي ثلاثة أرباع مليون رأس ، وذلك في سنة ١٩٧١/٧٠ . وعموماً ، يمكن القول إن الانتاج الحيواني في الزراعة اليمنية يتسم بالانخفاض الشديد ، وذلك على الرغم من أهميته كمصدر للطاقة ، وكمصدر لمنتجات أساسية كالألبان ومنتجاتها ، واللحوم ، والدجاج ، والبيض ، والجلود ، وعسل النحل . فنصيب الفرد من أنواع الماشية المختلفة لا يتجاوز ٠,٢ رأس . ومن الأغنام والماعز حوالي ١,٥ رأس .

٢٧ — وأخيراً ، نجد أن استخدام الفلاح اليمني للأسمدة عموماً

يعد ضئيلاً للغاية ، وان كان يعتمد على بعض المخصبات الطبيعية أو العضوية لتقوية الأرض . ولكن استخدامه للأسمدة الكيماوية لا يكاد يذكر . فحتى سنة ١٩٦٩/٦٨ ، كان جملة المستورد من الأسمدة الكيماوية ، لا يزيد عن ١١٥ طن فقط .. أي ما يعادل ٥٧ جراماً للهكتار المنزرع في المتوسط . كما أن المبيدات الحشرية تكاد تكون غير مستخدمة في اليمن . ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى الضعف الشديد في امكانيات الفلاح اليمني عموماً ، وفي امكانياته التمويلية بصفة خاصة ، بجانب العزلة والتخلف الاجتماعي والثقافي الذي يعيشه .

٢٨ — تتسم أساليب الزراعة بالتخلف والبدائية سواء ما يتعلق منها بطرق الري ، أو بالأدوات المستخدمة ، أو عدم استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، أو عدم اتباع دورة زراعية منتظمة أو سليمة . هذا بجانب سوء توزيع الملكية الزراعية حيث يملك ٨٠ ٪ من مجموع الملاك ١٠٪ فقط من الأراضي الزراعية مما يشير إلى ظاهرة تفتت الأرض الزراعية — (و ٢٠٪ من الملاك يملكون حوالي ٧٠ ٪ من الأراضي ، وباقي الأراضي موزع بين : أراضي الأوقاف ، ١٥ ٪ ، وأراضي مملوكة للحكومة ، ٣ ٪ ، وملكية تعاونية جماعية ٢٪) . واذا ما أخذنا في الاعتبار أن بقية الأراضي غير المملوكة

لصغار الملاك يؤجر جزء كبير منها لهم وللفلاحين المعدمين ، يمكن القول إن ظاهرة التفتت أكبر مما تشير اليه بيانات توزيع الملكية . وهذه الظاهرة بدورها تنعكس في بدائية وتخلف الأساليب الانتاجية المستخدمة ، وذلك بسبب عدم قدرة الفلاح الصغير على ادخال الأساليب الحديثة في الانتاج ، بالاضافة إلى عدم وجود المؤسسات المختلفة التي يمكن أن تقدم خدمات التمويل والارشاد .

٢٩ — من هذا العرض لمستخدمات الانتاج الزراعية ، وجدنا أن عنصر الأرض متوافر نسبياً ، وكمية وعدم انتظام مياه الري تشكل عاملاً محدداً للانتاج الزراعي . كما أن عنصر العمل يعد متوافراً بنسبة أكبر من احتياجات القطاع . والآلات والمعدات الزراعية تعد بسيطة وبدائية ، وما أدخل مؤخراً في العملية الانتاجية من آلات حديثة يعد محدوداً للغاية ، وان كان لا يشكل عائقاً كبيراً في الوقت الحاضر — باستثناء المضخات . كما أن استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ما زال ضئيلاً . وأخيراً ، وجدنا أن الفن الانتاجي متخلف وبدائي . ومع كل هذا ، نجد أن الفلاح اليمني يتميز بمعرفته الجيدة بطبيعة أرضه وبالامكانيات المتاحة له ، مما يمكنه من استغلال الأرض استغلالاً مناسباً ، إلى حد كبير ، في ظل المحددات العديدة القائمة .

٣٠ — يؤدي التوسع الكبير في التربة والمناخ إلى امكانية تنوع الانتاج الزراعي في اليمن بدرجة كبيرة . ومع ذلك ، ورغم وجود العديد من المحاصيل الزراعية ، نجد أن الانتاج الزراعي لا يتمتع فعلاً بهذه الميزة ، ويرجع ذلك إلى الصغر النسبي لكثير من المحاصيل الزراعية من حيث المساحة المخصصة لزراعتها ، ومن حيث مساهمتها في الانتاج الزراعي الكلي . كما يرجع أيضاً ، وبصفة خاصة ، إلى انخفاض انتاجية الأرض عموماً ، والى التركيز على زراعة المحاصيل التي يحتاج إليها السكان لغذائهم اليومي . فمثلاً ، نجد أن حوالي ٧٦ ٪ من المساحة المنزرعة مخصصة لزراعة الحبوب . وتمثل الذرة الرفيعة والدخن المكانة الأولى بين هذه المجموعة من المحاصيل الزراعية . إذ بلغت المساحة المخصصة لزراعتها حوالي ٦٧ ٪ من جملة المساحة المنزرعة ، أو حوالي ٨٨ ٪ من جملة المساحة المخصصة للحبوب . وأهم المحاصيل الزراعية الحبوب ، ثم القطن ، والبن ، والقات ، والتمباك ، والبقول ، والخضر ، والفاكهة — وأهمها العنب والباباي والموز والبنجر والتين والمانجو والموالح والتفاح . كما يزرع السمسم ، وكذلك الأرز وان كانت زراعته محدودة للغاية .

٣١ — وأهم ما يميز الانتاج الزراعي بصفة عامة هو تدهور مستوى انتاجية الهكتار في المتوسط في السنوات الأخيرة

وحتى سنة ١٩٧١/٧٠ . ويرجع ذلك أساساً إلى حالة الجفاف التي تعرضت لها الزراعة اليمنية منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن ، بجانب أسباب التخلف العديدة . وهذا بدوره أدى إلى ضغوط اقتصادية شديدة ، خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض مستوى الانتاجية للهكتار في المتوسط – بالنسبة لكافة المحاصيل – ، والنمو المتزايد للسكان . والصفة الهيكلية الثانية في الانتاج الزراعي هي الكبر النسبي لنصيب الحبوب من المساحة الكلية (٧٦ ٪) كما سبق أن ذكرنا . والصفة الثالثة تتمثل في احتلال القات أهمية نسبية كبيرة من حيث متوسط دخل الهكتار ، إذ يصل هذا الدخل كنسبة مئوية من متوسط دخل الهكتار من الذرة (أي على أساس أن الدخل الأخير يساوي ١٠٠) هو : ٢,٤٠٤ ، يليه العنب (١,٦٤١) ، فالبن (٧٢١) ، فالبطاطس (٦٥٦) . بينما نجد هذه النسب لكل من القطن والقمح والتمباك والشعير هي ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٩١ ، على الترتيب .

٣٢ – وسنعرض أهم المحاصيل الزراعية ، بشيء من التفصيل فيما يلي : –

(١) الحبوب : وأهمها الذرة والدخن ثم القمح والشعير . ويلاحظ الضعف الشديد لانتاجية

الأرض من هذه المحاصيل . ويرجع ذلك ، بجانب الأسباب العامة التي سبق أن ذكرناها ، إلى عدم استخدام أنواع محسنة ومنتقاة من البذور ، وعدم كفاءة طرق وأساليب الزراعة ، وعليه ، تعد امكانيات زيادة الانتاج مشجعة للغاية .

(٢) القطن : ويزرع أساساً في منطقة تهامة ، وتتفاوت المساحة المنزرعة قطناً من سنة لأخرى ، تبعاً لتفاوت كمية المياه على حسب متوسط سقوط الأمطار . ويبلغ متوسط انتاج الهكتار حوالي ٤٥٠ كيلو جرام من القطن البذرة . وهنـــاك امكانيات كبيرة لرفع هذه الانتاجية عن طريق استخدام بذور محسنة ومنتقاة ، ومقاومة الآفات ، واستخدام الأسمدة ، واستغلال المزيد من المياه الجوفية .. وذلك للتخفيف من الأثر غير الموائم للطبيعة غير المنتظمة لعنصر المياه . ولقد تراوح الانتاج الكلي من القطن في السنوات الأخيرة من ٥٠٠ طن إلى ١١٫٣٠٠ طن .

(٣) البن : يتمتع هذا المحصول بشهرة عالمية كبيرة . وتتراوح المساحة المنزرعة بأشجار البن بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ هكتار ، وان كان من المتوقع تناقصها بسبب احلال زراعة القات محل زراعة البن في

كثير من المناطق . ولقد تناقص انتاج البن من مستوى تاريخي بلغ أزيد من ١٢,٠٠٠ طن في أوائل الأربعينات إلى مستوى – مستقر نسبياً – خلال السنوات الأخيرة بلغ حوالي ٥,٠٠٠ طن . ويخشى انخفاض الانتاج عن هذا المستوى بسبب العوامل العامة السالفة الذكر ، وبسبب منافسة القات الشديدة للبن ، ويمكن زيادة انتاجية البن ، والانتاج الكلي لهذا المحصول التصديري الهام عن طريق التغلب على عقبة توفير المياه ، واستخدام الأسمدة ، واستخلاص السلالات الجديدةوالقوية وتحسين طرق وأساليب الري والزراعة ، بجانب اتخاذ بعض الاجراءات لجعل زراعة القات أقل جاذبية اذا ما قورن بالمحاصيل الأخرى .

(٤) القات : يتم زراعة القات تحت نفس ظروف زراعة البن . ويلاحظ أن القات ينمو في المنطقة المعتدلة التي ينمو فيها البن ، وينمو أيضاً في المنطقة الباردة حيث لا ينمو البن . كما يلاحظ أيضاً أن القات في المنطقة المعتدلة ينمو في أرض أقل جودة ولا تصلح لزراعة البن ، وبالرغم من كونه محصولاً تصديرياً رئيسياً ، وبالرغم من أن الاستهلاك المحلي منه يعادل حوالي عشرة أمثال الكميات المصدرة ، نجد أن نصيبه من

المساحة المنزرعة الكلية لا يزيد عن ٢ ٪ . كما يعد القات أكثر المحاصيل ربحية ، كما سبق أن ذكرنا . هذا بجانب أنه يدر دخلاً يومياً للفلاح . ولكل هذه الأسباب ، هناك توسع متزايد في زراعته على حساب البن ومحاصيل أخرى . يترتب على هـــذا التوسع انخفاض انتاج البن ، وفقدان أسواقه تدريجياً ، بجانب تزايد الاستهلاك المحلي من القات ، وبالتالي تزايد آثاره الضارة على الاقتصاد القومي وعلى الفرد اليمني — كما سبق أن ذكرنا .

٣٣ — وبجانب الانتاج المحصولي ، يتكون الانتاج الزراعي الكلي من الانتاج الحيواني والثروة السمكية . ولا شك أن الانتاج الحيواني يمثل عنصراً هاماً في الانتاج الزراعي ، إذ تعد الثروة الحيوانية المصدر الأساسي للطاقة في الزراعة ، كما تقوم بايفاء قدر كبير مـــن احتياجات البلاد من وسائل النقل ، وكذلك المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان ومنتجاتها ، ودجاج وبيض ، وجلود ، وعسل نحل . وتشكل الجلود إحدى السلع التصديرية الهامة . وعلى الرغم من الأهمية النسبية للانتاج الحيواني الا أن مستواه ما زال ضعيفاً للغاية بالنسبة لنصيب الفرد منه — بالمقارنة بالمستويات السائدة في كثير من البلاد « النامية » ، وبالنسبة لاحتياجات السكان المتزايدة .

وترجع هذه الظاهرة إلى ضعف امكانيات الفلاح المادية ، وبالتالي عدم توافر تغذية كافية ومتوازنة ، وعدم استخدام الأساليب الحديثة ، وعدم وجود الهيئات المتخصصة لتقديم القروض والاشراف البيطري والفني . ونفس الوضع ينطبق على الثروة السمكية ، فبالرغم من امتلاك اليمن لشاطىء يمتد على ساحل البحر الأحمر بطول حوالي ٤٠٠ كم ، فان مجهودات كافية لم تبذل لتقدير الثروة السمكية المتاحة واستغلالها . ويتم الصيد في المناطق القريبة من الساحل بوساطة مجموعة من الصيادين الذين يقيمون في المناطق الساحلية . ويتم استهلاك معظم الانتاج محلياً ، ولا تتسرب إلا نسبة ضئيلة منه الى خارج البلاد . ويبلغ متوسط الانتاج السنوي حوالي ٤,٠٠٠ طن فقط . ولعل السبب في انخفاض الانتاج من هذا المصدر الانتاجي الهام يرجع أساساً إلى عدم وجود أساليب متقدمة للصيد والنقل والتسويق .

٣٤ ــ وأخيراً ، يمكن تلخيص المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي في ثلاث مشكلات رئيسية وهي : تأخر الفن الانتاجي ، وعدم توافر المياه ، وعدم وجود التنظيمات الأساسية لخدمة القطاع الزراعي . وعليه ، لا بد وأن ترتكز أي استراتيجية لتنمية الزراعة اليمنية على العمل على معالجة هذه المشكلات الأساسية . وتتلخص

الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية بالنسبة للمشكلة الأولى في تطوير الفن الانتاجي المستخدم ، وفي ادخال أساليب زراعية حديثة من حيث الري وطرق الزراعة ، وفي ادخال أدوات زراعية تتلاءم مع خصائص التربة اليمنية والأيدي العاملة المتاحة ، وادخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية على نطاق شامل ، واستخدام البذور المحسنة والمنتقاة ، واتباع دورة زراعية مناسبة .. الخ . ولن يتسنى تنفيذ ذلك إلا إذا توافرت الامكانيات المادية المناسبة للقطاع الزراعي من خلال مؤسسات وتنظيمات متخصصة . وعليه ، يجب مجابهة المشكلة الثالثة أولاً .. ليتسنى .. مجابهة المشكلة الأولى ، بل والثانية بصورة جدية . وتتلخص الخطوط الأساسية في مجابهة مشكلة المؤسسات الزراعية المطلوبة في ضرورة إنشاء : تنظيمات لتمويل الانتاج الزراعي في مراحله المختلفة ، وبصفة خاصة لتقديم القروض ومختلف المساعدات المادية للمزارعين ، وتنظيمات للاشراف والتوجيه والارشاد ، وتنظيمات في مجالات التسويق . وبجانب هذه التنظيمات ولتدعيمها — خاصة وأن الخبرة التنظيمية والادارية محدودة — يمكن اتباع سياسة اقامة مشروعات رائدة في مناطق محددة أو بالنسبة لمحاصيل معينة . وحتى تحدث هذه المشروعات تأثيراً يتعدى نطاقها المحدود إلى مختلف المناطق ومختلف

المحاصيل ، فانه يتعين مراعاة تحقيقها لعائد مرتفع وسريع ، ووجودها في منطقة تزداد فيها أهمية الزراعة نسبياً ويكثر فيها عدد المزارعين ، وخلقها لغرض تدريب مزيد من القوة العاملة في مجال تنفيذ الأساليب الحديثة في الانتاج . ويمكن اقامة مثل هذه المشروعات في مناطق أب وتهامة ، كما يمكن اقامتها بالنسبة لمحصولي القطن والبن . أما العناصر الرئيسية لمعالجة المشكلة الثانية ، وهي مشكلة توفير المياه ، فيمكن حصر أهمها في توفير المعلومات الهيدروليكية عن معدل تسرب المياه إلى باطن الأرض وعن مدى اندفاع المياه من الآبار وذلك لتحديد مدى استمرارية ري الأراضي اعتماداً على هذا المصدر ، وفي تشجيع الأهالي لحفر الآبار عن طريق اقامة جمعيات تعاونية لهذا الغرض ، وفي اقامة وسائل لحجز المياه وضبطها أوقات الفيضانات حتى لا تضيع في الصحراء أو في البحر الأحمر . وأخيراً ، يجب أن لا تنسينا هذه المشكلات الرئيسية ، مسألة زيادة الرقعة المنزرعة (أفقياً) وذلك عن طريق مشروعات كبيرة كمشروع حميشة الجنوبي ، ومشروع حميشة الشمالي ، ومشروع وادي سردود ، و (رأسياً) عن طريق مشروع وادي زبيد عند استكمال مرحلته الثانية (مرحلة الاستثمار) ، هذا بجانب وضع سياسات تنفيذية من خلال المؤسسات السالفة الذكر ، أو مؤسسات أخرى

أكثر تخصصاً ، لتحسين زيادة استغلال الثروة الحيوانية والسمكية .

(٢) القطاع الصناعي :

٣٥ — من الجدول رقم (١ — ١) ، اتضح لنا مدى الصغر النسبي لنصيب قطاع الصناعة والكهرباء في مختلف المتغيرات القومية الرئيسية . ويتضاءل هذا النصيب في كل متغير أكثر فأكثر ، اذا ما استبعدنا الكهربـــاء والصناعات اليدوية والحرفية التقليدية . إذ نجد أن الصناعة بمفهومها المنظم والحديث ، لا تشكل — كما سبق أن ذكرنا — طبقاً لبيانات المتغيرات القومية في سنة ١٩٧١/٧٠ سوى أقـــل من ١ ٪ من الدخل القومي ، وما لا يتجاوز ٠,٥ ٪ من العمالة القومية ، وحوالي ٠,٥ ٪ من الاعالة القومية ، وحوالي ٥ ٪ من اجمالي الصادرات ، والتي تتمثل أساساً في صادرات الملح الصخري . وعليه ، فالصناعة « المنظمة » في اليمن ما زالت تخطو خطواتها الأولى كعنصر جوهري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

٣٦ — ومع الأخذ في الاعتبار أن عملية المسح الصناعي التي تمت في صيف كل من سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ ، لم تشمل المنشآت الصناعية التي تشغل أقل من خمسة

عمال ، واعتمدت على المسح عن طريق العينة للمنشآت التي تشغل مـــن ٥ — ٩ عمال ، وحاولت المسح الشامل للمنشآت التي تشغل أكثر من عشرة عمال ، نجد أن البيانات التي جمعت — رغم عدم شمولها الكامل لكل المنشآت لأسباب مختلفة — تلقي كثيراً من الضوء على الخصائص الهيكلية لهذا القطاع الناشيء ، ومن ثم تشير إلى نقاط الضعف التي يعاني منها ، واحتمالات وامكانيات تنميته بصورة جادة ومؤثرة .

٣٧ — قسمت الصناعات التحويلية ، وفقاً للمحددات السالفة الذكر ، الى الصناعات التالية :

(١) الصناعات الاستخراجية — استخراج الملــــح الصخري .

(٢) صناعة المواد الغذائية — الخبز والحلويـــات ، والمشروبات .

(٣) صناعة الغزل والنسيج — الغزل والنسيج وحلج الأقطان .

(٤) صناعة الخشب والمنتجات الخشبية .

(٥) صناعة المنتجات الورقية .

(٦) الصناعات الكيماوية .

(٧) صناعة المواد التعدينية غير المعدنية — مواد البناء .

(٨) صناعة المنتجات المعدنية .

ولتباين الأهمية النسبية لهذه الصناعات ، وفي ضوء ما توافر لدينا من بيانات ، استخدمنا ثلاثة معايير أساسية وهي المساهمة النسبية لكل صناعة في : إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية ، واجمالي الانتاج الصناعي ، والقيمة المضافة الصناعية (أي الدخل من الصناعات التحويلية) . ولقد قدرت الأرقام المطلقة لحجم العمالة الصناعي ، ولقيمة الانتاج الصناعي الاجمالي ، وللقيمة المضافة الصناعية عن سنة ١٩٧١/٧٠ بحوالي ٣,٥٠٠ عامل ، ٣٣,٦١٥,٠٠٠ ريال ، ١٥,٧٤٨,٠٠٠ ريال ، على الترتيب . ويصور الجدول رقم (١ — ٣) موقف كل صناعة من هذه المعايير الثلاثة .

٣٨ — يحتل قطاع الغزل والنسيج — وحلج الأقطان — المرتبة الأولى في هيكل الصناعة اليمنية سواء من حيث عدد العاملين ، أو من حيث قيمة الانتاج أو من حيث القيمة المضافة . إذ يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٥١ ٪ من العاملين في المنشآت التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر . وتبلغ مساهمة القطاع في القيمة الكلية للانتاج الصناعي والقيمة المضافة الصناعية : ٤٠٪ ، ٤٧ ٪ على الترتيب (القيم المطلقة محسوبة على أساس الأسعار الجارية لسنة

جدول رقم (١ – ٣)

الأهمية النسبية للصناعات التحويلية الرئيسية

رقم الصناعة	الصناعة	العمالة الصناعية ٪	الانتاج الاجمالي الصناعي ٪	القيمة المضافة الصناعية ٪
١	الصناعة الاستخراجية	١٤	٥	٩
٢	صناعة المواد الغذائية	١١	٢٧	١٤
٣	صناعة الغزل والنسيج	٥١	٤٠	٤٧
٤	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٥	٦	٩
٥	صناعة المنتجات الورقية	٣	٢	٢
٦	صناعة المنتجات الكيماوية	١	٣	٣
٧	صناعة المواد التعدينية غير المعدنية	٩	٦	٦
٨	صناعة المنتجات المعدنية	٦	١١	١٠
	جملة الصناعات التحويلية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	جملة الصناعات التحويلية (قيم مطلقة)	٣,٥٠٠ عامل	٣٣,٦١٥ (ألف ريال)	١٥,٧٤٨ (ألف ريال)

١٩٧١/٧٠) . وترجع هذه الأهمية النسبية إلى مصنع الغزل والنسيج بصنعاء . اذ أن هذا المصنع على الرغم من أنه ذو حجم متوسط الا أنه أكبر المصانع الموجودة في اليمن . فعدد العاملين به ١٫٧٠٠ عامل ، بينما لا يتجاوز عدد العاملين في الوحدة الانتاجية التي تليه في الحجم مباشرة ٤٧٤ عامل ، كما أن غالبية المنشآت الصناعية (٨٥٪ من مجموع المنشآت التي تشغل خمسة عمال فأكثر) ، تقع في الفئة التي توظف من خمسة عمال إلى عشرين عاملاً . ويجدر بنا أن نشير إلى أن أهمية صناعة الغزل والنسيج لا ترجع أساساً إلى التطور التلقائي لهيكل الصناعة اليمنية في ضوء ما توافر لديها من خبرة فنية وامكانيات أخرى ، بل ترجع إلى ظروف خارجية تتمثل في قيام الصين بانشاء المصنع كجزء من معونتها الاقتصادية لليمن ، وتقديم الخبرة الفنيـــة والامكانيات التي تحتاج اليها عملية التشغيل . ولا شك أن تطور الصناعة اليمنية سيكون من شأنه التقليل من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع صناعة الغزل والنسيج . هذا ، وان كان مصنع باجل للغزل والنسيج لم يسهم في العمالة ، والانتاج الاجمالي ، والقيمـــة المضافة للقطاع الا بما لا يتجاوز ١٢٪ مما يمكن أن يسهم به ، اذا ما اشتغل بما يقرب من كامل طاقته — كما

سنشير فيما بعد . وأخيراً ، تجدر الاشارة الى أن ما يلاحظ من تفوق نسبة ما يساهم به قطاع الغزل والنسيج في مجموع العاملين على نسبة ما يساهم به في كل من الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في مجموعه ، يرجع أساساً إلى وجود عمالة زائدة في مصنع الغزل والنسيج بصنعاء نتيجة تدخل الاعتبارات السياسية في شؤون المصنع ، وما تؤدي اليه من فرض لعمال جدد دون حاجة الانتاج اليهم .

٣٩ ـ من حيث الأهمية ، يلي قطاع صناعة المواد الغذائية قطاع صناعة الغزل والنسيج ، وذلك اذا ما رتبنا القطاعات الصناعية وفقاً لمعياري قيمة الانتاج الاجمالي ، والقيمة المضافة . كما أنه يعد القطاع الثالث وفقاً لمعيار عدد العاملين . ومع ذلك ، فان هذه الصورة ستتدعم كثيراً في سنة ١٩٧٢/٧١ بالنسبة لمعياري قيمة الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة ، وقد يحتل القطاع أيضاً المرتبة الثانية بالنسبة لعدد العاملين ، خاصة ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أن صناعة استخراج الملح الصخري مثقلة بعمالة زائدة لاعتبارات سياسية ، تقدر بما يقرب من ٥٠ ٪ من اجمالي الأيدي العاملة الموظفة في هذه الصناعة . ويرجع سبب هذا التدعيم لمركز صناعة المواد الغذائية الى بداية الانتاج الكامل في سنة ١٩٧٢/٧١

لمصنع الحلويات والبسكويت بتعز ، ومصنع السجائر ومصنع الثلج ومصنعي المشروبات الغازية – « البيبسي كولا » و « الكندادراي » – بالحديدة .

٤٠ – وتختلف الصناعات الأخرى من حيث مركزها النسبي في هيكل الصناعة اليمنية بحسب المعيار الذي تتبعه . ويرجع هذا الاختلاف – الذي يوضحه الجدول السابق – إلى عوامل عديدة ، لعل أهمها أسلوب الانتاج المستخدم ، درجة التصنيع ، هيكل سوق المنتج النهائي ، وكفاءة عناصر الانتاج المستخدمة . ومع ذلك يمكن القول إن صناعة المواد التعدينية غير المعدنية – مواد البناء – سيتحسن مركزها النسبي بين الصناعات المختلفة في عام ١٩٧٢/٧١ وذلك عند بداية الانتاج لمصنع الأحجار والمرمر بصنعاء ، ومصنع الرخام بالمخا ، ومصانع الاسمنت والطوب والبلاط بالحديدة .

٤١ – من حيث نوع المنتج النهائي ، يتركز النشاط الصناعي في انتاج السلع الاستهلاكية . ولا توجد صناعة سلع انتاجية باليمن . كل ما يمكن القول بوجوده ، بجانب المنتجات الاستهلاكية ، هو انتاج بعض السلع الوسيطة وأهمها مواد البناء وبعض منتجات الصناعات المعدنية والخشبية (أساساً ، الأبواب والشبابيك الحديديـــــة

والخشبية) وصناعة المنتجات الكيماوية (البويــات والناركيهات ، والأكسجين). وتعكس هذه الظاهرة حقيقة ما تعانيه الصناعة اليمنية من ضعف هيكلي بصفة عامة ومن بساطة وتخلف – نسبي – للكثير من أساليب الانتاج التي تتبعها ، ولأنواع المنتجات التي تنتجها . وعليه ، تعتمد الصناعة اليمنية أساساً على الواردات من العدد والآلات والمعدات الانتاجية – بجانب كثير من السلع نصف المصنعة والمواد الخام . ويمكن القول ، في ضـــوء الامكانيات والخبرة الفنيـــة والتنظيميـــة المتاحة ، إن هذا الوضع سيستمر لفترة طويلة قادمة . ويتضح هذا الوضع بصورة أكبر اذا ما قسمنا الصناعات اليمنية إلى قطاعين : قطاع السلع الاستهلاكية ، وقطاع السلع الوسيطة – بمفهومها السالف الذكر ، إذ نجد مدى الأهمية النسبية لقطاع السلع الاستهلاكية في هيكل الصناعة اليمنية (في سنة ١٩٧١/٧٠) بالنظر إلى نصيبه النسبي في مجموع عدد العاملين في الصناعات التحويلية ، واجمالي الانتاج والقيمة المضافة لهذه الصناعات – كما يتضح من الجدول رقم (١ – ٤) .

جدول رقم (١ – ٤)

الأهمية النسبية لقطاعي السلع الاستهلاكية والوسيطة في الصناعة اليمنيـــة

القطاع	العمالة الصناعية ٪	الانتاج الاجمالي الصناعي ٪	القيمة المضافة الصناعية ٪
١ – قطاع السلع الاستهلاكية	٨٧	٨٠	٧٩
٢ – قطاع السلع الوسيطة	١٣	٢٠	٢١
مجموع الصناعات التحويلية ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع الصناعات التحويلية (قيم مطلقة)	٣,٠٢٦ (عامل)	٣١,٨١٥ (ألف ريال)	١٤,٢٨٢ (ألف ريال)

ملاحظة : استبعدت صناعة استخراج الملح الصخري .

٤٢ – عموماً ، يمكن القول بأن اتسام الصناعة اليمنية بالبساطة من حيث الهيكل ومن حيث العمليات الفنية ومن حيث المنتجات ، يجعلها تعاني من عدم وجود تشابك كبير بين وحداتها المختلفة ، بمعنى أن مدى اعتماد الصناعات المختلفة بعضها على البعض الآخر في الحصول على مستلزماتها السلعية يعد محدوداً للغاية . اذ أنه باستثناء صناعة الغزل والنسيج والتي تستخدم القطن الذي تم حلجه محلياً ، ومصنع الزيت بالحديدة الذي يستخدم البذرة المتخلفة عن عملية الحلج ، فان بقية الصناعات اما تعتمد على مستلزمات سلعية مستوردة من الخارج – وهذا هو الغالب – ، واما تعتمد مباشرة على بعض المواد الأولية الزراعية أو التعدينية المنتجة محلياً – أي هناك ترابط قطاعي .. وهذا مستحب ، ويجب أن يشكل وزناً مناسباً في أي استراتيجية انمائية للاقتصاد اليمني .
واذا ما أخذنا في الاعتبار أن مجموع قيمة المستلزمات السلعية التي استخدمتها الصناعات التحويلية تقدر في سنة ١٩٧١/٧٠ بحوالي ١٥,٤٢٣,٠٠٠ ريال ، وأن قيمة القطن الشعر والبذرة كمستلزمات سلعية للصناعات المحلية تقدر بحوالي ٤,٢٠٠,٠٠٠ ريال ، فاننا نستطيع القول بأن درجة الترابط بين الصناعات لا تتجــاوز ٢٧ ٪ .

٤٣ – تعتمد إذاً الصناعات اليمنية – نتيجة لما ذكرنا في البند السابق – بقدر كبير على الخارج لاستيراد ما تحتاج اليه من مستلزمات سلعية . اذ تبلغ النسبة من السلع المستوردة لهذا الغرض حوالي ٦٠ ٪ من قيمة المستلزمات السلعية المستخدمة في الصناعات التحويلية . وأن هذه النسبة تزيد لتصل إلى حوالي ٩٠ ٪ ، اذا ما استثنينا قطاع الغزل والنسيج وقطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية – مواد البناء . وتبلغ هذه النسبة أقصاها في حالة قطاع صناعة المواد الغذائية . حيث تصل إلى حوالي ٩٨ ٪ ، وذلك بسبب استيراد الدقيق والسكر . وهما من أهم مستلزمات الانتاج لهذا القطاع .

٤٤ – يضطلع القطاع الخاص بالدور الأساسي في النشاط الصناعي بصفة عامة ، وفي انشاء المشروعات الصناعية الجديدة بصفة خاصة . ولا شك أن هذه الظاهرة تعد علامة صحية يتعين تشجيعها ، وان كانت في نفس الوقت تتطلب التوجيه على نحو يتضمن التوفيق بين مصالح القطاع الخاص نفسه ويحقق الصالح العام ، ويمنع في النهاية التسرع والتكرار في انشاء صناعات دون مراعاة احتياجات السوق أو الترابط بين وحدات القطاع . كما أن دور القطاع العام في النشاط الصناعي لا يعد صغيراً . وعلى الرغم من أن نطاق هذا الدور لا يتعدى قطاع صناعة الغزل والنسيج وصناعة استخراج

الملح الصخري ، الا أن الأهمية النسبية لهذين القطاعين في هيكل الصناعة التحويلية تعد كبيرة للغاية — كما هو واضح من الجدول رقم (١ — ٣) . كما أن هذا الدور سيقوى بعد بداية الانتاج في مصنع الاسمنت ، ومصنع السجائر بالحديدة .

٤٥ — تعاني الصناعة اليمنية من عدم وجود أجهزة وتنظيمات تدعمها وتقوم بخدمتها وتسهل معالجة ما يعترضها من مشكلات . كما تعاني من نقص شديد في القوى العاملة المؤهلة فنياً أو التي تستطيع أن تتحمل مسؤولية الادارة والتنظيم . ويخفف بعض الشيء ، وقتياً ، من حدة هذه المشكلة بساطة كثير من العمليات الانتاجية نسبياً ، واستخدام الخبرة الأجنبية . وحقيقة أن العامل اليمني يتمتع بذكاء فطري قد يكون فوق المتوسط .

٤٦ — يتركز النشاط الصناعي في المدن الثلاث الرئيسية والمناطق القريبة منها ، وهي : صنعاء وتعز والحديدة . وتمثل صنعاء المكانة الأولى . اذ على الرغم من صغر عدد المنشآت في صنعاء اذا ما قورنت بتعز والحديدة (١٦٪ ، ٤٧٪ ، ٣٧٪ من مجموع عدد المنشآت على الترتيب) ، نجد أن عدد العاملين وقيمة الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة بمنشآتها تبلغ حوالي ٥٧٪ ، ٤٠٪ ، ٥٠٪ من مجموع عدد العاملين وقيمة الإنتاج الإجمالي والقيمة

المضافة الصناعية ، على الترتب . وتشير هذه الحقيقة إلى تركز المنشآت الكبيرة الحجم بصنعاء ، وعلى رأسها مصنع الغزل والنسيج . ويلي مدينة صنعاء في الأهمية منطقة الحديدة ، وان كان عدد المنشآت بها أقل من تلك الموجودة بمنطقة تعز — كما أشرنا . إذ أن نسبة عدد العاملين ، والإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة بالحديدة تبلغ حوالي ٢٨ ٪ ، ٣٨ ٪ ، ٣٤ ٪ ، على الترتيب ، بينما تبلغ هذه النسب في تعز حوالي ١٥ ٪ ، ٢٢ ٪ ، ١٦ ٪ ، على الترتيب .

٤٧ — وأخيراً ، لالقاء مزيد من الضوء على الخصائص الهيكلية للصناعة اليمنية في سنة ١٩٧١/٧٠ ، استخلصنا بصورة اجمالية — أي عن الصناعة ككل — بعض العلاقات الأساسية التي تصف وتشخّص النشاط الصناعي . وهذه العلاقات هي :

(١) انتاجية العامل في المتوسط : ونحصل عليها بقسمة القيمة المضافة الإجمالية على عدد العاملين . ولقد بلغت في الصناعات الاستخراجية والتحويلية في المتوسط ٤/٤٩٩ ريال . وإذا ما استثنينا صناعة حلج الأقطان ، والتي تحتكر السوق وبالتالي تتمكن من تحقيق قيمة مضافة عالية — عن طريق شراء القطن من المزارعين بأسعار مخفضة ، نجد أن

التفاوت بين مستويات الإنتاجية في الصناعات المختلفة لا يتعدى ١ : ٢,٥ .

(٢) انتاجية رأس المال في المتوسط : ونحصل عليها بقسمة القيمة المضافة الإجمالية على قيمة الأصول الثابتة بالتكلفة . ولقد بلغت في الصناعات الاستخراجية والتحويلية في المتوسط ٠,٣٩ ريال. وتتفاوت انتاجية رأس المال بين الصناعات الرئيسية المختلفة . وتصل نسبة التفاوت إلى ١ : ١١ تقريباً . وهو التفاوت بين صناعة الغزل والنسيج وصناعة الخبز .

(٣) رأس المال الثابت المخصص للعامل في المتوسط : ونحصل على هذه العلاقة بقسمة الأصول الثابتة بالتكلفة على عدد العمال. ولقد بلغت في الصناعات الاستخراجية والتحويلية في المتوسط ١١,٥٠٠ ريال . ولعل هذا يشير إلى أن الفن الإنتاجي كثيف العمل . وهذا يتضح إذا ما أخذنا صناعة الغزل والنسيج ، وهي الصناعة الثانية من حيث نصيب العامل من رأس المال الثابت ، فإننا نجد أن رأس المال الثابت المتاح للعامل في المتوسط لا يتجاوز ١٨,٠٠٠ ريال أو ٣,٦٠٠ دولار تقريباً ، بينما يصل الرقم إلى ٣٨,٠٠٠ دولار

في بعض مصانع الغزل والنسيج في الدول المتقدمة. وإذا ما استثنينا صناعة حلج الأقطان بسبب أن جزءاً كبيراً من رأس المال الثابت فيها قد أهلك دفترياً ، وأخذنا الصناعة التي تسبقها مباشرة من حيث نصيب العامل من رأس المال الثابت ، لوجدنا أن درجة التفاوت تصل إلى حوالي ١ : ١٠ . وهي بين صناعة استخراج الملح الصخري وصناعة المشروبات الغازية . ولا شك أن ظاهرة تطبيق الفن الإنتاجي الكثيف العمل في الصناعة اليمنية ، أمر يتمشى مع ندرة رأس المال من ناحية ، ومع الوفرة النسبية في الأيدي العاملة من ناحية أخرى .

(٤) درجة التصنيع : ونحصل عليها بقسمة القيمة المضافة الإجمالية على قيمة الناتج الإجمالي . ولقد بلغت في الصناعات الاستخراجية والتحويلية في المتوسط ٤٦٫٨ ٪ . وتشير هذه النسبة إلى مدى التدرج والتعمق في العملية الصناعية ، ومن ثم إلى مدى مساهمة الصناعة في الدخل القومي . فكلما زادت هذه النسبة ، كلما دل ذلك على زيادة مساهمة الصناعة في الدخل القومي . وإذا ما استثنينا صناعة استخراج الملح الصخري (٨١ ٪) لانخفاض قيمة مستلزمات الإنتاج فيها

نتيجة لعدم قيام الصناعة بدفع القيمة الفعلية لاستغلال الخام الطبيعي ، سنجد أن درجة التفاوت بين الصناعات المختلفة تصل إلى حوالي ١ : ٥ ، وهي بين صناعة الحلويات وصناعة الغزل والنسيج وإذا ما أخذنا هذه النتائج ، إلى جانب ما سبق أن استخلصناه عند دراسة هيكل الصناعة من ضعف درجة الترابط بين الصناعات المختلفة ، فانه يتضح مدى ضعف درجة التصنيع . وعليه ، فان نسبة ما تضيفه الصناعات اليمنية إلى قيمة المواد الخام تعد صغيرة جداً إذا ما قورنت بغيرها من الصناعات في البلاد الأخرى ، ومنها « النامية » .

٤٨ — تفتقر اليمن بشكل واضح إلى مصادر الطاقة . وإذا أردنا حصر ما يوجد حالياً فاننا نجد أن الدواب والماشية تأتي في مقدمة هذه المصادر . أما الكهرباء فانها لم تدخل حياة اليمنيين إلا في الثلاثين سنة الأخيرة ، وكانت لأغراض الإنارة فقط ، حيث لم تكن هناك صناعة تذكر . وإلى الآن لم يتم اكتشاف أو استغلال بترول أو فحم . وتعد هذه الحقيقة حائلا دون قدرة البلاد على تطوير مصادر الطاقة بمعدلات مرتفعة . ونتيجة لذلك ، فان استهلاك الفرد في المتوسط لا يتجاوز ما يولده (١٠ كيلوجرام من الفحم من طاقة) . ويعد هذا المستوى ضعيفاً حتى بالنسبة لكثير من البلاد « النامية » .

٤٩ – من العرض السابق يتضح لنا أن هيكل الصناعة اليمنية يتسم بالبساطة من حيث الصناعات التي يتألف منها ، وما يجري فيها من عمليات صناعية . ويعاني هذا الهيكل من كثير من مظاهر الضعف ، متمثلة بصفة أساسية في عدم وجود قدر كبير من الترابط بين فروع الصناعة المختلفة ، وضعف صناعة السلع الإنتاجية ، فضلا عن الاعتماد على الخارج بدرجة كبيرة لاستيراد مختلف مستلزمات الإنتاج . ولا شك أن العمل على تنمية الصناعة وتطورها سيؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في هذا الهيكل .

٥٠ – ولا شك أن مستقبل الصناعة في اليمن ، شأنها في ذلك شأن معظم الدول « النامية » ، انما يرتبط بامكانيات القضاء على العقبات التي تعترض تنمية الاقتصاد ككل من ضعف في الجهاز الإداري ، وعدم توافر الأيدي العاملة المدربة ، والعجز الهيكلي في ميزان المدفوعات ، إلى ضعف المدخرات القومية ، والعجز المتزايد في ميزانية الدولة ، وتخلف القطاع الزراعي وجموده ، وعدم توافر الهياكل الأساسية من نقل ومواصلات ، وتعليم ، وطاقة . وكتقديم للبرنامج المقترح للتنمية الصناعية ، سنخصص الفصل التالي من هذه الدراسة لعرض الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ومكان الجانب الصناعي فيها .

الفصل الثاني

أساسيّات مُقترح التصوّر طويل الأجَل وَالخطة القوميّة الثلاثية للتنمية الاقتصاديّة وَالاجتماعيّة



١ — يشكل التصور الطويل الأجل الاطار العام للخطط والبرامج المتوسطة والقصيرة الأجل ، والذي في ضوئه يتم تحديد الخطوط الرئيسية لهذه الخطط والبرامج — من حيث الأهداف والوسائل المقترحة لتحقيقها ، توصلاً للغايات العامة التي يستهدفها التصور أو الخطة الطويلة الأجل . ويتمثل هذا التصور أساساً في محاولة تحديد قيم المتغيرات القومية الأساسية من دخل ، وادخار واستثمار ، وسكان ، وعمالة ، ... الخ ، وذلك لفترة طويلة نسبياً — في ضوء ما قد يتوافر من إمكانيات متاحة أو محتملة . ويتوقف تحديد البعد الزمني للخطط الطويلة الأجل على عديد من الاعتبارات ، ولكنه لا يجوز أن يكون من القصر بحيث قد يختلط فيه التخطيط الطويل الأجل بالتخطيط المتوسط أو القصير الأجل ، كما أنه يجب أن لا يزيد إلى الحد الذي قد يضعف الثقة في الاعتماد على

ما يتّم تقديره من قيم للمتغيرات المختلفة ، ويجعلنا غير قادرين على اقتراح إجراءات ووسائل وسياسات محددة لا تتصف بالعمومية . ولا شك أن الموازنة بين هذين الأمرين ستتوقف إلى حد كبير على ما يتوافر من بيانات ، وعلى مدى ما يتوقع حدوثه في المستقبل من تغييرات في مختلف المتغيرات القومية .

ولقد حددنا البعد الزمني للتصور أو التخطيط الطويل الأجل بالجمهورية العربية اليمنية بفترة عشر سنوات . ومع تسليمنا بأن أي تحديد لا بد وأن يتضمن قدراً من التحكم ، إلا أننا راعينا صعوبة أن يمتد تصورنا لفترة أطول من ذلك بسبب ما هو معروف من ندرة البيانات والمعلومات المتاحة عن الاقتصاد اليمني ، وبسبب ما نتوقعه من سرعة تغيير في هيكله . ان اي امتداد للبعد الزمني يعني زيادة ضعف الثقة فيما يتّم تقديره من بيانات ، كما يعني اتسام ما نقترحه من إجراءات ووسائل وسياسات بالعمومية . ومن تجارب عديد من الدول ، يمكن القول إن فترة العشر سنوات تعد حداً للتخطيط الطويل الأجل ، وان أية محاولة للتقليل من البعد الزمني عن عشر سنوات لا بد وأن تختلط بصورة أو بأخرى بالتخطيط المتوسط الأجل .

وتنقسم هذه الخطة الطويلة الأجل (١٩٧٢/٧١ — ١٩٨١/٨٠) ، * بالضرورة إلى خطط متوسطة الأجل ، وفي حالتنا : ثلاث سنوية . وطبيعي أن تكون هذه الخطط أكثر تفصيلاً وتحديداً للمتغيرات من الخطة الطويلة الأجل . وتعد الخطة الطويلة الأجل ، موضع العرض والتشخيص في هذا الفصل ، تقديماً للخطة الثلاثية الأولى (١٩٧٢/٧١ — ١٩٧٤/٧٣) . وهذه الخطة بدورها تمثل الاطار القومي العام لبرنامج التصنيع ، والذي سنخصص له الفصل التالي . وفي ضوء البيانات المتاحة ، والتي حاولنا بقدر الإمكان أن نرفع من درجة الثقة فيها والاعتماد عليها ، سيكون تفصيلنا منصباً أكثر على الجانب الصناعي من الخطة القومية الثلاثية .

(*) قمت باجراء عملية تقدير قيم المتغيرات المختلفة المستخدمة في التصور والخطة المقترحة في صيف ١٩٧١ بمجلس التخطيط (الجهاز المركزي للتخطيط — الآن) بالجمهورية العربية اليمنية ، كتقديم أساسي لبرنامج التنمية الصناعية المقترح ، والذي سأتناوله في الجزء الثالث — الفصل الثالث — من هذه الدراسة . وعليه ، وفي ضوء البيانات المتاحة الآن ، تحتاج الإحصاءات المستخدمة إلى كثير من التعديلات . ومن ثم ، أصبح التصور والخطة المقترحة من قبيل التمرينات التخطيطية على المستوى القومي ، هدفها الرئيسي ينصب على تبيان كيفية تطبيق أسلوب التخطيط القومي من ناحية ، ومحاولة اكتشاف الخطوط العريضة لاستراتيجية انمائية للاقتصاد اليمني من ناحية أخرى .

٢ — سنة الأساس هي السنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، والبيانات الخاصة بها والمتعلقة بالمتغيرات القومية والقطاعية مأخوذة من العرض التفصيلي لها في الفصل السابق . المتغيرات النقدية جميعها ، والتي سنتناولهـا حالاً بالعرض والتشخيص والتحليل ، مقدرة أو محسوبة على أساس « اجمالي » وليس على أساس « صافٍ » إلا إذا ذكر صراحة ما يخالف ذلك . فالدخل القومي والادخار القومي ، والاستثمار القومي ... كلها متغيرات محسوبة أو مقدرة على أساس « إجمالي » ، أي ان قيم هذه المتغيرات متضمنة استهلاكات الأصول .

٣ — من المسلم به ، حيث أن كل الإسقاطات المستقبلة غير يقينية أو مؤكدة وأن الظروف القائمة والمفروضة يمكن أن تتغير بسرعة أكبر مما نتوقع ، أن الخطة الطويلة الأجل لا يمكن أن تظل كما هي بإطارها العام وقيم متغيراتها المختلفة لمدة أطول من ثلاث سنوات على الأكثر . وعليه يصبح من الضروري تصميم خطة طويلة الأجل معدلة ومراجعة ، في ضوء الظروف المتغيرة ، وعلى أساس ما أسفرت عنه عملية تنفيذ الخطة الثلاثية من نتائج ، لكل خطة ثلاثية جديدة .

٤ — تتمثل الأهداف الرئيسية للخطة فيما يلي : —

(١) مضاعفة الدخل القومي : أي زيادته بما يقرب من المثل ٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال في سنة ٧٠ / ١٩٧١ إلى ٤,١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال في سنة ١٩٨١/٨٠ ، (أي بما يساوي ٩٨,٥ ٪) ، وزيادة متوسط دخل الفرد بأكثر من النصف من ٣٥٠ ريالاً إلى ٥٤٧ ريالاً ، (أي بما يساوي ٥٦,٣ ٪) ، في الفترة نفسها .

(٢) تنمية الهياكل الأساسية : من طاقة ، ونقل ومواصلات وتعليم ، وتدريب .

(٣) النمو المتوازن للقطاعات السلعية : الزراعة والصناعة

(٤) التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري .

(٥) التخفيف من حدة البطالة بأنواعها المختلفة — خاصة البطالة المقنعة ، وذلك عن طريق خلق فرص عمل جديدة تحقيقاً لهذا الهدف ، وامتصاصاً للداخلين الجدد في قوة العمل ، والمقدر عددهم بحوالي ٥٤٠,٢٢٢ عامل . وتقدر فرص العمل الجديدة بحوالي ٦٣٧,٣٢٢ فرصة عمل خلال العشر سنوات .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تقييم الأهمية النسبية لهذه الأهداف المختلفة من وقت لآخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية أثناء عملية التنفيذ . وهذا يتطلب ضرورة أن تظل الخطة محل تقييم ومراجعة بصفة دورية ومنتظمة ، وذلك لمحاولة التوفيق بين هذه الأهداف ، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها ، وفقاً للظروف المستجدة ، وفي ضوء القدرة النسبية للموارد الإنتاجية المختلفة .

٥ – تشمل البيانات الأساسية لسنة الأساس (١٩٧١/٧٠) ما يلي :

(١) يقدر حجم السكان بحوالي ٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، ومعدل النمو السكاني بحوالي ٢ ٪ سنوياً .

(٢) يبلغ حجم الدخل القومي حوالي ٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

(٣) يبلغ متوسط دخل الفرد حوالي ٣٥٠ ريالاً .

(٤) يقدر حجم المدخرات المحلية بحوالي ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ٨ ٪ من الدخل القومي .

(٥) تبلغ المساعدات الأجنبية حوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ٤ ٪ من الدخل القومي .

(٦) يقدر حجم الاستثمار القومي بحوالي ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أي حوالي ١٢ ٪ من الدخل القومي – مموّل



(١) زيادة السكان من ٦,٠٠٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٧١/٧٠ إلى ٧,٦٢٠,٦٧٣ نسمة في سنة ٨٠٪ ١٩٨١ ، أي بما يعادل ٢٧٪ خلال العشر سنوات ، وذلك على أساس معدلات النمو — المركبة — السنوية التالية : ٢,٢٪ ، ٢,٤٪ ، ٢,٦٪ ، ٢,٦٪ ، خلال الخطة الثلاثية الأولى (٧١ / ١٩٧٢ — ٧٣ / ١٩٧٤) ، والخطة الثلاثية الثانية (٧٤ / ١٩٧٥ — ٧٦ / ١٩٧٧) ، والخطة الثلاثية الثالثة (٧٧ / ١٩٧٨ — ٧٩ / ١٩٨٠) ، والسنة النهائية من الخطة العشرية (٨٠ / ١٩٨١) ، على الترتيب .

ويرجع هذا التصاعد التدريجي في معدلات النمو إلى :

أ — زيادة الانفاق على الخدمات بصفة عامة وعلى الخدمات الصحية ، على وجه الخصوص ، وأثر ذلك نزولياً على معدلات الوفيات .

ب — الارتفاع المتواضع في مستوى معيشة الفرد في المتوسط ، والذي يعكسه الارتفاع التدريجي في مستوى دخل الفرد في المتوسط ، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين

التغذية ، وإلى زيادة قدرة الفرد على الزواج وعلى إعالة أسرة أكبر نسبياً ، وبالتالي يؤثر تأثيراً تصاعدياً على معدلات المواليد . لا يعتقد أن الارتفاع في مستوى معيشة الفرد ، سيجعله يركز على الكيف دون الكم من ناحية الإنجاب ، وذلك لتواضع هذا الارتفاع أصلاً ، ولأنه في البداية . كما أنه في ظل التجارب المماثلة تاريخياً — والتي كانت تمر بمرحلة تطور ديمجرافي مشابه لمرحلة اليمن ، لم يحدث هذا التغير السريع في النظرة إلى الإنجاب .

(٢) التدرج في معدلات النمو — المركبة — السنوية في الدخل القومي كما يلي : ٦ ٪ ، ٧ ٪ ، ٨ ٪ ، ٨ ٪ ، خلال الخطة الثلاثية الأولى ، والخطة الثلاثية الثانية ، والخطة الثلاثية الثالثة ، والسنة النهائية من الخطة العشرية ، على الترتيب . وتعد هذه المعدلات متحفظة ، إن لم تكن متواضعة بالنسبة للإمكانيات الإنتاجية المتاحة والمحتملة . ومع ذلك ، وأخذاً في الاعتبار الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني في السنوات الأخيرة ، تعد هذه المعدلات مناسبة . كما أن التدرج المتضمن في هذه المعدلات يعكس حقيقة محاولتنا عدم الضغط المتزايد على

(أ) حاجة الاقتصاد اليمني المتزايدة للمساعدات الأجنبية خلال العشر سنوات القادمة بسبب الجهود الإنمائية المتضمنة في الخطة .

(ب) استمرار وتزايد الاتجاه نحو مساعدة اليمن في عملية تنمية اقتصادها من قبل مختلف الدول ، والهيئات والمؤسسات الدولية .

(ج) استمرار ملازمة العجز في الميزان التجاري — رغم محاولة التخفيف من حدته — للخطة طوال سنواتها (انظر البنود الفرعية التالية).

(د) ما حصلت عليه اليمن من مساعدات أجنبية (منح وقروض) في الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى الآن ، يعد مؤشراً مشجعاً للغاية . كما أن ما تبقى من قروض متعاقد عليها فعلاً حتى يونيو ١٩٧١ ، ولم يستخدم حتى الآن ، بلغ حوالي ١٧٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

(٦) للتوصل إلى أساس غير متأثر — إلى حد ما — بظروف سنة واحدة بالنسبة لقيم التجارة الخارجية ، أخذنا متوسط ست سنوات وهي السنوات ٦٢ / ١٩٦٣ — ٦٥ / ١٩٦٦ ، ٦٩ / ١٩٧٠ ، ٧٠ / ١٩٧١ ، ثم طبقنا معدلات النمو — المركبة — التالية : — بالنسبة للصادرات : ٦٪ ، ٨٪ ،

١٠٪ ، ١٠٪ ، وبالنسبة للواردات : ٥٪ ، ٤٪ ، ٣٪ ، ٣٪ ، خلال الخطة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، والسنة النهائية للخطة العشرية . ولقد استندنا في التوصل إلى هذه النسب على ما يلي :

(أ) النمو المتوقع في الاقتصاد القومي ، وبصفة خاصة في القطاع الزراعي مما سيعكس أثره الموائم على الصادرات .

(ب) التدرج النزولي في نمو الواردات وذلك عن طريق : اتباع سياسة إحلال الواردات في شتى القطاعات السلعية بقدر ما تبرره دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ؛ تغيير جذري في هيكل السلع المستوردة ، بالحد من السلع الغذائية والاستهلاكية الصناعية ، بقدر ما تبرره معدلات النمو السكاني المتوقعة ، لإفساح المجال لاستيراد السلع الوسيطة والإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية .

(ج) ومع ذلك ، فمن المتوقع أن يتحقق — على أقل تقدير — عجز في الميزان التجاري على النحو التالي : ١٢٦,٦٤٠,٠٠٠ ، ١٣٩,٣٣٩,٠٠٠ ، ١٤٥,٣٢٨,٠٠٠ ، ١٤٦,٩٧٧,٠٠٠ ريال في السنة النهائية للخطة

من الضرائب القائمة ، خطوات إيجابية لتحقيق هذا الهدف .

••• تمويل المشروعات الإنمائية العامة عن طريق : الاقراض من الخارج ، .. الاقتراض من القطاع الخاص ، ... أو كليهما .

٧ — وعلى أساس الفروض السابقة ، توصلنا إلى العلاقات الأساسية التي تحكم النموذج الإنمائي المتضمن الخطـة العشرية . والذي على أساسه يتوقع تحقيق الأهداف التي حددناها سابقاً — البند ٤ — .

وتتلخص السمات الرئيسية لهيكل هذا النموذج في الجدول رقم (٢ — ١) .

الجدول رقم (٢ – ١)

الهيكل الأساسي للخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢/٧١ – ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون ريال)

المتغـــير	سنة الأساس	الخطط الثلاثية			الخطة العشرية
	١٩٧١/٧٠	الأولى	الثانية	الثالثة	
أولاً – المتغيرات الأساسية :					
١ – الدخل القومي في السنة النهائية .	٢,١٠٠,٠	٢,٥٠٢,٠	٣,٠٦٤,٠	٣,٨٦٠,٠	٤,١٦٤,٠
٢ – الاستثمار القومي خلال الفترة .	٢٥٠,٠	٨٨٤,٤	١,٤٠٥,٠	٢,٢٢٨,٨	٥,٣٨٣,٤
٣ – المدخرات المحلية خلال الفترة .	١٦٨,٠	٦٣٧,٩	١,٠٣٢,٦	١,٦١١,٥	٣,٩٠٧,٤
٤ – المساعدات الأجنبية خلال الفترة	٨٢,٠	٢٤٦,٥	٣٧٢,٤	٦١٧,٣	١,٤٧٦,٠
٥ – الصادرات في السنة النهائية	١٢,٢	٢٣,١	٢٩,١	٣٨,٧	٤٢,٦
٦ – الواردات في السنة النهائية	١٧٣,٢	١٤٩,٧	١٦٨,٤	١٨٤,١	١٨٩,٦
ثانياً – كنسبة من الدخل القومي في السنة النهائية :					
١ – الاستثمار القومي	١١,٩	١٢,٥	١٦,٣	٢٠,٨	٢٠,٨
٢ – المدخرات المحلية	٨,٠	٩,٠	١٢,٠	١٥,٠	١٥,٠
٣ – المساعدات الأجنبية	٣,٩	٣,٥	٤,٣	٥,٨	٥,٨
٤ – الصادرات	٠,٦	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠
٥ – الواردات	٨,٣	٦,٠	٥,٥	٤,٨	٤,٦



ما قدمنا . وعليه ، تترك أهداف التغييرات الهيكلية القطاعية للنماذج التوزيعية المتضمنة في الخطط المتوسطة الأجل – الثلاثية في حالتنا . ومع ذلك ، يمكن القول بصفة عامة إن الخطة تستند على استراتيجية نمو متوازن بين القطاعات المختلفة ، سلعية كانت أم خدمية – مع إحداث تغيير هيكلي – يتمشى مع تحقيق بقية الأهداف من دخل ، وعمالة ، ... الخ . ويعد تفصيل كل هذه الأمور الأساسية الوظيفة الرئيسية للخطط الثلاثية . ومع ذلك – وبصفة مبدئية يتوقع إحداث تغيير في الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة من حيث الدخل والعمالة والإعالة والصادرات عن الصورة التي تعكسها الأنماط التي كانت سائدة حتى سنة الأساس – كما فصلنا في الفصل الأول من هذه الدراسة . فيتوقع مثلاً ازدياد نصيب القطاع الصناعي في هذه المتغيرات ، على حساب القطاع الزراعي ، إلا أنه لا ينتظر أن يفقد القطاع الأخير مكانته الأولى بالنسبة لكل المتغيرات في نهاية هذه الخطة العشرية ، أو حتى في نهاية عدد من الخطط العشرية المستقبلة – خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المركز الهام الذي تشغله التنمية الزراعية في عملية التنمية الشاملة للاقتصاد اليمني .

١١ – يرتكز التحسن في مستوى معيشة الفرد في المتوسط ، والذي يعكسه النمو المتوقع في متوسط دخل الفرد ، على الفروض الخاصة بالسكان والعمالة . كما تستند

الجدول رقم (٢ – ٢)

السكان والعمالة في الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢/٧١ – ١٩٨١/٨٠)

(نسبة أو عامل)

المتغير الأولي	سنة الأساس (١٩٧١/٧٠)	الخطط الثلاثية – الأولى	الثانية	الثالثة	الخطة العشرية
١ – حجم السكان في السنة النهائية .	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٤,٧٧٦	٦,٨٧٧,٠٧٦	٧,٤٢٧,٥٥٦	٧,٦٢٠,٦٧٣
٢ – حجم قوة العمل القومية في السنة النهائية .	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٣٤,٩٢٥	٢,٢٩٢,٣٥٧	٢,٤٧٥,٨٥	٢,٥٤٠,٢٢٢
٣ – الداخلون الجدد إلى قوة العمل في السنة النهائية	–	١٣٤,٩٢٥	٢٩٢,٣٥٧	٤٧٥,٨٥	٥٤٠,٢٢٢

الأهداف الخاصة بالعمالة على الفروض الخاصة بالسكان، وعلى الأهداف والفروض الاستثمارية كما فصلناها في البنود السابقة . ويوضح الجدول رقم (٢ ـــ ٢) النتائج الخاصة بالسكان والعمالة ، والمنبثقة عن افتراضات نموذج الخطة .

١٢ ـــ وفقاً للفروض الخاصة بمعدلات النمو في قوة العمل والخاصة بمعاملات رأس المال ـــ العمل ، يتوقع ، كما هو واضح من بيانات الجدول السابق أن يستوعب الاقتصاد القومي من خلال البرنامج الاستثماري للخطة كل الداخلين الجدد إلى قوة العمل القومية (٥٤٠,٢٢٢ عاملاً) ، ويوفر في نفس الوقت ٩٧,١٠٠ فرصة عمل للأيدي العاملة العاطلة ، والمرحلة من السنوات السابقة إلى سنوات الخطة . وبذلك ينتظر انخفاض نسبة البطالة الظاهرة إلى قوة العمل القومية من ١٠ ٪ في سنة ٧٠/ ١٩٧١ إلى ٤,١ ٪ في سنة ١٩٨١/٨٠ ، أي ستصل إلى أقل من نصف مستواها في سنة الأساس .

١٣ ـــ بالرغم مما يشير إليه العرض السابق عن البطالة الظاهرة من سمات مشجعة ، نجد أن المشكلة الأساسية في ميدان العمالة ما زالت هي مشكلة البطالة المقنعة في شتى القطاعات ، وعلى وجه الخصوص في القطاع الزراعي . وينتظر ان تظل هذه المشكلة ـــ مع تخفيف متوقع ومتزايد من حدتها ـــ قائمة لعدد من الخطط

العشرية القادمة . وكل ما يمكن عمله تجاهها سيتمثل في خلق فرص عمل جديدة في شتى القطاعات ، خاصة القطاعات غير الزراعية – بنسبة أكبر من حجم الداخلين الجدد إلى قوة العمل القومية ، بجانب محاولة استغلال الوقت الضائع للأيدي العاملة المتاحة في برامج اختيارية – كمشروعات تنمية البيئة – وعمليات إنشاء وتمهيد الطرق في الريف ، ... الخ – وذلك لرفع درجة استغلال الطاقات البشرية المتوافرة . ولا شك أن هذه العملية ترتبط في المقام الأول بمسألة ضرورة العمل على توفير وتحسين عنصر الإدارة والتنظيم – كأحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية ، والذي يجب أن يحتل مركزاً هاماً في عملية تنمية الهياكل الأساسية المتضمنة في الخطة .

١٤ – وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى أننا عالجنا السنة العاشرة من الخطة ، والتي تشكل السنة الأولى من الخطة الثلاثية الرابعة ، على أنها امتداد للخطة الثلاثية الثالثة من حيث الأهداف والفروض ، وبالتالي النتائج النسبية . واستندنا في ذلك إلى :

أ) قربها من الخطة الثالثة ،

ب) بعدها الزمني مما يجعل توقعاتنا بالنسبة لها تقريبية نسبياً ،

جـ) وصول الفروض الأساسية – كمعدلات نمو الدخل القومي ، ومعدلات الادخار – ومعدلات

الاستثمار ، ومعدلات نمو السكان ، ومعاملات الاستثمار — الإنتاج ، والاستثمار — العمـــل .... الخ ، إلى حد أقصى في ظل واقع سنة الأساس ، وفي ظل التطور المنتظر خلال سنوات الخطة العشرية — على الأقل نسبياً في هذه المرحلة التخطيطية .

أساسيات الخطة الثلاثية الأولى

١٥ — تعد ، منطقياً ، الأهداف الرئيسية للخطة الثلاثية الأولى الحلقة الأولى في الأهداف الرئيسية للخطة العشرية . وعليه ، ستتلخص أهداف الخطة الثلاثية الأولى فيما يـــلي : —

(١) المساهمة في تحقيق نسبة من أهداف الخطة الطويلة الأجل وعلى الأخص أهداف الدخل القومي ، والعمالة ، والميزان التجاري .

(٢) البداية في إحداث التغيير الهيكلي المستهدف في الخطة الطويلة الأجل من تنمية للهياكل الأساسية ، ونمو متوازن نسبياً للقطاعات المختلفة ، وعلى وجه الخصوص القطاعات السلعية ؛ ومن محاولة لتنويع الإنتاج القومي ، ومن ثم تغيير أنماط الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في المتغيرات القومية الأساسية مـــن دخل وعمالة واعالـــة وصادرات .

جدول رقم (٢ — ٣)

الأهمية النسبية للخطة الثلاثية الأولى (١٩٧٢/٧١ — ١٩٧٤/٧٣) في هيكل الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة (١٩٧٢/٧١ — ١٩٨١/٨٠)

المتغـــير	الخطة الثلاثية الأولى ٧١ — ١٩٧٤	بقية الخطة العشرية ٧٤ — ١٩٨١	الخطة العشرية ٧١ — ١٩٨١
١ — الزيادة المتوقعة في الدخل القومي في نهاية الفترة ، (بالمليون ريال)	٤٠٢,٠	١,٦٦٧,٠	٢,٠٦٩,٠
— التوزيع النسبي	١٩,٤	٨٠,٦	١٠٠,٠
٢ — الاستثمار القومي خلال الفترة (بالمليون ريال)	٨٨٤,٤	٤,٤٩٩,٠	٥,٣٨٣,٤
— التوزيع النسبي	١٦,٤	٨٣,٦	١٠٠,٠
٣ — المدخرات المحلية خلال الفترة (بالمليون ريال)	٦٣٧,٩	٣,٢٦٩,٥	٣,٩٠٧,٤
— التوزيع النسبي	١٦,٣	٨٣,٧	١٠٠,٠
٤ — المساعدات الأجنبية خلال الفترة (بالمليون ريال)	٢٤٦,٥	١,٢٢٩,٥	١,٤٧٦,٠
— التوزيع النسبي	١٦,٧	٨٣,٣	١٠٠,٠
٥ — فرص العمل الجديدة خلال الفترة (بالوحدة)	١١٧,٩٢٠,٠	٥١٩,٤٠٢,٠	٦٣٧,٣٢٢,٠
— التوزيع النسبي	١٨,٥	٨١,٥	١٠٠,٠

١٦ — يتلخص النصيب النسبي للخطة الأولى في الأهداف الرئيسية للخطة الطويلة الأجل ، وفي التوزيع الزمني لفروض النموذج الإنمائي الذي تستند عليه ، وفي القيم المستهدفة للعلاقات التي تحكم هذا النموذج أو باختصار في عملية تكوين الخطة العشرية ، في الجدول رقم (٢ — ٣) .

١٧ — من الجدول السابق ، يتضح لنا أن أحد الخصائص الهامة للخطة الثلاثية الأولى هي الصغر النسبي لنصيبها في المتغيرات القومية المبينة من حيث الحجم الكلي بالمقارنة بالخطط الثلاثية التالية (انظر البنود السابقة من هذا الفصل) ، ومن حيث المتوسط السنوي (البسيط) لهذا النصيب . ويرجع ذلك أساساً إلى توخينا جانب الحيطة والحذر في بداية عملية التنمية من حيث الأهداف والوسائل المؤدية اليها ، وإلى توقعنا ، منطقياً ، للتزايد المستمر في قوة دفع هذه العملية بمرور الوقت . ومع ذلك فان الأهداف المتوقعة للخطة تعد مناسبة في ضوء معدلات الأداء التي حققها الاقتصاد اليمني في السنوات الأخيرة . كما أنها تعد معقولة ومقبولة في حدود الإمكانيات الكلية المتاحة ، والمحتملة ، خلال الثلاث سنوات القادمة . فمثلاً نجد أن الخطة تستهدف زيادة الاستثمار القومي من حوالي ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال في سنة الأساس (٧٠ / ١٩٧١) إلى حوالي ٢٩٤,٨٠٠,٠٠٠

ريال سنوياً ، في المتوسط ، خلال سنوات الخطة — أي بزيادة قدرها حوالي ١٨٪ . علماً بأن الاستثمارات في سنة الأساس لا تمثل الاتجاه الذي كان سائداً طوال السنوات الأخيرة . إذ أنها كانت السنة التي تلت سنوات الحرب الأهلية مباشرة ، وما يعنيه ذلك من انطلاق طلب محلي محبوس طوال هذه السنين ، بجانب الطلب المتزايد على التشييد وإعادة البناء . ويمكن الاستناد إلى نفس الشواهد التصاعدية في بقية المتغيرات . وأخيراً يمكن أن نضيف القول بأن هذا التواضع النسبي — أي بالمقارنة بالخطط الثلاثية التالية — كان إلى حد ما مقصوداً ، وذلك بهدف محاولة تحاشي تعرض الاقتصاد اليمني في بداية عملية تنميته إلى ضغوط واختناقات بدرجة قد تؤدي إلى تعميق الاختلالات الهيكلية القائمة — والتي تعد معالجتها ، أحد الأهداف الأساسية للتنمية المخططة .

١٨ — تشير بيانات الجدول أيضاً ، بصفة مبدئية ، إلى توقع اتباع أسلوب إنتاجي أقل من حيث الكثافة الرأسمالية (وبالتالي أكبر من حيث الكثافة العمالية) نسبياً بالمقارنة بالأسلوب الإنتاجي المتوقع خلال بقية سنوات الخطة العشرية بصفة عامة ، والسنوات الأربع الأخيرة منها على وجه الخصوص . وهذه الحقيقة تعكسها بيانات الزيادة المتوقعة في الدخل القومي ، وفرص العمل

الجديدة ، مع بيانات الاستثمار القومي . إذ نجد أنه بينما يصل نصيب الخطة الأولى إلى ١٦٫٤ ٪ من الاستثمار القومي الكلي المتوقع خلال العشر سنوات ، يبلغ نصيبها في الزيادة المتوقعة في الدخل القومي ، وفي فرص العمل الجديدة خلال نفس الفترة : ١٩٫٤ ٪ ، ١٨٫٥ ٪ على الترتيب . ويعد هذا الوضع المتوقع اتجاهاً موائماً في ظل المحددات العديدة التي تحكم العملية الإنتاجية ، ولعل أهمها ندرة رأس المال ، وندرة الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية ، وندرة فرص العمل الجديدة ، والعجز المزمن في الميزان التجاري .

١٩ — ولتحقيق القيم المستهدفة ، خاصة بالنسبة للدخل والعمالة ، استندت الخطة الأولى ، شأنها في ذلك شأن الخطة العشرية ، على فروض علاقات أساسية تشكل بدورها ، كما سبق أن ذكرنا ، جزءاً لا يتجزأ من النموذج الإنمائي المتضمن في الخطة العشرية . ونلخص هذه العلاقات والفروض في الجدول رقم (٢ — ٤) .

الجدول رقم (٢ — ٤)

المتغيرات والفروض الأساسية في الخطة الثلاثية الأولى ، وعلاقتها بالخطة العشرية

المتغـــــير	سنة الأساس ١٩٧١/٧٠	الخطة الثلاثية ١٩٧٤/٧١	الخطة العشرية ١٩٨١/٧١
أولاً : المتغيرات الأساسية كنسبة من الدخل القومي في السنة النهائية :			
١ — الاستثمار القومي	١١,٩	١٢,٥	٢٠,٨
٢ — المدخرات المحلية	٨,٠	٩,٠	١٥,٠
٣ — المساعدات الأجنبية	٣,٩	٣,٥	٥,٨
٤ — الصادرات	٠,٦	٠,٩	١,٠
٥ — الواردات	٨,٣	٦,٠	٤,٦
ثانيــاً : الفروض الأساسية : —			
١ — نسبة الزيادة في الدخل القومي في نهاية الخطة	—	١٩,١	٩٨,٥
٢ — معدل نمو الدخل القومي سنوياً — مركب —	—	٦,٠	٧,١
٣ — معدل نمو السكان سنوياً — مركب —	—	٢,٢٠	٢,٤٢
٤ — معدل نمو القوة العاملة سنوياً — مركب —	—	٢,٢٠	٢,٤٢
٥ — معامل رأس المال — الانتاج	—	٢,٢	٢,٦
٦ — معامل رأس المال — العمل (بالالف ريال)	—	٧,٥	٨,٤

٢٠ – تعكس بيانات هذا الجدول نفس الحقائق التي أشرنا إليها في البنود السابقة بالنسبة لبيانات الجدول رقم (٢ – ٣) وهي الصغر النسبي لحجم المتغيرات الأساسية ، للأسباب التي قدمناها ، وتوقع اتباع أسلوب إنتاجي أقل من حيث الكثافة الرأسمالية – وهذا يتضح أكثر في نسبة الاستثمار القومي إلى الدخل القومي ، معامل رأس المال – الإنتاج ، ومعامل رأس المال – العمل ، بالمقارنة بالخطة العشرية ككل .

٢١ – يتوقع أن تسهم الخطة الأولى في هدف مضاعفة الدخل القومي في نهاية الخطة العشرية ، أو بتعبير أدق في زيادة الدخل القومي في سنة الأساس بنسبة ٩٨,٥٪ في سنة ٨٠ / ١٩٨١ ، بحوالي ١٩,٤٪ من هذا الهدف . وهذا يعني توقع زيادة الدخل القومي في السنة النهائية للخطة الأولى (٧٣ / ١٩٧٤) عن مستواه في سنة الأساس (٧٠ / ١٩٧١) بحوالي ٤٠٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أي بما يعادل ١٩,١٪ ،وذلك على أساس افتراض معدل نمو في الدخل القومي سنوياً – مركب – قدره : ٦٪.

٢٢ – بالرغم من توقع اتباع أسلوب إنتاجي أكثف من حيث العمالة ، بالمقارنة بالخطط الثلاثية التالية والخطة العشرية ككل ، خلال الخطة الأولى ، إلا أننا نجد ، من خصائص الهيكل الأساسي لهذه الخطة ، أن فرص العمل الجديدة المتوقع خلقها (١١٧,٩٢٠) لن تكفي لاستيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل القومية والمقدر

عددهم بحوالي ١٣٤,٩٢٥ عامل . وهذا يعني إضافة إلى البطالة الظاهرة قدرها ١٧,٠٠٥ عامل ، لتصل البطالة الكلية في نهاية الخطة (٧٣ / ١٩٧٤) إلى ٢١٧,٠٠٥ عامل – انظر الجدول رقم (٢ – ٢) . ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الصغر النسبي لحجم الاستثمارات الكلية المتوقعة خلال الخطة بالمقارنة بما تتطلبه عملية خلق فرص عمل أكبر ، أو بالمقارنة بالاستثمارات المتوقعة خلال الخطط الثلاثية التالية ، أو بالمقارنة بحجم استثمارات ثلاث سنوات –متوسطة– من الخطة العشرية ، وذلك للمبررات التي قدمناها .

٢٣ – ينتظر أن تنخفض نسبة المساعدات الأجنبية إلى الدخل القومي في السنة النهائية للخطة عن نسبتها في سنة الأساس . وهذا يرجع إلى النمو المتوقع في الدخل القومي في نهاية الخطة ، وإلى افتراضنا زيادة نصيب المدخرات المحلية في عملية تمويل الاستثمارات القومية ، وكذلك زيادة نسبتها إلى الدخل القومي ، بالمقارنة بنسبتها في سنة الأساس – كما يتضح من الجدول رقم (٢ – ٤) . ومع ذلك ، فالحجم المطلق لهذه المساعدات يتوقع ألا يقل عن مستواه في سنة الأساس ، سنوياً – في المتوسط – خلال الخطة . إذ أن المساعدات المقدرة لسنة الأساس حوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ريـال ، بينما المساعدات المتوقعة خلال الخطة الثلاثية الأولى تقدر بحوالي ٢٤٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال ، أي بمتوسط سنوي

قدره حوالي ٨٢,١٦٦,٦٦٧ ريال .

٢٤ — يرجع التحسن النسبي المنتظر في قطاع التجارة الخارجية إلى عدم أخذنا لأرقام سنة الأساس بالنسبة للصادرات وكذلك الواردات في التوصل إلى الأرقام المتوقعة خلال الخطة ، وتفضيلنا لمتوسط ست سنوات كأساس لإسقاطات التجارة الخارجية بالنسبة لسنوات الخطة — كما ذكرنا سابقاً . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعود هذا التحسن جزئياً إلى فروضنا الخاصة بمعدلات النمو الخاصة بالصادرات والواردات (وهي ٦٪ ، ٥٪ على الترتيب) . ومع ذلك تعكس بيانات الجدول رقم (٢ — ٤) . وبصورة مباشرة ، بيانات الجدول رقم (٢ — ١) — استمرار وجود العجز في الميزان التجاري طوال سنوات الخطة ، بل وتزايده من ١١٥,٢٥٩,٠٠٠ ريال في السنة الأولى (١٩٧٢/٧١) إلى ١٢٦,٦٤٠,٠٠٠ ريال في السنة النهائية للخطة (٧٣ / ١٩٧٤) . وكما ذكرنا ، يجب ألا نتزعج كثيراً من هذا العجز ، لأنه — إذا ما تحقق فرضنا الخاص بتغيير هيكل التجارة الخارجية في صالح أغراض التنمية على نحو ما قدمنا — يعد لازمة من لوازم عملية التنمية ، وأيضاً تعد مسألة تغطيته عن طريق تحويلات المغتربين شبه مؤكدة .

٢٥ — طبقاً للتوقعات الخاصة بالدخل القومي ، والسكان خلال سنوات الخطة ، ينتظر أن يزيد متوسط دخل

الفرد من ٣٥٠ ريال في سنة الأساس (٧٠ / ١٩٧١) إلى حوالي ٣٩١ ريال في السنة النهائية للخطة (٧٣ / ١٩٧٤) ، أي بنسبة قدرها ١١,٧٪ . وبذلك يتوقعة أن تسهم الخطة الأولى في تحقيق الهدف النهائي لزيادة متوسط دخل الفرد في نهاية الخطة العشرية (وهو ٥٦,٣٪ عن مستواه في سنة الأساس) بما يعادل ٢٠,٨٪ من هذا الهدف — (زيادة قدرها ٤١ ريالاً خلال الخطة الأولى من هدف كلي للزيادة يقدر بحوالي ١٩٧ ريال في نهاية الخطة العشرية — انظر البنود السابقة في هذا الفصل.

٢٦ — يظهر الجدول التالي التقديرات السنوية لحجم السكان خلال الخطة والزيادة المطلقة والنسبية المتوقعة ومعدلات النمو المفترضة .

الجدول رقم (٢ — ٥)
تقديرات السكان في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالنسمة)

السنة	حجم السكان	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس ٪	معدل النمو السنوي (مركب)
سنة الأساس : ١٩٧١/٧٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	—	—	—
١ — السنة الأولى : ١٩٧٢/٧١	٦,١٣٢,٠٠٠	١٣٢,٠٠٠	٢,٢٠	٢,٢
١ — السنة الثانية : ١٩٧٢/٧١	٦,٢٦٦,٩٠٤	٢٦٦,٩٠٤	٤,٤٢	٢,٢
٢ ـ السنة الثالثة : ١٩٧٣/٧٢	٦,٤٠٤,٧٧٦	٤٠٤,٨٨٦	٦,٧٥	٢,٢

ويتضح من هذه البيانات أن السكان سيتزايدون ، طبقاً لفروض الخطة الديمجرافية بحوالي ٤٠٤,٧٧٦ نسمة في السنة النهائية ، أي بنسبة ٦,٧٥٪ عن حجم السكان في سنة الأساس .

٢٧ – يبين الجدول التالي التقديرات السنوية لحجم الدخل القومي خلال الخطة والزيادة المطلقة والنسبية المتوقعة ومعدلات النمو المركبة عن نفس الفترة ، وفقاً للفروض التي وضعناها في البنود السابقة .

الجدول رقم (١ – ٦)

تقديرات الدخل القومي في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

السنـــــة		الدخل القومي	الزيادة السنوبة المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (٪)	معدل النمو السنوي (مركب)
سنة الأساس :	١٩٧١/٧٠	٢,١٠٠	–	–	–
١ – السنة الأولى :	١٩٧٢/٧١	٢,٢٢٦	١٢٦	٦,٠٠	٦
٢ – السنة الثانية :	١٩٧٣/٧٢	٢,٣٦٠	٢٦٠	١٢,٣٨	٦
٣ – السنة الثالثة :	١٩٧٤/٧٣	٢,٥٠٢	٤٠٢	١٩,١٤	٦

وبناء على هذه البيانات ، يتوقع نمو الدخل القومي بمعدل سنوي مركب وثابت قدره : ٦٪ ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بحوالي ٤٠٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال في نهاية الخطة عن مستواه في سنة الأساس .

٢٨ — ومن بيانات السكان والدخل القومي السالفة الذكر ، نحصل على تقديرات مستوى دخل الفرد — في المتوسط — لسنوات الخطة الثلاث ، كما هو مبين بالجدول التالي .

الجدول رقم (٢ — ٧)

تقديرات متوسط دخل الفرد في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالريال)

السنــة		متوسط دخل الفرد	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (٪)	معدل النمو السنوي (مركب)
سنة الأساس :	١٩٧١/٧٠	٣٥٠	—	—	—
١ — السنة الأولى :	١٩٧٢/٧١	٣٦٣	١٣	٣,٨٠	٣,٨
٢ — السنة الثانية :	١٩٧٣/٧٢	٣٧٧	٢٧	٧,٧١	٣,٨
٣ — السنة الثالثة :	١٩٧٤/٧٣	٣٩١	٤١	١١,٧١	٣,٨

ومن هذه البيانات ، يتضح لنا أن الزيادة المتوقعة في متوسط دخل الفرد سترتفع من ١٣ ريالاً في السنة الأولى إلى حوالي ٤١ ريالاً في السنة النهائية للخطة، وذلك على أساس معدل نمو سنوي مركب ، وثابت ، قدره : ٣,٨٪ .

٢٩ — ولكي تتحقق الزيادة في الدخل القومي ، وبالتالي الزيادة في متوسط دخل الفرد سنوياً ، وفقاً لتوقعات الخطة ، قدرت الاستثمارات القومية سنوياً على أساس معامل رأس المال — الإنتاج المفترض خلال الخطة (وهو ٢,٢ : ١) ، كما هو موضح بالجدول التالي .

الجدول رقم (٢ — ٨)
تقديرات الاستثمار القومي في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

السنة	الاستثمار القومي	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (٪)	الاستثمار القومي كنسبة من الدخل القومي
سنة الأساس : ١٩٧١/٧٠	٢٥٠,٠	—	—	١١,٩
١ — السنة الأولى : ١٩٧٢/٧١	٢٧٧,٢	٢٧,٢	١٠,٩	١٢,٥
٢ — السنة الثانية : ١٩٧٣/٧٢	٢٩٤,٨	٤٤,٨	١٧,٩	١٢,٥
٣ — السنة الثالثة : ١٩٧٤/٧٣	٣١٢,٤	٦٢,٤	٢٥,٠	١٢,٥

ومن هذه البيانات يتضح لنا مدى الزيادة التدريجية المتوقعة في حجم الاستثمار القومي من ٢٧,٢٠٠,٠٠٠ ريال في السنة الأولى إلى ٦٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال في السنة النهائية للخطة — أي بزيادة نسبية في هذه السنة تقدر بحوالي ٢٥٪ من إجمالي الاستثمار القومي في سنة الأساس . وهو يتضمن معدل استثمار سنوي (أي الاستثمار منسوباً إلى الدخل القومي في العام نفسه) قدره حوالي ١٢,٥٪ في كل سنة من سنوات الخطة .

٣٠ — وتسهم المدخرات المحلية المتوقعة سنوياً في عملية تمويل الاستثمارات القومية السنوية المذكورة ، وذلك على أساس نمط التوزيع الزمني الموضح في الجدول التالي، ووفقاً لمعدل الادخار السنوي المفترض .

الجدول رقم (٢ — ٩)

تقديرات المدخرات المحلية في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

السنة	المدخرات المحلية	الزيادة السنوية بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية بالنسبة لسنة الأساس (٪)	معدل الادخار القومي
سنة الأساس : ١٩٧١/٧٠	١٦٨,٠	—	—	٨
١ — السنة الأولى : ١٩٧٢/٧١	٢٠٠,٣	٣٢,٣	١٩,٢	٩
٢ — السنة الثانية : ١٩٧٣/٧٢	٢١٢,٤	٤٤,٤	٢٦,٤	٩
٣ — السنة الثالثة : ١٩٧٤/٧٣	٢٢٥,٢	٥٧,٢	٣٤,١	٩

وبالرغم من زيادة حجم المدخرات المتوقعة في السنة النهائية للخطة بأكبر من ثلث حجمها في سنة الأساس ، إلا أننا نجد ، كما هو مبين في الجدول ، أن معدل الادخار القومي لم يتوقع زيادته إلا من ٨٪ من الدخل القومي في سنة الأساس إلى ٩٪ من الدخل القومي ، فقط ، في كل سنة من سنوات الخطة . ولقد أشرنا سابقاً إلى الأسباب التي دفعتنا إلى هذه الحيطة بالنسبة للمدخرات القومية المتوقعة .

٣١ — ويتوقع ، وفقاً لافتراضاتنا الأساسية ، أن يغطى الجزء المتبقي من الاستثمارات القومية ، والذي لم يمول عن طريق المصادر المحلية ، بوساطة المساعدات الأجنبية ، وذلك على أساس نمط التوزيع الزمني الموضح بالجدول التالي.

الجدول رقم (٢ — ١٠)

تقديرات حجم المساعدات الأجنبية في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

السنــــة	المساعدات الأجنبية	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (مطلقة)	الزيادة السنوية المتوقعة بالنسبة لسنة الأساس (٪)	نسبة المساعدات الأجنبية إلى الدخل القومي
سنة الأساس : ١٩٧١/٧٠	٨٢,٠	—	—	٣,٩
١ — السنة الأولى : ١٩٧٢/٧١	٧٦,٩	— ٥,١	— ٦,٢	٣,٥
٢ — السنة الثانية : ١٩٧٣/٧٢	٨٢,٤	٠,٤	٠,٥	٣,٥
٣ — السنة الثالثة : ١٩٧٤/٧٣	٨٧,٢	٥,٣	٦,٣	٣,٥

ومن هذه البيانات يتضح أن حجم المساعدات الأجنبية المتوقع قد انخفض فعلاً في السنة الأولى من الخطة بالمقارنة بمستواه في سنة الأساس ، وثبت تقريباً في السنة الثانية ، ثم زاد بعض الشيء في السنة النهائية . وهذا يرجع أساساً إلى الكبر النسبي لحجم المساعدات الأجنبية في سنة الأساس ، وإلى الزيادة المطلقة لحجم المدخرات المحلية المتوقع خلال سنوات الخطة نتيجة التوقع في نمو الدخل ، وإلى المبدأ العام في تفضيل جانب التحفظ في بداية عملية التنمية المخططة ، خاصة فيما يتصل بالعالم الخارجي .

٣٢ — بعد أخذ متوسط ست سنوات ، وهي السنوات ٦٢ / ١٩٦٣ — ٦٥ / ١٩٦٦ ، ٦٩ / ١٩٧٠ — ٧٠ / ١٩٧١ لكل من الصادرات الواردات ، وذلك لتجنب تأثير ظروف سنة واحدة على إسقاطاتهما ، وبتطبيق معدلات النمو المفترضة لكل منهما ، توصلنا إلى نمط التوزيع الزمني للتجارة الخارجية ، كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (٢ – ١١)
تقديرات الصادرات والواردات في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

السنــة	الصادرات			الواردات			العجز
	القيمة	معدل النمو السنوي	٪ من الدخل القومي	القيمة	معدل النمو السنوي	٪ من الدخل القومي	
سنة الأساس : ١٩٧١/٧٠	١٢,٢	–	٠,٦	١٧٣,٢	–	٨,٣	١٦١,٠
متوسط : ٦٢ – ١٩٦٦ – ٦٩ – ٧١	١٩,٤	–	–	١٢٩,٤	–	–	١١٠,٠
١ – السنة الأولى : ١٩٧٢/٧١	٢٠,٦	٦	٠,٩	١٣٥,٨	٥	٦,١	١١٥,٢
٢ – السنة الثانية : ١٩٧٣–٧٢	٢١,٨	٦	؛٩	١٤٢,٦	٥	٦,٠	١٢٠,٨
٣ – السنة الثالثة : ١٩٧٤/٧٣	٢٣,١	٦	٠,٩	١٤٩,٧	٥	٦,٠	١٢٦,٦

يتضح من هذه البيانات ثبات قيمة كل من الصادرات والواردات كنسبة من الدخل القومي ، وهذا أكيد بالنسبة للصادرات بسبب تساوي معدل نموها السنوي المتوقع مع معدل نمو الدخل القومي المتوقع في سنوات الخطة . أما بالنسبة

للواردات ، فهناك اتجاه نزولي طفيف للغاية في قيمها كنسب من الدخل القومي . وهذا يرجع إلى انخفاض معدل نموها السنوي عن معدل نمو الدخل القومي خلال الخطة . ومع ذلك ، يبقى العجز في الميزان التجاري سنوياً ، ولكن بقيمة أكثر انخفاضاً منه في سنة الأساس . ونود أن نشير إلى أن العجز الكبير الذي حدث في سنة الأساس غُطي بكامله عن طريق تحويلات المغتربين — التي وردت عن طريق البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، فقط ، (وقدرها ١٧٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال) . وعليه ، ولو افترضنا جانب التحفظ الشديد وقلنا إن تحويلات المغتربين ستتراوح خلال سنوات الخطة بين ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال و ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سنوياً ، فان هذا العجز لا يشكل مشكلة على الإطلاق عند تنفيذ الخطة . بل يتوقع أن يتبقى جزء من التحويلات المنتظرة لمقابلة ما قد يحدث من عجز في ميزانية الدولة . وان كنا نرى ضرورة العمل الجاد على مقابلة النفقات الجارية للحكومة بايراداتها خلال سنوات الخطة ، وفقاً للاجراءات العامة التي أشرنا إليها سابقاً .

٣٣ — وعلى أساس فروضنا الرئيسية الخاصة بنسبة العمالة إلى مجموع السكان ، والاستثمار القومي سنوياً ، ومعامل رأس المال — العمل خلال سنوات الخطة وحجم البطالة الظاهرة في سنة الأساس توصلنا إلى التوزيع الزمني للمتغيرات الأساسية الخاصة بالعمالة كما هو مبين في الجدول التالي : —

الجدول رقم (٢ — ١٢)

تقديرات العمالة في سنوات الخطة الثلاثية الأولى

(بالوحدة)

السنة	قوة العمل القومية	الداخلون الجدد إلى قوة العمل	فرص العمل الجديدة	فرص العمل الجديدة الصافية	حجم البطالة الظاهرة	البطالة الظاهرة كنسبة من قوة العمل
سنة الأساس :						
١٩٧١/٧٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	—	—	—	٢٠٠,٠٠٠	١٠,٠
١ — السنة الأولى :						
١٩٧٢/٧١	٢,٠٤٤,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٣٦,٩٦٠	٧,٠٤٠	٢٠٧,٠٤٠	١٠,١
٢ — السنة الثانية :						
١٩٧٣/٧٢	٢,٠٨٨,٩٦٨	٤٤,٩٦٨	٣٩,٣٠٧	— ٥,٦٦١	٢١٢,٧٠١	١٠,٢
٣ — السنة الثالثة :						
١٩٧٤/٧٣	٢,١٣٤,٩٢٥	٤٥,٩٥٧	٤١,٦٥٣	— ٤,٣٠٤	٢١٧,٠٠٥	١٠,٢

من هذه البيانات يتضح لنا أنه بالرغم من تزايد فرص العمل الجديدة من السنة الأولى إلى السنة الثانية فالثالثة ، نجد أنها لا تغطي حاجة الداخلين الجدد إلى قوة العمل . ومع ذلك ، فان الإضافات السنوية إلى حجم البطالة الظاهرة في سنة الأساس من السنة الأولى حتى السنة الثالثة في تناقص مستمر — من ٧,٠٤٠ عامل سنة ٧١ / ١٩٧٢ إلى ٤,٣٠٤ عامل سنة ٧٣ / ١٩٧٤ . ولا ينتظر ، في الواقع ، في بداية عملية التنمية أن تستوعب الجهود الإنمائية في بحر ثلاث سنوات .. كل الإضافات الجديدة إلى قوة العمل خلال نفس الفترة . ولقد ترك ذلك إلى الخطط التالية بحيث يتوقع في نهاية الخطة العشرية عمل لكل داخل جديد — بجانب استيعاب جزء من البطالة الظاهرة والمرحلة من السنوات السابقة على سنة الأساس — كما سبق أن ذكرنا .

نمط التوزيع القطاعي للخطة :

٣٤ — استناداً إلى الخصائص الهيكلية للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد اليمني وأخذاً في الاعتبار الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل للعملية التخطيطية في الحالة اليمنية والخاصة بإحداث تغيير هيكلي موائم في ضوء إطار عام من النمو المتوازن نسبياً ، وتحقيقاً للأهداف التخطيطية الأخرى من دخل وعمالة .... الخ ،

وأخذاً في الاعتبار حالة التجارب الإنمائية المخططة

المماثلة ، توصلنا إلى نمط توزيع الاستثمار القومي على القطاعات المختلفة ، كما هو موضح في الجدول التالي .

الجدول رقم (٢ – ١٣)
نمط توزيع الاستثمار القومي المتوقع في الخطة الثلاثية الأولى ، قطاعياً

(بالألف ريال)

القطاع	سنة الأساس (١٩٧١/٧٠/)		الخطة الثلاثية الأولى ١٩٧٤/٧١	
	القيمة	٪	القيمة	٪
١ – الزراعة	١٠٠,٠٠٠	٤٠	٣٠٩,٥٤٠	٣٥
٢ – الصناعة والكهرباء	٤٧,٥٠٠	١٩	١٧٦,٨٨٠	٢٠
٣ – النقل والمواصلات	٢٧,٥٠٠	١١	١٤١,٥٠٤	١٦
٤ – الخدمات الأخرى	٧٥,٠٠٠	٣٠	٢٥٦,٤٧٦	٢٩
الاجمالي :	٢٥٠,٠	١٠٠	٨٨٤,٤٠٠	١٠٠

ملاحظة : يشمل قطاع الصناعة والكهرباء النشاط التعديني أيضاً .

من هذه البيانات تتضح الملامح الرئيسية لاستراتيجية التنمية ، فالقطاع الزراعي ما زال ، وسيستمر لعدد من الخطط الثلاثية – بل والعشرية ، يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد القومي بصفة عامة ، ولعملية التنمية على وجه الخصوص . كما أن قطاعات الهياكل الأساسية قد احتلت مكاناً مناسباً من حيث

النصيب النسبي في الاستثمارات القومية المتوقعة ، وذلك بسبب النقص الشديد الذي تعاني منه البلاد في هذا المجال ، وبسبب طبيعة المرحلة الإنمائية التي تمر بها . وعليه ، احتل قطاع الهياكل الأساسية (النقل والمواصلات) والخدمات الأخرى — المرتبة الأولى (٤٥٪) ، يليه القطاع الزراعي (٣٥٪) ، فالقطاع الصناعي والكهرباء والتعدين (٢٠٪) . ولقد راعينا في هذا النمط التوزيعي البعد الزمني للخطة ، والقدرة النسبية لكل قطاع على امتصاص ما يخصص له من استثمارات . وبناءاً على ذلك ، يشكل حجم ونسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة والكهرباء والتعدين الحد المناسب في ظل ظروف هذا القطاع الهيكلية والإنتاجية ، وفي ضوء الاعتبارات القومية المحددة لحجم الجهد الإنمائي أصلاً — كما ذكرنا في البنود السابقة ، وعلى أساس الفروض الرئيسية التي استندنا عليها في عملية تصميم هذا النمط الاستثماري — كما أشرنا في بداية هذا البند . ويلاحظ أن حجم الاستثمارات المتوقعة في هذا القطاع تقرب من أربعة أمثال ما خصص له من استثمارات في سنة الأساس ، بمتوسط سنوي قدره ٥٨,٦٠٠,٠٠٠ ريال . وهذا يعني زيادة المخصص من الاستثمارات المتوقعة لهذا القطاع سنوياً ، في المتوسط — بحوالي ١١,١٠٠,٠٠٠ ريال ، أو ما يعادل ٢٣,٤٪ من استثمارات القطاع في سنة الأساس .

ولقد زاد حجم المخصص للقطاع الزراعي من حيث المتوسط السنوي خلال الخطة بنسبة طفيفة عن مستواه في سنة

الأساس . اذ يقـــدر أن يبلـــغ المتوسط السنوي حـــوالي ١٠٣,١٨٠,٠٠٠ ريال ، أي بزيادة قدرها ٣,١٨٠,٠٠٠ ريال (أو حوالي ٣,٢٪) من المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع في سنة الأساس . أما بالنسبة للقطاعات الخدمية ، فلقد بلغ حجم الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة ما يقرب من أربعة أمثال مستوى الاستثمارات في هذه القطاعات في سنة الأساس . ونجد قطاع النقل والمواصلات يحتل المرتبة الأولى من حيث زيادة الاستثمارات المتوقعة سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة، إذ يتوقع زيادة حجم الاستثمارات السنوية — في المتوسط — من ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ ريال في سنة الأساس إلى ٤٧,١٦٨,٠٠٠ ريال خلال الخطة — أي بزيادة قدرها ١٩,٦٦٨,٠٠٠ ريال (أو ما يعادل ٧١,٥٪) سنوياً . وهذا يعكس تركيزنا على أهمية تنمية هذا القطاع الخدمي توفيراً للاحتياجات الأساسية والمتزايدة للقطاعات المختلفة من خدمة النقل والمواصلات .

٣٥ — وعلى أساس حجم الاستثمار القومي المتوقع ، وفي ضوء معاملات رأس مال — إنتاج قطاعية مفترضة ، توصلنا إلى المساهمات القطاعية المتوقعة في الزيادة المستهدفة في الدخل القومي ، كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (٢ – ١٤)

المساهمات القطاعية المتوقعة في الزيادة المستهدفة في الدخل القومي في الخطة الثلاثية الأولى

(بالمليون ريال)

القطاع	الاستثمار	معامل رأس المال – الانتاج	الزيادة في الدخل القومي	
			القيمة	٪
١ – الزراعة	٣٠٩,٥٤٠	١,٤٠	٢٢١,٠٠٠	٥٥,٠
٢ – الصناعة والكهرباء، والتعدين	١٧٦,٨٨٠	٣,٠٠	٥٩,٠٠٠	١٤,٧
٣ – النقل والمواصلات	١٤١,٥٠٤	٨,٠٠	١٨,٠٠٠	٤,٤
٤ - الخدمات الأخرى	٢٥٦,٤٧٦	٢,٤٥	١٠٤,٠٠٠	٢٥,٩
الاقتصاد القومي	٨٨٤,٤٠٠	٢,٢٠	٤٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠

وكما هو واضح من الجدول – نجد أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى في المساهمة النسبية المتوقعة ، تليها القطاعات الخدمية ، فقطاع الصناعة والكهرباء والتعدين . ولقد أسسنا معاملات رأس المال – الإنتاج القطاعية ، على طبيعة العملية الإنتاجية في كل قطاع بصفة عامة ، وعلى خصائص هذه العملية في الحالة اليمنية بصفة خاصة ، آخذين في الاعتبار أن جانباً من الاستثمارات الزراعية سيوجه بالضرورة إلى مشروعات هيكلية وبالتالي ،

سيتسم بفن إنتاجي كثيف رأس المال ، وبالتالي بمعامل رأس مال — إنتاج مرتفع ، كما هو الوضع بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات .

٣٦ — وعلى أساس حجم الاستثمار القومي المتوقع ، وفي ضوء معاملات رأس مال — عمل قطاعية مفترضة ، توصلنا إلى المساهمات القطاعية المتوقعة في الزيادة المستهدفة في العمالة القومية — كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (٢ — ١٥)

المساهمات القطاعية المتوقعة في فرص العمل الجديدة المستهدفة خلال الخطة الثلاثيـــــة الأولى

القطـــاع	الاستثمار (بالمليون ريال)	معامل رأس المال —العمل (بالريال)	فرص العمل الجديدة (بالوحدة) المساهمة	٪
١ — الزراعة	٣٠٩,٥٤٠	٥,٣٠٠	٥٨,٤٠٤	٤٩
٢ — الصناعة والكهرباء والتعدين	١٧٦,٨٨٠	١٣,٥٠٠	١٣,١٠٢	١١
٣ — النقل والمواصلات	١٤١,٥٠٤	٢٨,٠٠٠	٥,٠٥٤	٥
٤ — الخدمات الأخرى	٢٥٦,٤٧٦	٦,٢٠٠	٤١,٣٦٠	٣٥
الاقتصاد القومي	٨٨٤,٤٠٠	٧,٥٠٠	١١٧,٩٢٠	١٠٠

من هذه البيانات – يتبين أن الزراعة تمثل القطاع الرئيسي من حيث القدرة المتوقعة على خلق فرص عمل جديدة ، تليها القطاعات الخدمية – فالصناعة والكهرباء والتعدين . ولقد توصلنا إلى معاملات رأس المال – العمل على أساس طبيعة العملية الإنتاجية في كل قطاع بصفة عامة ، والخصائص الهيكلية لهذه العملية في الحالة اليمنية بصفة خاصة . وبالنظر إلى نصيب كل قطاع في الاستثمار القومي المتوقع ، ومساهمته المتوقعة في فرص العمل الجديدة المستهدفة خلال الخطة – نجد أن الزراعة يتوقع أن يصل نصيبها في الاستثمار القومي إلى حوالي ٣٥٪ بينما ينتظر ان تسهم بحوالي ٤٩٪ من فرص العمل الجديدة المستهدفة . وهذه الحقيقة تعكس امرين : الأول ، هو أخذنا في الاعتبار بعض المشروعات الهيكلية المتضمنة في عملية التنمية الزراعية خلال الخطة – وهذه المشروعات بطبيعتها ذات أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال ؛ والثاني ، أنه بالرغم من توقع حدوث زيادة في البطالة الظاهرة (الفرق بين الداخلين الجدد إلى قوة العمل وفرص العمل الجديدة المستهدفة – ارجع إلى الجدول رقم (٢ – ١٢) ، في هذا الفصل – فلقد حاولنا التخفيف – بعض الشيء من – أو على أقل تقدير تثبيت – حدة البطالة المقنعة في القطاع ، وذلك عن طريق زيادة استثماراته المتوقعة . ومع ذلك ، دعنا نشر إلى أن عملية تحقيق هدف الدخل في القطاع الزراعي ستتطلب محاولة جادة ، من خلال سياسات تنفيذية مفصلة وقابلة للتطبيق ، لاستغلال جزء من

هذه الطاقة العمالية غير المستغلة . وأخيراً تعكس الأنصبة النسبية في الاستثمار القومي وفرص العمل الجديدة للقطاعات الأخرى التغير الهيكلي المنتظر في هذه القطاعات ، وأيضاً طبيعة العملية الإنتاجية . فمثلاً ينتظر أن يتبع القطاع الصناعي أسلوباً أكثر كثافة لرأس المال عما كان متبعاً حتى سنة الأساس (٧٠ / ١٩٧١) ، فرأس المال الثابت المخصص للعامل الجديد — في المتوسط — يتوقع أن يصل إلى حوالي ١٣,٥٠٠ ريال خلال سنوات الخطة — بالمقارنة برأس مال ثابت مخصص للعامل في المتوسط سنة ٧٠ / ١٩٧١ قدره : ١١,٥٠٠ ريال .

٣٧ — بالرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد بدقة عملية توزيع الاستثمار القومي المتوقع خلال الخطة بين القطاعات التنظيمية ، أي بين الجهات التي ستقوم بعملية التنفيذ — من عامة وخاصة — إلا أننا في ضوء البيانات المتاحة عن الواقع اليمني ، وعن بعض التجارب الإنمائية المماثلة يمكن أن نتوقع وصول نصيب القطاع العام في الاستثمار القومي للخطة بما يقرب من حوالي ٥٠٪ . وهذا يتضمن استثمارات عامة في شتى القطاعات . وقد يتخذ نمط توزيع الاستثمارات العامة هذا الشكل : الزراعة ، ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٣٣٪ من الاستثمارات العامة)، الصناعات الحرفية — تشجيع — ٥٠,٠٠,٠٠٠ ريال (١٪) ، التعدين ، ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٦٪)، الكهرباء ، ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٧ ٪) ، بعض

المشروعات الصناعية التي قد يحجم عنها القطاع الخاص لسبب أو لآخر – ، ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٣٪) ، النقل والمواصلات ، ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٢٧٪) ، والخدمات الأخرى ، ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٢٣٪) .

ومن هذه البيانات وبيانات الاستثمارات القطاعية الموضحة في الجداول السابقة ، يتضح لنا أن الاستثمارات العامة يتوقع لها أن تسهم بحوالي ٤٨٪ من جملة الاستثمار الزراعي ، وحوالي ٤٢٪ من جملة استثمارات الصناعة والكهرباء والتعدين ، وحوالي ٨٥٪ من جملةاستثمارات النقل والمواصلات ، وحوالي ٤١ ٪ من جملة استثمارات القطاعات الخدمية الأخرى . ويتسم هذا النمط بتركيزه للنشاط الاستثماري العام في المنافع العامة والهياكل الأساسية للإنتاج ، وفي بعض المشروعات الأخرى التي يحجم عن القيام بها القطاع الخاص .

ويشكل هذا النمط الاتجاه العام الذي يمكن أن يتم في ضوئه التحديد الدقيق للدور الاستثماري للقطاع العام – ولا يعد بأية حال تحديداً نهائياً لهذا الدور . كما يتوقف تنفيذ مثل هذا الدور على ضرورة توافر كادرات تنظيمية وإدارية معينة ، وعلى أهمية خلق جهاز نقدي ومصرفي يستطيع أن يوجه فائض مدخرات القطاع الخاص ، بجانب المساعدات الأجنبية ، نحو عملية تمويل الاستثمارات

العامة — وذلك في ضوء حقيقة أن الإيرادات العامة للدولة لا تكفي لتغطية النفقات الجارية .

٣٨ — من البيانات السالفة الذكر — والخاصة بالاستثمارات القطاعية — والأنصبة القطاعية في الزيادة المتوقعة في الدخل وفرص العمل ، يمكن أن نلقي بعض الضوء على التغييرات الهيكلية المتوقعة في نهاية الخطة ، وذلك من خلال تبيان الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة من حيث الدخل والعمالة القومية . كما هو موضح في الجدول التالي .

جدول رقم (٢ – ١٦)

بعض الخصائص الهيكلية المتوقعة للاقتصاد اليمني في السنة النهائية من الخطة الثلاثية الأولى

القطـــاع	الدخل القومي				الزيادة النسبية في السنةالنهائية عن سنة الأساس	العمالـة القوميـــة			
	سنة الأساس ١٩٧١/٧٠		السنة النهائية للخطة ١٩٧٤–٧٣			سنة الأساس ١٩٧١/٧٠		السنة النهائية للخطة ١٩٧٤/٧٣	
	بالمليون ريال	٪	بالمليون ريال	٪		بالألف عامل	٪	بالألف عامل	٪
١ – الزراعة	١,٥٧٥	٧٥	١,٧٩٦	٧١,٨	١٤	١,٧٠٠,٠٠٠	٨٥,٠٠	١,٧٥٨,٤٠٤	٨٣,٠
٢ – الصناعة والكهرباء والتعدين	١٠٥	٥	١٦٤	٦,٥	٥٦	٤٥,٠٠٠	٢,٢٥	٥٨,١٠٢	٢,٧
٣ – النقل والمواصلات	٢١	١	٣٩	١,٦	٨٦	٥,٠٠٠	٠,٢٥	١٠,٠٥٤	٠,٥
٤ – الخدمات الأخرى	٣٩٩	١٩	٥٠٣	٢٠,١	٢٦	٢٥٠,٠٠٠	١٢,٥٠	٢٩١,٣٦٠	١٣,٨
الاقتصاد القومي	٢,١٠٠	١٠٠	٢,٥٠٢	١٠٠,٠	١٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠	٢,١١٧,٩٢٠	١٠٠,٠

ملاحظة : لعدم توافر بيانات عن البطالة الظاهرة قطاعياً في سنة الأساس استخدم الرقم الاجمالي لقوة العمل القومية في التوصل الى قوة العمل القومية في السنة النهائية للخطة قطاعياً .

من هذه البيانات تتضح التغييرات الهيكلية المتوقعة في نهاية الخطة الثلاثية . وبالرغم من أنها تبدو طفيفة .. إلا أنها تعد في الواقع جذرية — ومشجعة — إذا ما تحققت . فالتناقص النسبي في أنصبة الزراعة يشير إلى بداية جادة في سبيل احداث تغيير هيكلي موائم في الاقتصاد اليمني في الفترة الطويلة ، وذلك على أساس مزيد من تنوع الإنتاج القومي عن طريق زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى غير الزراعية . وتعكس بيانات الاستثمار القومي خلال الخطة ونمط توزيعها قطاعياً ، الوسائل الرئيسية التي من خلالها يتوقع إحداث هذا التغيير . كما تشير بيانات الزيادة النسبية المتوقعة في دخل كل قطاع إلى عملية خلق الهياكل الأساسية للإنتاج والمتضمنة بالخطة ، وإلى البداية الجادة في التوصل إلى التغيير الهيكلي وتنوع الإنتاج المنشود في الفترة الطويلة . كما تعكس بيانات القوى العاملة بداية متواضعة في الهدف الطويل الأجل والخاص بتخفيف الضغط السكاني على القطاع الزراعي ، وتخفيف حدة البطالة المقنعة في هذا القطاع ، وذلك عن طريق خلق فرص عمل جديدة ومتزايدة في القطاعات غير الزراعية . وهذا بدوره يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان الذين يتعيشون على الدخل الزراعي ، وذلك عن طريق خفض نسبة الاعالة القومية الخاصة بالزراعة .

٣٩ — نود أن نشير في النهاية إلى أن هناك من المتغيرات الأساسية في الخطة الثلاثية الأولى والتي لم نتعرض لها —

مثل : التوزيع النشاطي داخل كل قطاع ،والاستراتيجية الإنمائية المقترح اتباعها قطاعياً ، ... الخ . والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى أننا قمنا بهذا المجهود كتقديم ضروري – فقط – لبرنامج التنمية الصناعية المقترح ، والذي سيعالج في الفصل التالي . ومع ذلك ، وفي ضوء البيانات المتاحة ، نأمل أن تقدم الإسقاطات السالفة الذكر دليلاً منظماً لرسم السياسات الاقتصادية القومية المفصلة الواجب اتباعها بالنسبة للاقتصاد القومي ككل ، وبالنسبة للقطاعات الأساسية المكونة له خلال السنوات الثلاث القادمة .

٤٠ – وأخيراً ، نود أن نؤكد ما حرصنا على ذكره صراحة في بداية هذا الفصل من أن البيانات التفصيلية موضع العرض والتحليل السابق تمثل الاتجاهات العامة لحجم المتغيرات القومية الأساسية ومعدلات نموها – خاصة فيما يتعلق ببيانات الخطة العشرية – وبالذات الجزء المتبقي منها بعد الخطة الثلاثية الأولى . وهذا أمر منطقي وطبيعي . ذلك لأن التخطيط الطويل الأجل .. إنما يعكس فقط الاتجاهات العامة المتوقعة للمتغيرات الأساسية ، ولا يعني القياس الدقيق لهذه المتغيرات . وعليه ، يتطلب الأمر باستمرار عملية تقييم ومراجعة بيانات التصور الطويل الأجل وفقاً لما يتوافر من بيانات جديدة ، وفي ضوء ما تسفر عنه عملية تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل – الخطة الثلاثية الأولى – ، وعلى أساس ما يستجد من ظروف مختلفة .

الفصل الثالث

استراتيجية التصنيع واساسيات
مقترح برنامج التنمية الصناعية

١ — تعد الصناعة عنصراً إنمائياً جوهرياً في الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية . ولقد انعكست هذه الحقيقة على نمط توزيع الاستثمار القومي المتوقع خلال الخطة الثلاثية الأولى (٧١ / ١٩٧٢ — ٧٣ / ١٩٧٤) على القطاعات المختلفة .
إذ في ضوء السمات الرئيسية لهذه الاستراتيجية ، وفي حدود البعد الزمني للخطة القومية ، وعلى أساس القدرة النسبية لكل قطاع على امتصاص ما يخصص له من استثمارات — كما ذكرنا في الفصل الثاني — نجد أن الاستثمارات المتوقعة المخصصة لقطاع الصناعة والكهرباء والتعدين بلغت ١٧٦,٨٨٠,٠٠٠ ريال ، أي ما يعادل ٢٠٪ من جملة الاستثمار القومي خلال السنوات الثلاث للخطة . وكما يتضح من البيانات الإحصائية المذكورة في الفصل الثاني (الجدول رقم ٢ — ١٣) يبلغ حجم هذه

الاستثمارات ما يقرب من أربعة أمثال ما خصص للقطاع من استثمارات في سنة الأساس (٧٠ / ١٩٧١) . وتبلغ الزيادة السنوية في الاستثمار الصناعي المتوقع خلال الخطة ما يقرب من ٢٣،٤٪ عن مستواه في سنة الأساس ، كما بينا في المقالة السابقة .

٢ — وفي ضوء معامل رأس مال — انتاج (٣ : ١) مستنداً على طبيعة العملية الإنتاجية في هذا القطاع بصفة عامة ، وعلى خصائص هذه العملية في الحالة اليمنية بصفة خاصة ، توصلنا إلى مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء والتعدين في الزيادة المستهدفة في الدخل القومي في نهاية الخطة الثلاثية الأولى . وتقدر هذه المساهمة بحوالي ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، أو ما يعادل حوالي ١٥٪ من الزيادة الكلية المستهدفة في الدخل القومي . وفي ضوء معامل رأس مال — عمل (١٣،٥٠٠ ريال لكل عامل) مؤسساً وفقاً لطبيعة العملية الإنتاجية في هذا القطاع بصفة عامة ، وللخصائص الهيكلية لهذه العملية في الحالة اليمنية بصفة خاصة ، توصلنا إلى مساهمة القطـاع المتوقعة في الزيادة المستهدفة في العمالة القومية . إذ يتوقع أن تبلغ هذه المساهمة حوالي ١٣,١٠٢ فرصة عمل ، أي ما يعادل ١١٪ من إجمالي فرص العمل الجديدة المستهدفة خلال الخطة — كما فعلنا في الفصل الثاني .

٣ ــ واستناداً على الضعف الشديد لمصادر الطاقة المتاحة ، وما استتبعه من انخفاض شديد في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك القومي للطاقة ، وعلى حقيقة أن المسح الجيولوجي للتربة اليمنية بحثاً عن المعادن المختلفة لم يبدأ بصفة فعّالة حتّى الآن ــ كما ذكرنا في الفصل الأول ــ وبناء على استراتيجية التنمية الصناعية ــ كما سنذكر فيما بعد ــ وما تشير إليه من ضرورة تطوير وتشجيع الصناعات القائمة ، بما في ذلك الصناعات الحرفية واليدوية والريفية ، وتحقيقاً للأهداف القومية للخطة الثلاثية وللتصور الطويل الأجل، تمت عملية توزيع الاستثمارات المتوقعة المخصصة لبرنامج التنمية الصناعية على النحو المبين بالجدول التالي .

جدول رقم (٣ ــ ١)

نمط توزيع الاستثمار الكلي المتوقع في برنامج التنمية الصناعية ، نشاطياً

النشـــاط	القيمة (بالمليون ريال)	٪
١ ــ التعدين	٢٦٫٨٨	١٥٫٢
٢ ــ الكهرباء	٣٠٫٠٠	١٧٫٠
٣ ــ الصناعات الريفية والحرفية واليدوية	١٠٫٠٠	٥٫٧
٤ ــ الصناعات الحديثة المنظمة	١٠٠٫٠٠	٥٦٫٥
ــ احتياطي	١٠٫٠٠	٥٫٧
الاستثمار الكلي	١٧٦٫٨٨	١٠٠

ملاحظة : الأنصبة النسبية لا تساوي المجموع بسبب التقريب .

٤ — تعد المخصصات الاستثمارية لقطاع التعدين خلال السنوات الثلاث للبرنامج بداية متواضعة وضرورية ، وذلك للقيام بدراسات تفصيلية لتحديد الجدوى الاقتصادية لاستغلال المعادن التي أشارت البعثات الجيولوجية باحتمال وجودها ، كما ذكرنا في الفصل الأول . كما يعد هذا النشاط الإنمائي من الأهمية بمكان إذا ما أخذنا في الاعتبار الضرورة الطويلة الأجل والخاصة باحداث تغيير هيكلي موائم في الاقتصاد اليمني بصفة عامة ، وفي القطاع الصناعي الناشيء بصفة خاصة — هذا ، بجانب احتمال تغير **هيكلي** في التركيب السلعي للصادرات ، واحتمال الحد من نسبة اعتماد الصناعة اليمنية على الخارج في الحصول على ما تحتاج إليه من مستلزمات سلعية ، وصلت إلى حوالي ٦٠٪ في سنة الأساس ، وذلك عن طريق تصدير جزء من هذه المعادن بشكلها الخام من ناحية ، وتصنيع جزء آخر من ناحية أخرى .

٥ — يشكل نصيب قطاع القوى المحركة في الاستثمار الكلي المتوقع للبرنامج خطوة جادة في سبيل تنمية الصناعة اليمنية . إذ أن حالة هذا القطاع تعد من العقبات الرئيسية في قيام صناعات جديدة . وعليه ، تصبح عملية التوسع في الطاقة الكهربائية القائمة أمراً حتمياً لإنجاح أي برنامج صناعي مقترح . ويمكن خلال سنوات البرنامج ، محل **العرض** ، أن يركز على توسيع محطات الكهرباء في المدن الثلاث

الرئيسية ، مع رفع درجة كفاءة أنظمة التوزيع — وذلك بتحسين الشبكات القائمة — هذا ، بجانب البداية في انشاء محطات كهرباء في المدن الأخرى — وذلك في حدود المخصصات الاستثمارية المقترحة .

٦ — منذ سنوات قليلة — كان القطاع الصناعي اليمني يتكون كلية من صناعات تقليدية يدوية صغيرة . وحتى الآن ، لا يوجد حصر لهذه الصناعات . وبالتالي لا تتوافر لدينا بيانات عنها . ومع ذلك ، ومن مجرد مشاهدة المنتجات العديدة لهذه الصناعات في أسواق المدن الرئيسية كسوق الملح في صنعاء ، واعتماداً على حقيقة ان القطاعات الأخرى كانت تستمد إلى عهد قريب ، جزءاً هاماً من احتياجاتها الصناعية من هذا القطاع — مثل الحبال ، والأواني الفخارية ، والادوات المعدنية والخشبية المختلفة والنسيج ، والحلي ، .... الخ ، لا يمكن أن تهمل هذه الصناعات في أية استراتيجية صناعية متوازنة . وعليـــه ، يجب القيام بعملية حصر وتصنيف هذه الصناعات ، ورسم سياسات خاصة بتطويرها فنياً وتنظيمياً ، حتى تأخذ مكانها المناسب كوحدات انتاجية تمتص جزءاً من الأيدي العاملة القومية ، وتصنع جزءاً من المواد الخام المحلية . ويشكل هذا القدر المقترح من الاستثمار لهذه الصناعات (٥,٧ ٪ من جملة الاستثمار الصناعي) بداية لامكانية رسم وتنفيذ هذه السياسات . ولا تخرج الخطوط العريضة لمثل

هذه السياسات عن محاولة لرفع انتاجية هذه الوحدات من خلال تقديم : مساعدات فنية ، تسهيلات ائتمانية ، أدوات انتاجية أكثر كفاءة ، تأمين مصادر المواد الخام ، ومساعدات تسويقية — مع مراعاة التكامل بينها وبين الصناعات الحديثة المنظمة ، وذلك في ضوء احتياجات السوق الداخلية . ويمكن رسم وتنفيذ هذه السياسات بوساطة جهاز جديد مستقل لتنمية هذه الصناعات .

٧ — توصلنا إلى نصيب الصناعات الحديثة المنظمة على أساس مشروعي ، أي على أساس تقدير احتياجات المشروعات المكونة للبرنامج الصناعي — بالمعنى الضيق — من نفقات استثمارية ، كما سنفصل فيما بعد . أما أنصبة الأنشطة الثلاثة الأخرى — التعدين ، والكهرباء ، والصناعات الريفية والحرفية واليدوية — فلقد حددناها بطريقة أكثر قرباً الى التحكم منها الى القياس الدقيق. وعذرنا في ذلك يستند على أمرين : الأول ، أن هذه الأنشطة تخرج ، إلى حد ما ، عن دائرة اهتمامنا العاجل ، وهو التصنيع ؛ والثاني ، أن ما حددناه من مخصصات استثمارية لهذه الأنشطة الأساسية يعد حداً أدنى لبداية الجهد الإنمائي الطويل الأجل المطلوب لها . وبسبب طريقة التحديد هذه ، أساساً ، أفردنا بنداً خاصاً للاحتياطي في نمط التوزيع ، موضع المناقشة ، وذلك لمقابلة أي زيادة في النفقات الإنمائية لأي من الأنشطة الأربعة المذكورة نتيجة لما قد يتبين عند التنفيذ

من انخفاض في التقدير الأصلي لهذه النفقات ، أو بسبب ما قد ينشأ من اضافات استثمارية تتطلبها فنياً عمليـــة التنفيذ .

استراتيجية التصنيع :

٨ — من الخصائص الهيكلية للاقتصاد اليمني بصفة عامة ، والقطاع الصناعي منه بصفة خاصة — التي عددناها في الفصل الأول — وفي حدود حجم البرنامج الخاص بتنمية قطاع الصنات الحديثة المنظمة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال) وفي نطاق البعد الزمني للبرنامج ، ترتكز استراتيجية التصنيع المتضمنة في هذا البرنامج على نظرة واقعية لظروف وامكانيات القطاع الصناعي اليمني خلال الثلاث سنوات القادمة . وعليه تستند هذه الاستراتيجية على المبادئ التالية .

٩ — أن البرنامج موضع التحليل يعد ، واقعياً ، مرحلة تمهيدية متواضعة لعملية التنمية الصناعية الطويلة الأجل . وعلى هذا الأساس ، يشكل هذا البرنامج حلقة الوصل بين المجهوادت الإنمائية الفردية في هذا القطاع في الفترة السابقة عليه وبين عملية التنمية الصناعية المنظمة — والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الكلية التي يعيشها القطاع ، والعلاقات التشابكية التي تربطه بالقطاعات الأخرى ،

والأهداف القومية القصيرة والطويلة الأجل من عملية التصنيع . ولذلك تضمن هذا البرنامج متطلبات التوسع المشروعات القائمة فعلاً ، واحتياجات المشروعات التي بدئ في تنفيذها فعلا ولم تتم عملية انشائها بعد — مشروعات تحت التنفيذ — بجانب المشروعات الصناعية المقترح تنفيذها . وهذا لا يعني أن البرنامج ما هو إلا مجرد تجميع لمشروعات فردية قائمة أو تحت التنفيذ وإنما يشير إلى حقيقة أن البرنامج ، بوصفه أول عمل قومي شامل في هذا القطاع ، يهدف إلى استغلال كافة الإمكانيات القائمة والمتاحة للوصول إلى أقصى إنتاج نهائي ممكن — بدون وجود طاقات إنتاجية معطلة ، أو جزء من رأس المال القومي بلا استخدام .

١٠ — تشجيع الصناعات التقليدية اليدوية الريفية والحرفية — على نحو ما ذكرناه في هذا الفصل — على أساس انمائي وليس من منطلق حمائي ، بمعنى العمل على تطوير طرائق الإنتاج في هذه الصناعات حتى تستطيع أن تستمر في السوق الداخلية بكفاءة وليس حمايتها مع استمرارها في حالة راكدة . ولكي تؤدي سياسات التشجيع أغراضها ، لا بد من أن تصمم وتنفذ على أساس من التكامل والترابط مع برنامج وسياسات التنمية الخاصة بالصناعات الحديثة المنظمة .

١١ ــ ان يضطلع القطاع الخاص بالدور الرئيسي في عملية تنفيذ البرنامج على أساس من التوجيه والتشجيع من قبل السلطة المركزية ، وأن يقوم القطاع العام بتنفيذ المشروعات الكبيرة ، التي يحجم عن القيام بها القطاع الخاص ، بمفرده أو كمشروع مختلط . وبصفة عامة ، تستند استراتيجية البرنامج في هذا الخصوص على قيام تعاون وثيق بين القطاعين لتنفيذ البرنامج .

١٢ ــ أن الصناعات المقترحة تتكون أساساً من الصناعات الاستهلاكية ، باستثناء بعض الصناعات الإنتاجية البسيطة كصناعة مواد البناء ، وبعض المنتجات المعدنية والكيماوية . ويعد هذا العنصر في استراتيجية التصنيع مناسباً من حيث الإمكانيات المادية والفنية المتاحة ، ومن حيث حجم السوق الداخلية وهيكل الطلب على المنتجات المختلفة . ومن المنتظر ، أن تستمر الصناعة اليمنية في التركيز على إنتاج « السلع الأجرية » هذه لعدة برامج صناعية مستقبلة ، وذلك لضيق السوق المحلية من ناحية ، ولندرة الخبرات الفنية من ناحية أخرى ، ولانعدام فرص التصدير في المستقبل القريب لمثل هذه المنتجات (الوسيطة) من ناحية ثالثة . كما أنه لا محل للجدل القائم في الأدب الإنمائي بين أنصار الصناعات الاستهلاكية وأنصار الصناعات الثقيلة والرأسمالية بالنسبة للتجربة اليمنية ، على الأقل في

المستقبل القريب . فاليمن ليس لديها الأيدي العاملة المدربة ، أو الخبرة الفنية ، أو المهارات التنظيمية والإدارية ، أو المواد الخام الأساسية (حتى الآن) ، أو الإمكانيات التمويلية ، أو الأسواق لتصريف المنتجات النهائية — أو باختصار ، ليس لديها تقريباً كل المقومات الأساسية لقيام صناعات ثقيلة ناجحة. وعليه ، ليس أمام الصناعة اليمنية سوى التركيز — خلال هذه المرحلة — على الصناعات الاستهلاكية ، على النحو الذي سنفصله فيما بعد .

١٣ — من حيث حجم المشروعات المقترحة ، أفردنا مكاناً مناسباً للمشروعات الصغيرة الحديثة في هيكل البرنامج ، وذلك في صورة مجمعات صناعية ثلاثة في المدن الرئيسية : صنعاء ، ، تعز ، الحديدة — هذا ، بجانب عدد من المشروعات المتوسطة والكبيرة نسبياً . ولسنا في حاجة لتعداد مزايا هذه الاستراتيجية . فالصناعات الصغيرة تتناسب ، بصفة عامة ، مع حاجة اليمن للتصنيع السريع ، ولمزيد من فرص العمالة الصناعية ، ولفرص متنوعة للتدريب في خطوط الإنتاج ، ولمحاولة زيادة الإنتاجية وتنويع الإنتاج . كما أن هذه الصناعات تتناسب وإمكانيات رجال الصناعة اليمنيين التمويلية ، وتحقق وفورات بالنسبة للاستثمارات الهيكلية العامة. وأيضاً ، تعد هذه الصناعات وسيلة سريعة لمقابلة

الاحتياجات الإقليمية من السلع والخدمات الصناعية . وأخيراً ، تساعد على خلق الأساس الاقتصادي والإنتاجي والوظيفي لسكان الحضر ، كما تساعد على توفير الجو الصحي لقيام صناعات جديدة من مختلف الأحجام في المستقبل . وتتفق هذه الصناعات مع الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة ، ومع حجم السوق اليمنية . وبجانب هذه الصناعات — التي قام بإعدادها قسم الصناعات الصغيرة بادارة الصناعة بالمكتب الفني تحت إشراف خبير اليونيدو — يتضمن البرنامج عدداً من الصناعات المتوسطة والكبيرة نسبياً ، والتي تتناسب وإمكانيات الاقتصاد اليمني التمويلية والفنية والتسويقية . ولقد تم هـذا النمط التوزيعي على أساس من التكامل بين الوحدات المختلفة المكونة للبرنامج باعتباره وحدة متماسكة لتنمية القطاع الصناعي .

١٤ — اختيرت المشروعات المتوسطة والكبيرة على أساس عدد من المعايير . إذ بجانب الإمكانية الفنية ، ومدى مساهمة المشروع في الدخل والعمالة ، أخذنا بمبدأ إحلال الواردات أساساً ، مستعينين في ذلك بدراسات مبدئية لتطور حجم الواردات خلال السنوات الأخيرة — ولهيكل الطلب الداخلي . كما استعنا أيضاً بالآثار الخلفية أو الأمامية أو كليهما المترتبة على إنشاء المشروع في داخل القطاع الصناعي أو في القطاعات الأخرى،

وعلى وجه الخصوص في القطاع الزراعي ، وذلك بالنسبة لبعض المشروعات .

١٥ — ويجدر بنا أن نشير إلى حقيقة أنه في بداية عملية التنمية لا تحتاج ، في الواقع ، عملية اختيار المشروعات إلى معايير استثمار متقدمة أو معقدة . وهذا ، يرجع أساساً إلى أن فرص الاستثمار تبـــدو أمام المخطط الصناعي واضحة تماماً . فتصنيع المواد الخام المحلية ، في ضوء سياسة إحلال للواردات على أساس من دراسات مبدئية لحجم الطلب سنوياً من هذه المنتجات الصناعية ، يعد الخطوة الأولى في معالجة مسألة اختيار المشروعات . ويستتبع ذلك ، بالضرورة ، المعايير الخاصة بتحقيق أهداف برنامج التصنيع من دخل وعمالة وترابط بين الأنشطة الصناعية بعضها مع بعض،وبين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى ، ... الخ .

تفصيل برنامج القطاع الصناعي المنظم :

١٦ — في ضوء استراتيجية التصنيع بصفة عامة ، وأولويات التنمية الصناعية ومعايير اختيار المشروعات بصفة خاصة — المشار إليها في البنود السابقة من هذا الفصل — قمنا بتوزيع المخصصات الاستثمارية للقطاع الصناعي المنظم (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال) على النحو المبين في الجدول التالي .

جدول رقم (٣ – ٢)

نمط توزيع الاستثمار الكلي المتوقع للقطاع الصناعي المنظم في برنامج التنمية الصناعية ، مشروعياً

المشروعات	القيمة (بالمليون ريال)	٪
١ – مشروعات صغيرة (مجمعات)	٢٦٫١٤	٢٦٫١
٢ – مشروعات تحت التنفيذ (تكملة)	١٥٫٢٨	١٥٫٣
٣ – مشروعات قائمة (توسعات)	١٧٫٩٧	١٨٫٠
٤ – مشروعات متوسطة وكبيرة (جديدة)	٤٠٫٦١	٤٠٫٦
الاستثمار الكلي	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠

١٧ – أخذت المخصصات الاستثمارية المتوقعة للمجمعات الصناعية من واقع الدراسة التفصيلية التي تمت عن هذا الجانب من قطاع الصناعة المنظمة ، كما سنشير فيما بعد . ولقد توصلنا إلى الاحتياجات الاستثمارية الخاصة بتكملة المشروعات تحت التنفيذ وبتوسعات المشروعات القائمة عن طريق دراسات ميدانية لهذه المشروعات ، كما سنذكر في هذا الفصل . أما بالنسبة للمشروعات المتوسطة والكبيرة المقترح تنفيذها، فلقد تم إعدادها ، واختيارها في ضوء الأهداف العامة للبرنامج الصناعي ، وعلى أساس الأولويات الصناعية، والمعايير الاستثمارية – السالفة الذكر .

المجمعات الصناعية :

١٨ – يقصد بالمجمع الصناعي وفقاً لهذا البرنامج عدد من المشروعات الصناعية « الصغيرة » التي يقدم لها مكان توطن مناسب ، مجهزاً بالمباني التي تتطلبها العملية الإنتاجية ، ومتوافراً فيه مختلف الخدمات والتسهيلات الإنتاجية التي يحتاج إليها شاغلوه من كهرباء ، ومياه .. إلى تسهيلات ائتمانية ومساعدات فنية . ويعرف المشروع الصناعي الصغير وفقاً لهذا البرنامج بأنه المشروع الذي يستخدم من ٧ إلى ١٠٠ عامل ، ويتبع طرائق إنتاجية حديثة من حيث الآلات ومصادر الطاقة (الكهرباء) ، ولا يزيد رأسماله الثابت – بخلاف قيمة الأرض – عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال . ولقد قام خبير اليونيدو Unido بالمكتب الفني ، J. M. Gajewaki بإعداد الدراسة الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة (المجمعات الصناعية) ، وضمنها تقريره النهائي : [المجلس الأعلى للتخطيط ، المكتب الفني . التقرير النهائي عن الصناعات الصغيرة بالجمهورية العربية اليمنية] .

١٩ – ولقد اقترح في هذا التقرير ، كبداية لتشجيع عملية التصنيع بصفة عامة ، وتنمية الصناعات الصغيرة

بصفة خاصة ، إقامة مجمعين صناعيين في مدينة صنعاء ومدينة تعز ، على أن تدرس إمكانية إنشاء منطقة صناعية (بمعنى قطعة من الأرض تعد مكاناً مناسباً لصناعات جديدة) في مدينة الحديدة . ولقد اقترح إنشاء الحركة اليمنية للتنمية الصناعية لتشجيع حركة التصنيع في اليمن ، وللقيام بعملية تنفيذ برنامج الصناعات الصغيرة ثم بيعه للمستثمرين الأفراد .

٢٠ — صدر فعلاً قرار رئيس الوزراء رقم ٨ بتاريخ ١٩٧١/٧/١٣ بشأن تكوين اللجنة التحضيرية المنوط بها إنشاء الحركة المذكورة . وعقدت اللجنة عدة اجتماعات مع رجال التجارة والصناعة في المدن الرئيسية الثلاث — صنعاء ، تعز ، الحديدة ، وذلك لشرح أغراض الشركة ، ومناقشة برنامجها الخاص بالصناعات الصغيرة ، وفتح باب الاكتتاب في رأس مالها ، والذي قدر — مبدئياً — بمبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

٢١ — يعد التقرير السالف الذكر دراسة مبدئية حول إقامة المجمعين الصناعيين في صنعاء وتعز من حيث الأنشطة المقترحة والتفاصيل الفنية والاقتصادية للمشروعات ، ومعايير الاستثمار المطبقة ، والبعد الزمني المقترح . ولقد قمنا بدراسة التقرير من جوانبه المختلفة ، كما اشتركنا في مناقشة برنامج الصناعات الصغيرة في

الاجتماعات التي عقدت في كل من تعز والحديدة وصنعاء . وبصفة عامة ، يمكن القول إن المشروعات المتضمنة في البرنامج المقترح تتفق واستراتيجية التنمية الصناعية وأولويات ومعايير الاستثمار الخاصة بقطاع الصناعات المنظمة — السالفة الذكر . وعليه، صمم برنامج القطاع الصناعي المنظم على أساس أن المجمعات الصناعية — بصورتها النهائية — تشكل جزءاً هاماً فيه من حيث توزيع المخصصات الاستثمارية ، ومن حيث تحقيق الأهداف القومية من دخل وعمالة ... الخ ، ومن حيث تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية الطويلة الأجل المشار إليها سابقاً .

٢٢ — اسفرت المناقشات مع رجال التجارة والصناعة عن إجراء بعض التعديلات التي تتفق واحتياجات وإمكانيات المناطق المختلفة كما يلي : —

(١) مجمع صنعاء :

أ — تعديل برنامج إنتاج المعمل الثاني من إنتاج الأبواب والشبابيك الحديدية إلى صناعة الموائد والمكاتب المعدنية — بجانب منتجات أخرى .

ب — توسيع الطاقة الإنتاجية لمعمل صناعة مصابيح

الكيروسين ليشمل صناعة مواقد الكيروسين .

جـ – توسيع الطاقة الإنتاجية لمعمل صناعة الجوارب ليشمل صناعة الملابس الداخلية.

ولقد تم إجراء هذه التعديلات على البرنامج الصناعي .

(٢) مجمع الحديدة :

تعديل الجزء الخاص بهذه المدينة في البرنامج من منطقة صناعية – كما كان مقترحاً أصلاً (انظر التقرير السالف الذكر) إلى مجمع صناعي ثالث يضم صناعات صغيرة تتناسب مع الظروف المناخية والجغرافية للمدينة ، ومع المتاح من المواد الخام . ولقد اشتركنا في الإعداد المبدئي لهذا المجمع . وتم التوصل بصورة تقريبية إلى ما يمكن إدراجه من مشروعات في هذا المجمع ، وإلى الحجم المحتمل للاستثمارات المطلوبة .

٢٣ – ومن البيانات المتوافرة في التقرير السالف الذكر عن مجمعي صنعاء ، وتعز ، ومن الدراسات المبدئية عن مجمع الحديدة ، تتخذ عملية توزيع المخصصات الاستثمارية للصناعات الصغيرة على المجمعات الثلاثة النمط المبين بالجدول رقم (٣ – ٣) .

جدول رقم (٣ – ٣)

نمط توزيع الاستثمار الكلي المتوقع للصناعات الصغيرة بين المجمعات الثلاثـــة

المجمع	القيمة (بالمليون ريال)	٪
١ – مجمع صنعاء	٦,٩٠٥	٢٦,٤
٢ – مجمع تعز	٩,٢٣٥	٣٥,٣
٣ – مجمع الحديدة	١٠,٠٠٠	٣٨,٣
الاستثمار الكلي	٢٦.١٤٠	١٠٠.٠

٢٤ – يعكس نمط توزيع المخصصات الاستثمارية للمشروعات الصغيرة على المجمعات الصناعية الثلاثة الحجم النسبي لكل مجمع ، كما يشير إلى طبيعة المشروعات في كل مجمع . إذ نجد المشروعات تتدرج بصفة عامة من الصناعات الخفيفة ذات الفنون الإنتاجية الأقل تعقيداً في مجمع صنعاء إلى المشروعات الأكثر ثقلاً ذات الفنون الإنتاجية الأكثر تعقيداً في مجمع تعز ، ثم مجمع الحديدة – كما سيتضح من نوعية مشروعات كل مجمع فيما بعد . وهذه الاستراتيجية تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة – خاصة عنصر الأيدي العاملة الماهرة في المناطق الثلاث .

٢٥ — ويتبين من قوائم المشروعات المقترحة للمجمعات الثلاثة (جدول رقم ٣ — ٤) مدى التنوع في الأنشطة المستهدفة من ورش نجارة وصيانة وإصلاح الآلات والسيارات إلى مشروعات منتجة لسلع استهلاكية مثل تعليب الطماطم والفواكه ، والصابون ، وتعليب الأسماك ، والجوارب والتريكو ... الخ ، ومشروعات منتجة لسلع وسيطة بسيطة مثل مواد ومعدات البناء ، مفصــلات الأبــواب والأثاث ، بعض الأدوات الكهربائية ، بعض الأدوات الزراعية ، مضخات المياه وأسطوانات البوتاجاز ... الخ . وهذه الأنشطة المقترحة تتمشى مع استراتيجية التصنيع الموضوعة من تركيز على صناعة المنتجات التي يتوافر لها طلب محلي كاف مع الأخذ في الاعتبار الندرة الشديدة في الأيدي العاملة الماهرة ، مما يستتبع في بداية عملية التصنيع البدء بالصناعات الاستهلاكية مع بعض الصناعات المنتجة لسلع وسيطة بسيطة . ويوضح الجدول رقم (٣ — ٤) المشروعات المقترحة لكل مجمع .

جدول رقم (٣ – ٤)

المشروعات المقترحة في المجمعات الصناعية بصنعاء ، وتعز ، والحديدة

مشروعات المجمعات		
صنعاء	تعز	الحديدة
١ – معمل الجوارب والملابس الجاهزة	١ – معمل تعليب الطماطم والفواكه	١ – معمل تعليب الأسماك
٢ – معمل المنتجات البلاستيكية	٢ – معمل الملاعق والشوك والسكاكين	٢ – معمل الصابون
٣ – معمل لمبات ومواقد الكيروسين	٣ – معمل الأقفال	٣ – معمل الملابس الجاهزة
٤ – معمل مواد ومعدات البناء	٤ – معمل مضخات المياه	٤ – معمل البطاريات الجافة
٥ – معمل مفصلات الأبواب وثوابت الأثاث	٥ – معمل تجميع أنابيب البوتاجاز	٥ – معمل المراوح الكهربائية
٦ – معمل الأدوات الكهربائية	٦ – معمل المسبوكات الحديدية وغير الحديدية	٦ – معمل الحقائب البلاستيكية
٧ – معمل المسامير	٧ – معمل أدوات التركيب والسمكرة والسباكة	٧ – معمل الأنابيب البلاستيكية
٨ – معمل الموائد والمكاتب المعدنية	٨ – معمل الأدوات الزراعية	٨ – معمل طلاء الأواني المعدنية
٩ – ورشة صيانة واصلاح الآلات والسيارات	٩ – ورشة صيانة واصلاح الآلات والسيارات	٩ – معمل الجرادل المطلاة بالزنك
١٠ – ورشة نجارة	١٠ – ورشة حدادة	١٠ – معمل المناجل
	١١ – ورشة نجارة	١١ – ورشة حفر الآبار
		١٢ – ورشة صيانة واصلاح الآلات والسيارات
		١٣ – ورشة نجارة

٢٦ — تتصف المشروعات المقترحة للمجمعات الثلاث بالتكامل فيما بينها وفي داخل كل مجمع . فبالرغم من وجود مشروع لإنتاج سلع بلاستيكية في مجمع صنعاء ، وآخرين في مجمع الحديدة ، إلا أن هذه المشروعات تختلف من حيث منتجاتها النهائية . فبينما مجمع صنعاء يركز على المنتجات البلاستيكية النهائية كالأكواب والأطباق ... الخ ، يركز مجمع الحديدة على المنتجات البلاستيكية الوسيطة — الأنابيب والحقائب . كما نجد أن كل مجمع لديه المشروعات الخدمية الأساسية من ورشة صيانة وإصلاح للآلات والسيارات وورشة نجارة . وان كنا قد أبدينا بعض التحفظات على بعض المشروعات من ناحية أهميتها النسبية في هذه المرحلة من مراحل تنمية الاقتصاد اليمني مثال : معمل الملاعق والشوك والسكاكين ، وكذلك معمل المراوح الكهربائية ولكن ، بصفة عامة ، يمكن القول ، كما ذكرنا سابقاً ، إن هذه المجمعات تعد أحد العناصر الأساسية لاستراتيجية التصنيع في اليمن ، وتتفق أساساً مع نظام الأولويات الصناعية ومعايير الاستثمار في القطاع الصناعي — التي حددناها .

٢٧ — ولقد حدد تقرير الصناعات الصغيرة — السالف الذكر — نظام الأولويات بصفة عامة ، وأهداف برنامج الصناعات الصغيرة بصفة خاصة في :

(١) المساهمة في تنمية الصناعة في اليمن .

(٢) تحقيق أرباح لأصحاب المشروعات في المجمعات .

(٢) زيادة فرص التشغيل والعمالة في اليمن .

(٤) تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات عن طريق إحلال الواردات .

(٥) زيادة فرص التدريب للعمال والإداريين .

٢٨ — ولقد تم توزيع المخصصات الاستثمارية على المشروعات المختلفة في كل من مجمع صنعاء ومجمع تعز فيما يختص باحتياجاتهما من آلات ومعدات ونفقات تجميع وتركيب ، بجانب الاحتياجات الاستثمارية للهياكل الإنتاجية الخاصة بكل مجمع من مبان ومصادر طاقة ومياه ..الخ ، (التقرير السالف الذكر) . كما أن توزيع المخصصات الاستثمارية على مشروعات مجمع الحديدة قد تم بصورة مبدئية .وكانت ما زالت في دور الإعداد النهائي ، كما ذكرنا .

٢٩ — تشير دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة في مجمعي صنعاء وتعز إلى أنها ستحقق فائدة إجمالية للمساهمين فيها بما يساوي ٤٧٪ من مصاريف التشغيل ، وأن متوسط الأرباح الصافية سنوياً سيصل إلى ٤٢٪ ، أو مبلغاً قدره ٥,٧٧٥,٠٠٠ ريال ، من مشروعات المجمعين . كما سيمكن دفع نفقات إنشاء هذه المشروعات في بحر ما يقرب من عامين . هذا بجانب زيادة فرص العمالة بالبلاد بما يقرب من ٧٦٥ وظيفة ، وزيادة

إمكانيات التدريب للعمال والإداريين ، والتخفيف من الضغط على ميزان المدفوعات . كما تشير الدراسات المبدئية لمجمع الحديدة إلى نتائج إنمائية مماثلة من حيث نسبة الأرباح المتوقعة والعمالة والحد من العجز المزمن في ميزان المدفوعات وإمكانيات التدريب .

٣٠ — ومن البيانات الخاصة بدراسة جدوى المجمعين المذكورين في تقرير الصناعات الصغيرة ، نجد أن قيمة الإنتاج الإجمالي سنوياً تقدر بحوالي ٢٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال ، وأن قيمة مستلزمات الإنتاج الكلية (السلعية وغير السلعية) تقدر بحوالي ١٣,٩٢٢,٠٥٠ ريال سنوياً . وحيث أن الاستثمار الكلي المتوقع يقدر بحوالي ١٦,١٤٠,٠٠٠ ريال خلال سنوات البرنامج الثلاث — انظر الجدول رقم (٢ — ٣) — ، ومع افتراضنا عدم وجود « تخلف زمني » بين الاستثمار والإنتاج ، فان معامل رأس المال / الإنتاج المتوقع سيكون أقل بكثير من ١ : ١ . وبالرغم من أن هذه الأرقام قد تشير إلى شيء من التفاؤل ، وقد تعكس الصفة المبدئية التقريبية للحسابات التي قامت عليها (انظر التقرير السالف الذكر) ، إلا أنها تتمشى مع الاتجاه العام المفترض لمثل هذا النوع من الصناعات والقائم على الارتفاع والسرعة النسبية لإنتاجية رأس المال . وهذا بدوره يتوافق مع نمط توزيع الاستثمارات الكلية —

الذي افترضناه — على مستوى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ككل — انظر جدول رقم (٣ — ١) . فالصناعات الحرفية والريفية والصناعات الصغيرة الحديثة تعد العامل الموازن لارتفاع معامل رأس المال / الإنتاج بالنسبة للتعدين والكهرباء ، وذلك لطبيعة العملية الإنتاجية لهذه الأنشطة .

مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ — تشكل الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات حوالي ١٥٪ من جملة الاستثمار المتوقع للقطاع الصناعي المنظم (جدول رقم ٣ — ٢) . ولقد أعطيت هذه المشروعات أولوية خاصة عند توزيع الاستثمارات الكلية وذلك للأسباب التالية :

(١) أن دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الخاصة بها قد تمت .

(٢) أن مصادر تمويلها قد توافرت .

(٣) أن عملية إنشائها قد بدأت فعلاً بعد أن أخذت تصريحات بالإنشاء من الإدارة العامة للصناعة بالمكتب الفني .

وعليه ، لم تكن أمامنا سوى مراجعة الدراسات الخاصة بهذه المشروعات مع المسؤولين في المكتب الفني ، ومع

أصحاب هذه المشروعات من المستثمرين اليمنيين ، وتضمينها بعد ذلك في البرنامج الصناعي موضع العرض .

٣٢ — وبصفة عامة ، استندت عملية الموافقة على إنشاء هذه المشروعات على اعتبارات عامة مثل : توافر الطلب المحلي على منتجاتها ، وذلك من خلال دراسة بيانات الاستيراد الخاصة بهذه المنتجات في السنوات الأخيرة ، ومعدل الربح المتوقع لأصحابها وفقاً للأسعار السائدة في السوق المحلية ، وفرص العمالة التي ستتيحها ، ومركزها من ميزان المدفوعات من حيث إحلال الواردات من المنتجات النهائية واستيراد المواد الخام وقطع الغيار ، ومدى استخدامها لمواد خام متاحة محلياً ، ومدى مساهمتها في تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة ، ونشر الوعي الصناعي عن طريق التدريب بصفة خاصة . وبالرغم من بدائية هذه الدراسات ، وقصورها في بعض الأحيان ، إلا أنها كانت تستند أساساً على معيار الربحية الخاصة لاصحاب هذه المشروعات — وكان هذا المعيار يشكل الحد الأدنى للحكم على جدواها . وعموماً ، أصبح من المسلم به في مجال التنمية المخططة أن الخطة الأولى تُحمل بتركة المشروعات تحت التنفيذ ، لأنها تشكل ارتباطات فعلية قائمة لا يمكن التخلص منها أصلاً بدون تضييع أو تجميد جزء من رأس المال القومي النادر بلا استخدام — بجانب ما

يحدثه ذلك من آثار سلبية على عملية تشجيع المستثمرين الأفراد على الدخول في هذا المجال الإنتاجي الجديد . وبالنسبة للحالة اليمنية موضع الدراسة ، يمكن القول إن هذه المشروعات تتفق بصفة عامة مع استراتيجية التصنيع التي اقترحناها من تشجيع للمشروعات القائمة على مبدأ إحلال الواردات ، وتركيز على الصناعات الاستهلاكية غير المعقدة في بداية التصنيع ، وتشجيع لدور القطاع الخاص في هذه العملية . كما أن هذه المشروعات تتمشى ، عموماً ، مع نظام الأولويات والمعايير الصناعية التي وضعناها . ونتيجة لذلك ، شكلت هذه الصناعات جزءاً من برنامج القطاع الصناعي المنظم .

٣٤ — وباستثناء مشروعين أو ثلاثة ، مثل مشروع منتجات الألمنيوم بالحديدة ومشروع الرخام بالمخا ، تعد هذه المشروعات من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وفقاً للمعايير التي استندنا إليها في الحكم على حجم الوحدة الإنتاجية كما ذكرنا سابقاً . ويوضح الجدول رقم (٣ — ٥) الاحتياجات الاستثمارية لإقامة هذه المشروعات وتوزيعها جغرافيا ، والتي تمت الموافقة عليها بعد الدراسات التي قام بها المكتب الفني وأصحاب هذه المشروعات .

جدول رقم (٣ – ٥)

توزيع الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة للمشروعات « تحت التنفيذ » ، مشروعيـــاً

المشروع	اللواء أو المدنية	الاستثمار المطلوب (بالمليون ريال)
١ – مصنع المكرونة	الحديدة	٠٫١٥٠
٢ – مصنع الجوارب والملابس الداخلية	صنعاء	٠٫٨٠٠
٣ – مصنع الدفاتر المدرسية	الحديدة	٠٫٣٠٠
٤ – مصنع الآجور	تعـــز	١٫١٠٠
٥ – مصنع العطور	تعـــز	٠٫٧٢٨
٦ – مصنع منتجات الألمنيوم	الحديدة	٢٫٢٧٣
٧ – مصنع الأثاث	الحديدة	٠٫١٥٠
٨ – مصنع السخانات الكهربائية	صنعاء	٠٫٠٣٠
٩ – مصنع قطع غيار السيارات	تعـــز	٣٫٠٠٠
١٠ – مصنع الطوب	الحديدة	١٫٠٠٠
١١ – مصنع الأحجار والمرمر	صنعاء	١٫٠٠٠
١٢ – مصنع الرخام	المخـــا	٤٫٢٦٤
١٣ – مصنع البلاط	الحديدة	٠٫٠٣٥
١٤ – ورشة صيانة الخزانات واصلاحها	الحديدة	٠٫٢٠٠
١٥ – مخازن التبريـــد	صنعاء	٠٫١٠٠
١٦ – مصنع غاز ثاني أكسيد الكربون	الحديدة	٠٫١٥٠
الاستثمار الكلي		١٥٫٢٨٠

٣٥ – وواضح أن هذه المشروعات تتكون أساساً من مشروعات استهلاكية ومشروعات لإنتاج مواد البناء ، ومشروع

صغير لإنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون . وتدخل هذه الصناعات ، بصفة عامة ، في فئة الصناعات الصغيرة ذات معدلات رأس مال / إنتاج منخفضة نسبياً ، والتي تتميز بعائد سريع لرأس المال المستغل . ومن دراسات الجدوى الخاصة بهذه المشروعات ، اتضح أنها ستغطي جزءاً فقط من الطلب المحلي القائم فعلاً على منتجاتها — بافتراض تشغيلها بكامل طاقتها .

توسع مشروعات قائمة :

٣٦ — استناداً إلى ضرورة استغلال الطاقة الصناعية القائمة بالكامل لزيادة الإنتاج الصناعي ، وإيماناً بأن إحدى الخطوات الأكيدة في عملية التنمية الصناعية هي تطوير الصناعات القائمة وتدعيمها ، قمنا — أثناء تغطيتنا للمرحلة الثانية للمسح الصناعي والتي ضمناها في الفصل الأول من هذه الدراسة — بمناقشة الخطط الاستثمارية للمشروعات موضوع المسح مع المسؤولين عنها على أساس التوصل إلى أقصى إنتاج ممكن لمقابلة أكبر جزء ممكن من الطلب المحلي على منتجات هذه المشروعات — خلال الثلاث سنوات المقبلة . وبعد دراسة هذه البرامج الاستثمارية مع المسؤولين في الإدارة العامة للصناعة بالمكتب الفني من حيث ضرورتها القصوى لبداية عملية إنتاجية بصورة جادة (أو اقتصادية) كما في حالة مصنع التريكو بتعز ، ومصنع الغزل

والنسيج بباجل ؛ ومن حيث أهميتها في تطوير طرائق الإنتاج ، كما في حالة الشركة اليمنية لصناعة الملح بالصليف ، ومخازن ومطاحن ومخابز الجيش بصنعاء ، ومحلج الشركة العامة للقطن بالحديدة ؛ ومن حيث زيادة الطاقة القائمة ، كما في حالة مصنع الغزل والنسيج بصنعاء ، ومصنع الصفيح بالحديدة ، ومصنع البلاط بصنعاء ، وشركة الإصلاحات البحرية بالحديدة ، قمنا بحصر الاحتياجات الاستثمارية لعملية التطوير هذه ، وضمناها برنامج تنمية القطاع الصناعي المنظم (ارجع إلى الجدول رقم ٣ — ٢) .

٣٧ — ولقد بلغت جملة الاستثمارات المتوقعة لبرامج التوسع والتطوير المقترحة من قبل الصناعات القائمة حوالي ١٧,٩٧٤,٠٠٠ ريال خلال السنوات الثلاث القادمة . ولقد أعطينا هذه البرامج أولوية خاصة في استراتيجية التصنيع المقترحة ، كما ذكرنا سابقاً ، على أساس ، أن هذه المشروعات قد أثبتت وجودها في السوق اليمني ، وأن الهياكل والخدمات الخاصة بها قد توافرت — إلى حد كبير ، وأن القائمين بتشغيلها من عمال وإداريين قد اكتسبوا قدراً معقولاً من الخبرة في المجالات الإنتاجية والتسويقية لهذه المشروعات. ويوضح الجدول التالي الاستثمارات المطلوبة لأغراض التطوير والتوسع لكل مشروع، مع تحديد مختصر لهذه الأغراض .

جدول رقم (٣ – ٦)
توزيع الاستثمارات المتوقعة لعملية التوسع في المشروعات القائمة ، مشروعياً

	المشروع	اللواء أو المدينة	الاستثمار المطلوب بالمليون ريال	الغرض من الاستثمار
١	مخازن ومطاحن ومخابز قصر السلاح	صنعاء	١,٠٠٠	ترميم واصلاح وتوسع
٢	مصنع المليم	تعز	٠,٠٧٥	تطوير وتوسع
٣	مصنع الثلج	الحديدة	٠,٣٠٠	توسع
٤	مصنع الزيت	الحديدة	٠,٣٠٠	توسع
٥	المخبز الوطني	تعز	٠,٠٢٠	توسع
٦	مصنع الغزل والنسيج	صنعاء	١,٠٠٠	توسع
٧	مصنع الغزل والنسيج	باجل	٨,٠٠٠	تشغيل كامل للطاقة وتوسع
٨	مصنع المشروبات الغازية	تعز	٠,١٩٥	توسع
٩	مصنع الأحذية البلاستيكية	صنعاء	٢,٠٠٠	توسع
١٠	مصنع التريكو	تعز	٠,٠٧٥	تشغيل للطاقة المتاحة وتطوير
١١	هيئة مياه تعز	تعز	٠,١٠٥	توسع
١٢	مصنع الصفيح	الحديدة	٠,٥٤٤	توسع
١٣	محلج القطن	الحديدة	١,٠٠٠	تجديد
١٤	مصنع البلاط	صنعاء	٠,٠٤٥	توسع
١٥	ورشة الاصلاحات البحرية	الحديدة	٠,١٠٠	توسع
١٦	استخراج الملح	الصليف	٣,٠١٥	توسع وتطوير
١٧	مصنع الأكسجين	الحديدة	٠,٢٠٠	تشغيل كامل للطاقة وتطوير
	الاستثمار الكلي		١٧,٩٧٤	

٣٨ — تدخل المشروعات الصغيرة (المذكورة في الجدول السابق) في نطاق الملكية الخاصة ، وهي مصنع المليم — ومصنع ومصنع الزيت — والمخبز الوطني — ومصنع المشروبات الثلج — الغازية — ومصنع الأحذية البلاستيكية — ومصنع التريكو — ومصنع البلاط . أما بقية المشروعات فذات حجم كبير نسبياً ، وتدخل في نطاق القطاع العام . ولقد رتبنا المشروعات بحسب طبيعتها ، استهلاكية ثم إنتاجية . وبالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع كفاءة هذه الوحدات الإنتاجية ، وفي زيادة قدرتها على المساهمة في الدخل المستهدف في نهاية الثلاث سنوات للبرنامج ، وفي زيادة قدرتها على امتصاص مزيد من الأيدي العاملة ، إلا أنها تعد أساسية بالنسبة لاستمرار مشروع مخازن ومطاحن ومخابز قصر السلاح في الإنتاج بصورة صحية مقبولة ، وبالنسبة لبداية الإنتاج في مشروع الغزل والنسيج بباجل ، ومصنع التريكو بتعز ، بصورة جادة . كما أن الاستثمارات الخاصة بمشروع محلج القطن ومشروع استخراج الملح تعد ضرورية لتطوير العملية الإنتاجية وتجديد الآلات التي استنفذت عمرها الإنتاجي منذ فترة ليست بالقصيرة ، وما زالت تستخدم .

٣٩ — لم تشمل المشروعات المذكورة في الجدول السابق الخطط الإنتاجية (التوسع الرأسي) لمشروعات أخرى قائمة ،

والتي لا تتطلب احتياجات استثمارية . وسيعتمد على تحقيق الزيادة المتوقعة في الإنتاج عن طريق استغلال أكبر للطاقة المتاحة . وتشمل هذه المشروعات .

أ — المصنع الوطني للدهانات والطلاء بتعز : يصل الإنتاج الحالي لهذه الوحدة الإنتاجية إلى حوالي ٣٣٪ من الطاقة الإنتاجية القائمة . إذ يبلغ الإنتاج الفعلي ٨٠,٠٠٠ جالون في عام ١٩٧١/٧٠ . بينما تصل الطاقة إلى ٢٤٠,٠٠٠ جالون في العام . وتتلخص الخطة الإنتاجية في مضاعفة الإنتاج الحالي خلال الثلاث سنوات القادمة . أي زيادة الإنتاج من ٨٠,٠٠٠ جالون إلى ١٦٠,٠٠٠ جالون سنوياً .

ب — مصنع الحلويات والبسكويت بتعز : يصل الإنتاج الحالي إلى ١,٨٠٠ طن سنوياً (على أساس أن السنة الإنتاجية ٣٠٠ يوم) بينما تصل الطـــاقة الإنتاجية إلى ٢٨,٨٠٠ طن سنوياً . وتتلخص الخطة الإنتاجية لهذه الوحدة في استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل .

ج — مصنع الأدوات المعدنية بتعز : يصل الإنتاج الحالي إلى ١,٤٤٠ طن في العام (١٩٧١/٧٠) بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية إلى ٢,٨٨٠ طن في العام . وتتلخص الخطة الإنتاجية في مضاعفة

الإنتاج عن طريق استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل.

د — مصنع الشركة التضامنية اليمنية للمشروبات الغازية بالحديدة : يصل الإنتاج الحالي إلى ٢٨٨,٠٠٠ صندوق سنوياً (٧٠ / ١٩٧١) وتتلخص الخطة الإنتاجية للمصنع في استغلال أكمل للطاقة المتاحة لزيادة الإنتاج خلال السنوات الثلاث القادمة عن الإنتاج الحالي بحوالي ٢٠٪ سنوياً.

هذا ، بجانب استغلال أكبر لطاقة المشروعات الأخرى بصفة عامة والمشروعات التي تم تنفيذها حديثاً على وجه الخصوص ، مثل مشروع الاسمنت بباجل ، ومشروع السجائر بالحديدة .

٤٠ — الدراسات التفصيلية الخاصة بمشروعات الجدول رقم (٣ — ٦) ، من حيث استخدامات استثمارات كل مشروع والآثار المتولدة عن ذلك على الدخل الصناعي والعمالة الصناعية بصفة خاصة ، وعلى بقية الأهداف القومية من زيادة في التشابك بين القطاعات المختلفة ، واستغلال لمواد خام محلية ، وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ... الخ ، بصفة عامة ، هذه الدراسات متوافرة لدى الإدارة العامة للصناعة بالمكتب الفني — ضمن بيانات المرحلة الثانية للمسح الصناعي . وبصفة عامة ، تتمشى هذه التوسعات الاستثمارية مع الخطوط الأساسية للاستراتيجية الصناعية ، ولنظام الأولويات والمعايير

الاستثمارية – السالفة الذكر . هذا، بجانب الأسباب التي ذكرناها لتبرير أولوية خاصة لهذه الأنشطة الإنمائية في البنود السابقة من هذا الفصل . ولقد تمت عملية تضمين هذه التوسعات الاستثمارية في برنامج القطاع الصناعي والكهرباء والتعدين على أساس من التكامل بين المشروعات القائمة الأخرى ، والمشروعات الصغيرة الريفية والحرفية، والمشروعات الصغيرة الحديثة (المجمعات الصناعية) ، والمشروعات تحت التنفيذ ، والمشروعات المتوسطة والكبيرة الجديدة . وذلك في ضوء حجم الطلب المحلي على منتجات هذه المشروعات ، بصفة خاصة ، ومتطلبات ومقومات التنمية الصناعية بصفة عامـــة .

المشروعات المتوسطة والكبيرة المقترحة :

٤١ – تشكل هذه المشروعات الحلقة الأخيرة في برنامج التنمية الصناعية (١٩٧٢/٧١ – ٧٣ / ١٩٧٤) . وهي بهذه الصفة تعد العامل المكمل في عملية تحقيق الأهداف الخاصة بهذا البرنامج . ولقد قصدت الاستراتيجية الصناعية وأنظمـــة الأولويات الصناعيـــة والمعايير الاستثمارية، السالفة الذكر ، هذه المشروعات بصفة خاصة . ولقد توصلنا إلى عملية اقتراحها من خلال الدراسة الهيكلية للاقتصاد اليمني ، والتي لخصناها في

الفصل الأول من هذه الدراسة ؛ ومن خلال تصورنا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، والتي لخصناها في الفصل الثاني من هذه الدراسة ؛ ومن خلال الدراسة الهيكلية للصناعة اليمنية واحتمالات وإمكانيات تنميتها ، والتي عرضت تفصيلاً في التقرير الشامل — الجزء الأول والجزء الثاني — عن المرحلة الأولى للمسح الصناعي ؛ ومن خلال مناقشة الحلقات الأخرى للبرنامج مع الجهات المعنية ، خاصة المجمعات الصناعية ، ومشروعات تحت التنفيذ ، وتوسعات مشروعات قائمة كما ذكرنا في هذا الفصل ؛ ومن خلال إمكانيات التمويل المتاحة والمحتملة ؛ وأخيراً ، من خلال دراسة لمقومات قيام هذه المشروعات في الواقع الاقتصادي اليمني القائم والمحتمل .

٤٢ — ولقد اعتمدت دراسة مقومات هذه المشروعات أساساً على توافر طلب محلي كاف ، وقائم فعلاً ، على منتجات هذه المشروعات ، وذلك من خلال تحليل لإحصاءات الواردات اليمنية في السنوات الأخيرة ، ولاحصاءات السكان وتوزيعهم بين المناطق الريفية والحضرية . ولاحصاءات الدخل القومي والفردي التقديرية ، كما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة ؛ وعلى توافر المواد الخام محلياً ، أو إمكان توافرها خلال البعد الزمني للبرنامج ؛ وعلى تمشي هذه

المشروعات — إلى حد معقول — فنياً ، مع القدرات والإمكانيات العمالية والإدارية المتاحة ؛ وعلى العروض المبدئية من بعض رجال التجارة والصناعة اليمنيين ، أو من الدول الأجنبية الصديقة أو من المؤسسات الدولية لإنشاء بعض هذه المشروعات ؛ وعلى عدم خروج هذه المشروعات عن القدرة التمويلية المتاحة للاقتصاد اليمني خلال سنوات البرنامج .

٤٣ — ولقد تم التوصل إلى حجم الاستثمارات الكلية لبرنامج المشروعات المتوسطة والكبيرة المقترحة بعد اختيار المشروعات المذكورة على أساس تطبيق مبدئي لنظام الأولويات الصناعية ومعايير الاستثمار — الذي حددناه في هذا الفصل . وكما يتضح من الجدول رقم (٣ — ٧) تبلغ الاستثمارات الكلية المتوقعة حوالي ٤٠,٦١٠,٠٠٠ ريال خلال السنوات الثلاث للبرنامج . ويوضح الجدول التالي الاحتياجات الاستثمارية الكلية المتوقعة والطاقة الإنتاجية المتوقعة سنوياً لكل مشروع . ولقد حسبت هذه الطاقة — بصفة مبدئية — على أساس طبيعة العملية الإنتاجية لكل مشروع ، والالآت المتوقع استخدامها وحجم الاستثمارات الكلية المخصصة للمشروع ، وخصائص المشروعات المماثلة في التجارب المشابهة للتجربة اليمنية .

٤٤ — لم تتضمن هذه القائمة من المشروعات عدداً من المشروعات الكبيرة الحجم نسبياً ، والتي قمنا باعداد دراسات

مبدئية عنها، مثل صناعة السكر وتكريره، وصناعة طحن الغلال ، وصناعة الأنبذة ، وصناعة الدهون الحيوانية ، وصناعة أعلاف وأغذية الحيوانات ، وصناعة الخزف

جدول رقم (٣ – ٧)

توزيع الاستثمارات المتوقعة بين المشروعات المتوسطة والكبيرة المقترحة ، مشروعياً (*)

المشروع	الطاقة الانتاجية	الاستثمار المطلوب (بالمليون ريال)
١ – مصنع طماطم	٦٬٠٠٠ طن متري صلصة	٥٬٠٠٠
	٦٠٠ طن عصير	
٢ – مصنع زيوت نباتية	١٢٬٠٠٠ طن متري	٩٬٠٠٠
٣ – مصنع تكرير ملح الطعام	٣٬٠٠٠ طن متري	٠٬٦١٠
٤ – مصنع كبريت	٢٢ مليون علبة	١٬٢٠٠
٥ – مصنع منتجات ورقية	١٠٠ مليون صندوق كرتون	٣٬٠٠٠
٦ – مصنع منتجات زجاجية	٢٠ مليون وحدة (قارورة)	٦٬٠٠٠
٧ – مصنع دبغ الجلود	مليون جلد	٩٬٠٠٠
٨ – مصنع أحذية جلدية – ومركز تدريب	٣٥٠ ألف زوج	٤٬٠٠٠
٩ – مصنع الطوب والبلك	–	٢٬٠٠٠
١٠ – مصنع قطع وتكسير الحجارة	–	٠٬٨٠٠
الاستثمار الكلي		٤٠٬٦١٠

(*) يتضمن الاستثمار المطلوب لكل مشروع ٥ ٪ من جملة الاستثمار كاحتياطي .

والصيني ، وذلك للأسباب التالية :

أ – مدى توافر المادة الخام لم يثبت نهائياً ، كما هو الوضع بالنسبة لصناعة السكر . وتجري الآن دراسات لتحديد إمكانية زراعة قصب السكر في منطقة تهامة والبنجر في مناطق المرتفعات الوسطى . وإذا ما ظهرت نتائج إيجابية من هذه التجارب ، يمكن تخصيص مساحات لزراعة هذه المحاصيل ، وبالتالي تعطى أولوية خاصة لهذه الصناعة في البرنامج الصناعي الثاني (٧٤ / ١٩٧٥ – ٧٦ / ١٩٧٧) ؛ أو إذا ما توافرت مصادر تمويلية إضافية خلال هذا البرنامج يمكن البدء في تنفيذه ، علماً بأن التقديرات الأولية لمثل هذا المشروع تتطلب استثمارات تقدر بحوالي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

ب – هناك اعتبارات دينية تمنع قيامها ، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الأنبذة ، ولا يمكن التغلب عليها لكونها مخالفة لتعاليم دين اهل اليمن قاطبة .

ج – هناك بديلات ، على الأقل في المرحلة الحالية ،

كما هو الحال بالنسبة لصناعة الدهون الحيوانية ، وصناعة أعلاف وأغذية الحيوانات ، وصناعة الخزف والصيني . فيوجد بالنسبة للأولى منتجات الألبان ، المنتجة منزلياً — ومصنع الزيوت النباتية — الخ ؛ وبالنسبة للثانية الأغذية الزراعية الطازجة والجافة ؛ وبالنسبة للثالثة الصناعات الريفية والحرفية ، بجانب المنتجات الألمونيومية .

د — الكبر النسبي للاستثمارات المطلوبة ، مثل صناعة طحن الغلال . فحاجة البلاد لهذه الصناعة اصبحت واضحة . ولكن قيام هذه الصناعة سيتطلب على الأقل إنشاء وحدة في كل من المدن الرئيسية الثلاث — صنعاء وتعز والحديدة . وتتكلف الوحدة الإنتاجية الواحدة — مخازن ومطاحن ومخابز — نحو ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال . وهناك دراسات وعروض من قبل بعض الشركات الأجنبية مثل شركة اند سترى بونورد « الألمانية » ، وبعض المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة ، وهيئة الصحة العالمية . فاذا ما كان هناك مصادر تمويل إضافية فيمكن البدء في هذه المشروعات الثلاث

خلال البرنامج الحالي ، وإذا لم تتوافر هذه المصادر التمويلية فترحل المشروعات للبرنامج الصناعي الثاني .

٤٥ — لم نحدد الطاقة الإنتاجية لمصنع الطوب والبلك ، ومصنع قطع وتكسير الحجارة للصعوبة الفنية في ذلك ، ولكن حجمهما من الأحجام الكبيرة نسبياً . وافترضنا في اقتراحهما استخدام الأساليب الفنية المتقدمة نسبياً ، وذلك حتى تساهم في تطوير هذا القطاع الإنتاجي ورفع كفاءته الإنتاجية ؛ وحتى تقابل بصورة مقبولة من حيث التوقيت والجودة الاحتياجات المتزايدة الى منتجات هذا القطاع خلال السنوات الثلاث القادمة .

٤٦ — قامت الوحدة المتخصصة بمركز التنمية الصناعية للدول العربية باعداد دراسات فنية مبدئية للمشروعات العشر المتوسطة والكبيرة المقترحة ، على أن تتم الدراسات النهائية لهذه المشروعات في الإدارة العامة للصناعة بالمكتب الفني وفقاً للبيانات المتاحة .

خاتمة برنامج التنمية الصناعية :

٤٧ — لم نقم بتحديد المساهمات النسبية لمكونات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء — من تعدين وكهرباء — وصناعات

ريفية وحرفية تقليدية وصناعات صغيرة حديثة (مجمعات صناعية) ، ومشروعات تحت التنفيذ ، وتوسعات مشروعات قائمة ، ومشروعات متوسطة وكبيرة جديدة مقترحة — في تحقيق أهداف الدخل الصناعي والعمالة الصناعية الموضوعة . وذلك لعدة أسباب منها ضيق الوقت المخصص للدراسة ، وعدم الرغبة في وضع محددات جامدة لعناصر البرنامج التفصيلية لكي لا تقف عقبة عند تغير بعض الظروف أثناء عملية التنفيذ . ومع ذلك ، إذا ما نفذ البرنامج المقترح في هذا الفصل فان أهداف قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء — المحددة في الفصل الثاني من هذه الدراسة — تشكل الحد الأدنى المتوقع تحقيقه .

٤٨ — لسنا في حاجة إلى تأكيد الحقيقة القائلة بأن نجاح أية خطة إنمائية يتوقف أساساً على إمكانية وقدرة تنفيذها . ونحن نرى من خلال دراسة الإمكانيات واحتمالات التنمية في الجمهورية العربية اليمنية ان الخطوط الرئيسية للخطة القومية — المحددة في الفصل الثاني — بصفة عامة ، والبرنامج الصناعي على وجه الخصوص يقع في نطاق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لليمن . ولا يبقى سوى ضرورة الإسراع باتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية لضمان عملية التنفيذ أصلاً ، وفي وقت مناسب ، ولفعالية هذه العملية ثانياً في التوصل للأهداف

المرسومة . ومن هذه الإجراءات : —

أ — الإسراع بالتصديق على مشروع قانون التعريفة الجمركية الجديد ، ووضعه موضع التنفيذ وخلق الأجهزة التي تضمن جدية تطبيقه .

ب — الإسراع في عملية تطوير الجهاز المصرفي ووزارة الخزانة ورسم السياسات النقدية والماليةوالتجارية الملائمة .

ج — تطوير الأجهزة الإدارية — خاصة المتصل منها بعملية التنفيذ مثل وزارة الاقتصاد ، ووزارة المواصلات ، ووزارة الزراعة . ولا شك أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة إلى الصندوق الخاص للأمم المتحدة من أجل إنشاء معهد للإدارة العليا بمدينة صنعاء (والذي تبلغ تكاليفه حوالي ٢٢,٥ مليون ريال) يعد خطوة إيجابية في هذا المجال .

د — وضع سياسة تعليمية ، من خلال برنامج قطاع الخدمات في الخطة القومية ، تخدم أيضاً أغراض عملية التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ، وذلك عن طريق إنشاء مدارس ومعاهد فنية تجارية وزراعية وصناعية ، بجانب مراكز تدريب .

خاتمة الدراسة :

٤٩ — انطلاقاً من كون التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة ضرورة ملحة بالنسبة للدول « الأقل نمواً » في مجموعة الدول النامية ، واستناداً إلى حقيقة أن الجمهورية العربية اليمنية تعد من الدول « الأقل نمواً » في هذه المجموعة ، أصبحت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة في اليمن كطريق وحيد لإخراج الاقتصاد اليمني من حالة التخلف الشديد التي يعيشها ، من الأمور المتفق عليها ، والتي لا تحتمل إبطاء أو تسويفاً . وعليه لا بد ، لكي تكون هذه العملية جادة ومتجددة ، أن يعطى لها كل الاهتمام ، وكل الجهد على كافة المستويات .

وعلى أساس هذه الحقائق الثابتة ، وكخطوة أولى لبداية هذه العملية ، قدمنا للحكومة اليمنية وللشعب اليمني بأجمعه هذه الوثيقة التخطيطية الأولى ، كوثيقة أساسية تتضمن الإطار العام لبرنامج التنمية الصناعية ، والتصور العام لأساسيات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للعشر سنوات (٧١ / ١٩٧٢ — ٨٠ / ١٩٨١) ، مع بعض التفصيل — المحكوم بكمية ونوعية البيانات المتاحة — لهذه السياسات فيما يتصل بالثلاث سنوات الأولى من هذه الفترة (الخطة الثلاثية الأولى

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) . ويشكل هذا المجهود التخطيطي أساساً لبرنامج التنمية الصناعية المقترح خلال هذه السنوات الثلاث . والهدف من هذه الوثيقة هو تقديم الأساس لتصميم تفصيلي وتنفيذي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، والسياسات الصناعية بصفة خاصة ، والتي اقترحنا إعدادها سنوياً خلال هذه الفترة .

٥٠ ــ ولكن ، في نفس الوقت ، وبسبب ظروف الاقتصاد اليمني ، وبسبب طبيعة البيانات المتاحة عنه ، يجب ألا تؤخذ هذه الوثيقة على أنها الكلمة الأخيرة في هذا الميدان ، بحيث تنفذ بطريقة حرفية وآلية . وهذا مما أكدناه مراراً . بل يجب أن ينظر إليها على أنها تصور مبدئي لهذه السياسات ، موضوعاً دائماً تحت إعادة البحث والتمحيص والمراجعة المستمرة لكي يتواءم ويتكيف مع الظروف المتغيرة والمستجدة . وعليه ، تحوي هذه الوثيقة قدراً كبيراً من المرونة . وهي لذلك تمثل دليلاً لاتجاه العمل المطلوب ، ومعياراً لكثافة الجهد المتوقع . وتعد أيضاً المقياس العام الذي يمكن أن تتم وفقاً له عملية متابعة وتقويم البرامج الإنمائية المختلفة أثناء وبعد عملية التنفيذ . وأخيراً ، يجب أن نؤكد ضرورة توافر الوعي الكامل لحجم وتفاصيل الجهد الإنمائي المتضمن في هذه الوثيقة .

٥١ — ونود أن نشير إلى أن هذا العمل التخطيطي يعد طموحاً نسبياً . إذ أنه منذ سنوات قليلة مضت ، كان مثل هذا العمل يعد أمراً مستحيلاً في ظل الظروف التي كانت سائدة . ولكن هذا العمل ، في اعتقادنا ، لا يعد طموحاً أكبر من ثقتنا في قدرة الشعب اليمني على تحقيق التقدم ، وليس طموحاً أكبر مما تتيحه امكانيات الاقتصاد اليمني البشرية والمادية المتاحة والمحتملة ، وأخيراً ، ليس طموحاً بالمقارنة بمتطلبات البلد الانمائية وباحتياجات الإنسان اليمني الأساسية . ويعتمد نجاح هذا العمل ، بالأساس ، على تصميم وايمان وشجاعة من قبل كل فرد يمني ومن قبل كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع اليمني — تصميم على التقدم ، وايمان به ، وشجاعة على بذل الجهد والتضحيات التي يتطلبها .

بعض المراجع الأساسية للدراسة

١) المكتب الفني ، المجلس الأعلى للتخطيط : الشركة اليمنية للتنمية الصناعية — النظام الأساسي ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٢) المكتب الفني ، المجلس الأعلى للتخطيط : الشركة اليمنية للتنمية الصناعية — مذكرة ايضاحية (صنعاء ، المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٣) المكتب الفني ، المجلس الأعلى للتخطيط : المجمعات الصناعية — برنامج الانتاج الأصلي ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٤) المكتب الفني ، المجلس الأعلى للتخطيط : المجمعات الصناعية — برنامج الانتاج المعدل ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٥) المكتب الفني ، الادارة العامة للصناعة ، المجلس الأعلى

للتخطيط : المشروعات تحت التأسيس ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٦) المكتب الفني ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجلس الأعلى للتخطيط : المجموعة الاحصائية ، سنة ١٩٧٠ ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٧) المكتب الفني ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجلس الأعلى للتخطيط : كتاب الاحصاء العام ١٩٧١ ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧١) .

٨) البنك المركزي اليمني : التقارير السنوية ، ٧٠ — ١٩٧٢ ، (صنعاء : البنك المركزي اليمني) .

٩) البنك المركزي اليمني : احصاءات التجارة الخارجية : ربع سنوية ، (صنعاء : البنك المركزي اليمني) .

١٠) الجهاز المركزي للتخطيط : **مشروع البرنامج الانمائي الثلاثي الأول ، ٧٥/٧٤ — ٧٧/٧٦ ، (للمقارنة) ،** (صنعاء : الجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٧٣) ،

١١) الجهاز المركزي للتخطيط : **مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي للأعوام ٦٩ — ١٩٧١ ، (للمقارنة والتقويم) ،** (صنعاء : الجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٧٣) .

١٢) الجهاز المركزي للتخطيط : **مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي للأعوام ٦٩ – ١٩٧١ ، (للمقارنة والتقويم)** ، (صنعاء : الجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٧٣) .

١٣) الجهاز المركزي للتخطيط ، الإدارة المركزية للاحصاء : **كتاب الإحصاء السنوي ، ٧٢ – ١٩٧٣** ، (صنعاء : الجهاز المركزي للتخطيط) .

١٤) محمد أنعم غالب : **التنظيم الحكومي كعائق للتنمية الاقتصادية في اليمن** ، (القاهرة : دار الهنا ، ١٩٦٢) .

١٥) محمد سعيد العطار : **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن** ، (بيروت : دار عطا الله ، ١٩٦٥) .

١٦) مركز التنمية الصناعية للدول العربية : **تقرير المسح الصناعي الشامل وفرص التنمية الصناعية بالجمهورية** العربية **اليمنية – المرحلة الأولى** ، (ايدكاس ، القاهرة ، ١٩٧١) .

١٧) مركز التنمية الصناعية للدول العربية : **تقرير المسح الصناعي الشامل وفرص التنمية الصناعية بالجمهورية العربية اليمنية – المرحلة الثانية** ، (القاهرة : ايدكاس ، ١٩٧٢) .

١٨) مركز التنمية الصناعية للدول العربية : سياسات التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية ، (ايدكاس / م ك ٢/٣٩/٤/١٤ ، (القاهرة ايدكاس ، ١٩٧١) .

١٩) يورى ايفانفتس : الوضع الصناعي في الجمهورية العربية اليمنية ، ترجمة المكتب الفني ، المجلس الأعلى للتخطيط ، (صنعاء : المكتب الفني ، ١٩٧٠) .

20 — Dahar, A., **Statistical Data on the Yemen Arab Republic,** (Beirut : UNESOB, 1969).

21 — El-Ghazali. A., **Planning for Economic Development-Methodology, Strategy and Effectiveness,** (Cairo : The Modern Cairo Bookshop, 1971).

22 — Gajewski, J., **Final Report on Small-Scale Industry in the Yemen Arab Republic,** UNIDO, (Sana'a : Technical Office, 1971).

23 — IBRD and International Development Association, **The Economic Development of The Y.A.R.,** (IBRD : 1970).

24 — Tinbergen, J., **The Design of Development,** (Baltimore : John Hopkins Press : 1958).

25 — U.N., Dept. of Economic and Social Affairs Planning for Economic Development, **Report of the Secretary General Transmitting the Study of a Group of Experts,** (New York : U.N., 1963).

26 — U.N., Dept. of Economic and Social Affairs, **International Development Strategy,** (New York : UN, 1970).

27 — UN, « Target Indicated in Recent Development Plans : A Statistical Campendium », **Journal of Development Planning,** No. 1, PP. 157-172, (New York : UN, 1969).

28 — U.N., UNIDO. **Evaluation of Industrial Projects,** (Prague : UN, No. E. 67, II.B. 23, 1965).

29 — U.N., UNIDO, **Guidelines for Projects Evaluation,** (New York : U.N., 1972).

30 — U.N., UNIDO, **Industrial Estates in Europe and the Middle East,** (New York : U.N., 1968).

31 — U.N., UNIDO, **Small-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East,** (New York : U.N., 1970).

32 — Wenner, M., **Modern Yemen,** 1918-1966, (Baltimore : John Hopkins Press, 1969).

33 — Wilson, T., **Planning and Growth,** (London : Macmillan. 1964).